أستاذ الجيل

obeikandl.com

بين الحيرة والثبات

كان أستاذ الجيل غير منازع ، لم يختلف على أستاذيته لجيله وللجيل الذى لحق بجيله انسان ، وامتدت أستاذيته عبر تلاميذه الى جيلنا ممن رأوه ولم يستمعوا اليه الا من واتتهم الفرص على قلتها للاتصال به والاستماع اليه ، فقد عشنا مع الأستاذ وان قل فينا من قرأ له ، حتى انتقل الى أكرم جوار ، ونحن على السفح نتطلع الى الذروة التى احتلها سادن العلم فى محراب العلم ، منذ التحقنا بالجامعة التى يديرها وتخرجنا فيها ، كما التحق بها وتخرج فيها من سبقنا اليها من أساتذتنا ممن جلسوا قبلنا على السفح يتطلعون الى القمة التى احتلها سادن العلم وان قل فيهم من رآه الا حين يعود الى مكتبه أو يبرحه فى الجامعة .

وعلى قلة ما كنا نراه وعلى قلة ما كنا نستمع اليه ، بل وعلى قلة من كان منا يقرأ لم نختلف قط على أستاذية (المدير) الذى يجلس تحت قبة الجامعة .

فاذا سعى منا ساع الى معرفة آثار الأستاذ لم يجد كتابا واحدا عنى بتأليفه أو بحثا أعده من قبل ، فاذا غذ فى سعيه عثر على آلاف المقالات التى كتبها فى الجريدة منذ صدورها عام ١٩٠٧

الى ما قبل احتجابها بقليل عام ١٩١٥ ، وعثر على قليل من المحاضرات التى كان يلقيها بين حين وآخر فى مناسبة من المناسبات أو حين يدعى للحديث .

وما كان يسيرا علينا أن نعثر على أعداد الجريدة الا أن نرتقى القلعة سيرا على أقدامنا أو فى عربة خاصة الى مكتبة أعدتها دار الكتب للدوريات والصحف القديمة فى أحد أبنية القلعة ، وهو جهد لا يقدر عليه الا من يحمل مشقته لبحث يعنيه ، ولا يقدم عليه الانسان عادة لمجرد القراءة أو طلب المعرفة فحسب .

واذا بحثنا عن الجريدة فى مظان أخرى لا نجد منها غير نسخة واحدة فى مكتبة الأستاذ الخاصة بداره فى مصر الجديدة[1] ، وكانت هى طلبتنا حين نسعى الى الالمام بآثار الأستاذ لما كنا نجده من ترحيب قل أن ينم عن اهتمام بما نبحث الا أن نقص عليه من خبره ، فاذا عرف ما نبغى كانت قلة مبالاته حافزا لنا على الصمود والاستمرار ، وما كان يبدى لنا رأيا فيما نقوم به وما كان يسأل حتى عما وصلنا اليه من نتائج وأحكام فى دراستنا لآثاره ، وكأن الأمر لا يعنيه أو يتعلق بذاته ، وانما هو للتاريخ ولحكم الباحث وحده ، وكان هذا مما ينم عن ايمانه بحرية الفكر وقداسة البحث العلمى المنزه عن الهوى ..

ولولا أن المرحوم الأستاذ اسماعيل مظهر قد اهتم بجمع

---

(١) على جامعة القاهرة أن تصون هذا التراث النادر بتصويره فانه لا يقل أهمية عن المخطوطات النادرة .

آثار أستاذ الجيل القلمية لكان من العسير على الباحث أن يلم بها بمثل هذه السهولة التى أتاحها لنا [1] .

ولا نعثر بعد ذلك على أثر ينم عن اتجاه فكرى جديد للأستاذ يطور أفكاره التى نادى بها ونشرها فى الجريدة حين صدورها أو ينقضها ، ولا نكاد حتى نعثر له على مقال أو بحث يقدمه الى تلاميذه على طول ما عاش وعاصر من أحداث مصر بعد ذلك ، وعلى طول ما بقى بين تلاميذه ممن آلت اليهم مقاليد الفكر والسياسة فى البلاد فى نصف القرن الأخير ، وعلى كثرة ما شارك فى أحداث السياسة الجسام من بعد . ولا نرى غير ترجمة مؤلفات أرسطو ، اذ توفر عليها بعد أن هجر الصحافة الى دار الكتب خلفا للدكتور شادة مديرها الألمانى السابق . وكان من رأيه أن حركة الترجمة تسبق حركة التأليف وتمهد لها كما حدث فى عصر النهضة الأوربية ، هذا فضلا عن ميل أصيل فيه الى علوم المنطق والفلسفة ، وقد لفت نظره فى أرسطو « أنه أول من ابتدع علم المنطق وأكبر مؤلف له أثر خالد فى العلوم والآداب فلما كنت مديرا لدار الكتب المصرية تحدثت مع بعض أصدقائى فى وجوب تأسيس نهضتنا العلمية على الترجمة قبل التأليف كما حدث فى النهضة الأوربية ، فقد عمد رجال هذه النهضة الى درس

---

(١) جمع المرحوم اسماعيل مظهر مختارات من كتابات أحمد لطفى السيد فى الجريدة نشرت فى جزءين بعنوان « المنتخبات » وجزء ثالث بعنوان « تأملات فى الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع » عدا مجموعة أخرى بعنوان « صفحات مطوية » والأستاذ اسماعيل زوج شقيقة أحمد لطفى السيد .

فلسفة أرسطو على نصوصها الأصلية ، فكانت مفتاحا للتفكير العصرى الذى أخرج كثيرا من المذاهب الفلسفية الحديثة » .

« ولما كانت الفلسفة العربية قد قامت على فلسفة أرسطو فلا جرم أن آراءه ومذهبه أشد المذاهب اتفاقا مع مألوفاتنا الحالية ، والطريق الأقرب الى نقل العلم فى بلادنا وتأقلمه فيها رجاء أن ينتج فى النهضة الشرقية مثل ما أنتج فى النهضة الغربية » .

« وفى الحق أن أرسطو لم يكن كغيره معلما فى نوع خاص من العلوم دون سواه ، بل هو معلم فى الفلسفة ، معلم فى السياسة والاجتماع ، فهو كما لقبه العرب بحق (المعلم الأول) على الاطلاق ، وكما وصفه دانتى فى جحيمه (معلم الذين يعلمون) .

« وقد ترجمت فى سنة ١٩٢٤ عنه (كتاب الأخلاق) وهذا الكتاب يعد مقدمة لكتاب السياسة ، بل ان جانبا كبيرا منه يمهد لموضوع كتاب السياسة ، فأردت أن أترجمه ليستفيد منه قراء العربية » [1] .

كانت الترجمة اذن جزءا من رسالة الأستاذ لأمته وتلاميذه ودعما لأفكاره التى نادى بها من قبل ، وهى واجب على كل قادر عليها فى عصر اليقظة والنهوض ، فالحضارة تراث الانسانية الباهر ، تضيف اليه كل يوم جديدا ، وتطوره كل يوم الى الغاية المرجاة من كمال الحياة ، غير أن بعض الأمم تسبق غيرها فى مضمار

---

(١) أحمد لطفى السيد . قصة حياتى ص ١٦٨ .

التقدم والارتقاء وعلى الأمم التى تخلفت أن تلحق بالسابق منها فى هذا المضمار ، ولا سبيل لها فى هذا السباق الذى تغذ فيه الحياة سيرا الى الكمال ، الا أن تلم بالعلوم والفنون التى فاتتها .

وفى الترجمة ما يسد حاجة الأمة الى نوع من المعرفة ، وفيها ما يهديها الى الرشد من سبيلها . وبهذا المعيار المنطقى الدقيق لفضل الترجمة على النهضة ، أقبل على ترجمة أرسطو ، ورأى فى ترجمة فتحى زغلول لبعض روائع الغرب نشرا لمبادىء الحرية « حرية الفرد ، وحرية الأمة ، وتنبيه أطماع الأفراد والأمة جميعا الى اتخاذ مثل أعلى قبلة لهم فى آمالهم الوطنية » .

فالترجمة فى نظر لطفى السيد وسيلة لا غاية ، وكانت وسيلته كما كانت وسيلة فتحى زغلول الى تحقيق غاية معينة يشرحها فى تعليقه على ترجمات فتحى زغلول [1] بقوله :

« منذ سنة ١٨٨٢ كان يرى الأمة تتقلب فى أحوال متناقضة مبهمة ، فكانت تسوءه هذه الأحوال ، ويود لو أن الشعور الوطنى الذى كان وقتئذ فى حذر مستمر ولى وجهه قبل الاستقلال على نحو منتج .. كان يود لو تدرك الأمة أن ابهام الفرض وعدم ادراكه بوضوح يجعله مستحيل المنال ، لذلك أراد

(١) ترجم فتحى زغلول « اصول الشرائع » لبنتام ، « وخواطر وسوانح فى الاسلام » للكونت هنرى دى كلتزى ، «وروح الاجتماع» « وسر تطور الأمم » لجوستاف لوبون ، و « سر تقدم الانجليز السكسون » لريمون ديمولان ، و « الفرد ضد المملكة ، لسبنسر وغير ذلك من روائع الفكر الغربى » .

أن يقدم للجمهور « العقد الاجتماعى » لروسو حتى يتبين الجمهور حق الأمة وما يجب أن يكون لها من السلطان » .

« وللأسف لم يظهر هذا الكتاب مع أنه بلغ من ترجمته مبلغا كبيرا ، ولكنه أصدر بعد ذلك ترجمة بنتام فى أصول الحقوق والواجبات ، حتى جاء الزمن الأخير فظهر الشعور الوطنى بمظهر جميل ، ولكنه لا يزال فى مقاصده بعض اللبس حتى فيما هو مكتوب من المبادىء فى الصحف وما الصحف الا ترجمان الرأى العام » .

« ولعل فتحى باشا أمام هذه المشاهد أشفق على حرية الأفراد وتربية الأمم من الميل الظاهر الى ما يشبه الاشتراكية ، فان الناس لم يقتصروا فى طلبهم على حقوق الأفراد من الحرية وحق الشعب من السلطة ، بل أخذوا مع ذلك يطالبون الحكومة أن تقوم لهم بكل شىء ، ومهما كان فى أساليب هذه المطالب من الانتقاد الضمنى الا أن مثل هذه الحركة من شأنها أن تجعل الحكومة هى كل شىء والفرد لا شىء ! » .

« الاشتراكية قد تكون معقولة اذا كان للشعب شأن فى تنصيب الحكومة ، والا فهى اشتراكية معكوسة النتائج ، فأخذ فتحى زغلول عن بعد يهدى الأفراد الى وجوب الاستمساك بشخصيتهم ، ويبين لهم أن التربية الشخصية هى التى كانت سر تقدم الانجليز السكسون ، فطلب الى المصريين أن يتشبهوا بهؤلاء ، وألا يفنوا شخصيتهم ، فيفنى وجودهم ، واستطرادا فى هذا النظر تصدى لترجمة (الفرد ضد الأمة) و (روح الاجتماع)

و (سر تطور الأمم) — كل ذلك لينشر فى الجمهور الأسس العلمية للرقى حتى يطبق الناس حالهم على هذه الأصول فينتفعوا بتجارب الأمم » .

« ان توفيق فتحى باشـــا فى اختيـــار مترجماته يدل فوق ما قدمت على أنه كان يعتنق مذهب الاشتراكيين الديمقراطيين سواء أكان ذلك فى التربية والتعليم أم فى الأصـــول الاجتماعية والسياسية بل الاقتصادية أيضا » .

ولابد أن لطفى السيد قد اجتاز نوعاً من الحيرة العقلية قبل أن يقدم على ترجمة أرسطو حتى أيقن أن الترجمة أنفع من التأليف فى بداية النهضة ، فالتأليف لابد وأن يستند الى فكر ومعرفة ، وما من سبيل اليهما فى مراحلهما المتقدمة الا عند الأمم السابقة الى الحضارة والتمدين ، الا أن يكون احياء للماضى ، ومهما يكن فى الماضى من حياة وغناء ، فليس هناك غنى عن متابعة التطـــور والتقدم ، والا وقف العقل البشرى عند حدود القديم وحـــده مما ينتهى به الى الجمود ولا يدفعه نحو التطور ، أو يحمله على التقدم ، فاذا كان التقدم سمة النهوض والارتقاء ، فليس من سبيل اليه الا متابعة الأمم المتقدمة فى نهوضها وارتقائها بترجمة آثارها وما وصلت اليه من ارتقاء علمى وفنى وفكرى .

ويصف لطفى السيد تلك الحيرة عند فتحى زغلول وكأنما يصفها فى نفسه فيقول :

« لا أكاد أبرىء فتحى من الوقوع فى حيرة اختيار الطريقة

التى يجب عليه اتباعها لخدمة العلم فى مصر : التأليف أو الترجمة وأيهما أنفع . واذا كانت الترجمة فعلى أى نوع يقع الاختيار ؟ حيرة لابد منها لشاب خارج من المدرسة تتضرم بين ضلوعه نار الشوق الى مجد الوطن العلمى ، خلو من التجارب لا يملك الا كفاءته العلمية » .

« نظر فتحى نظرة صادقة الى حال الأمة المصرية وحكومتها ، فرأى أننا أحوج ما نكون الى معرفة المثل الأعلى الذى ينبغى الوصول اليه من نظاماتنا السياسية والاجتماعية حتى تتحد أطماعنا الوطنية على طريقة عامة واضحة : ورأى فوق ذلك أن أول خطوة يخطوها المصلحون العلميون هى نقل العلم الى أوطانهم بالترجمة . ان هذه الطريقة كانت هى ألف باء النهضة فى كل أمة وفى كل زمان » .

ويتحدد واجب الأستاذ أو المفكر أو الباحث فى الأمم الناهضة على هذا السبيل فى نظر لطفى السيد بنقل آثار الأمم المتقدمة اليها ، فاذا استوفت صنوف المعرفة وارتقت معارج الكمال حق لها أن تبتكر وأن تبنى حياتها على طراز جديد من طرز السبق والتفوق على غيرها ، وتصبح من بعد هديا لغيرها من الأمم الناهضة التى تقتفى آثارها ، ولعله لم يفكر هذا التفكير البعيد فما كان يعنيه حينذاك الا أن يضع منهاجا سويا للحياة فى مصر يدنيها من الأمم المتقدمة ويوفى بها على الغاية من أمل المصلح فى الاصلاح المنشود ، لذلك كانت دعوته وكانت تعاليمه تعريفا للناس بخط جديد للحياة يقوم على أسس ومبادىء أثبتت نجاحها

فى الأمم المتقدمة . ولم يكن فى كل ما كتب الا ناقلا لأفكار سادت وتأصلت فى مجتمع متقدم ، وكان فيلسوف الديمقراطية الليبرالية هو بعينه مترجم أرسطو فلم يختلف الاثنان فى الخطة أو المنهج المرسوم ، فمترجم أرسطو لم يقصد أكثر من أن يعرف النـاس بمبادىء (المعلم الأول) فى السياسة ، فالسياسة « عند أرسطو هى أشرف العلوم ، لأنه يعرفها بأنها تدبير المدينة ليكون سكانها فضلاء » ومن هذا التعريف ترجع الى السياسة سائر العلوم ، أو كما قال أرسطو ان السياسة تبين ما هى العلوم الضرورية لحياة فضلاء ، ومن هذا التعريف ترجع الى السياسة سائر العلوم ، أى حد ينبغى أن يعلموها » وفيلسوف الديمقراطية الليبرالية لم يقصد أكثر من أن يهدى الناس الى أقوم وسائل الحكم التى تحقق حرية الفرد وحرية المجتمع ، فهو كأرسطو يبحث فى تدبير شئون الدولة ليكون (سكانها فضلاء) . مما يقتضى النظر فى كافة ما يتصل بالدولة والمجتمع من مسائل السياسة والاقتصاد والتربية الخلقية والاجتمـاعية والعلم والتعـليم حتى تتحقق (المنفعة) للجميع [1] .

فاذا انتهى الأستاذ من ترجمة أرسطو بعد سنوات طوال [2] من الجهد الذى استوعب دون شك كل أوقات فراغه ، لا نجد له

---

(١) قصة حياتى ص ١٦٩ .

(٢) صدر كتاب « الأخـلاق الى نيقوماخوس » عام ١٩٢٤ و « الكون والفساد » عـام ١٩٣٢ و « الطبيعـة » عام ١٩٣٥ و « السياسة » عام ١٩٤٧ فكأنه استغرق فى هذا العمل قرابة ربع قرن منذ بدأه حتى أتمه .

ما يؤثر عن مفكر أجمع الكل على أنه (أستاذ الجيل) دون منازع . وكانت أستاذيته للجيل هى المرقاة التى تسنم بها غارب المجد فى سجل الخالدين .

ولقد مد الله فى عمره حتى أوفى على التسعين ، وما كان فى حياته على طولها الا كل عمل جليل ، ولكنها أعمال لا ترقى بصاحبها الى الخلود ، وان أضفت عليه من النباهة وعلو الذكر ما تضفيه أمثالها على غيره من النابهين الذين يتصدون للخدمة العامة ، ولكنها قل أن تحملهم الى مرقاة الخلود ، فكان موظفا نابها ووصل فى سلك الوظيفة الى أعلى مراتبها ، وشارك فى الأعمال العامة وكان من الرعيل الأول فى كل عمل قومى أو سياسى أو وطنى ، فكان من مؤسسى الوفد المصرى عام ١٩١٩ وكان مديرا للجامعة ومن مؤسسيها ووزيرا وعضوا بمجلس الشيوخ ومفاوضا فى وفد المفاوضات المصرى مع الانجليز ، وكان فى كل هذا شخصية متميزة لها دورها التاريخى الذى يذكر به كما يذكر به غيره من النابهين الذين شاركوه أو شاركوا مثله فى تلك الأعمال العامة . ولكنه لم يخلد بهذا وانما خلد لأنه كان صاحب فكرة تمثلت حاجيات جيله وكان الناطق الحقيقى باسان عصره ، فلما حمل تلاميذه دعوته وقدر لهم أن يكونوا قادة هذا البلد ومعلميه استوت فكرته حقيقة واقعة ، وأثمرت على حياته أبدع الثمر فى نهضة مصر الفكرية والسياسية والاجتماعية ، وظل يرقب استواء الثمر راضيا قريرا حتى فارق الحياة وهو مطمئن

الى جيل الغد ، وانى مستقبل هذا البلد كما كان يقول لنا رحمه الله . وان حلا لنا أن نحاوره وأن نشكك فى رضائه .

ولا شك أن الفكرة التى نادى بها وتمثلتها دعوته قد بدأت غامضة لا تستوى على قرار ، فلما استوت وقر عليها قراره غدت نبراس حياته ، واجتمع عليها رواده وتلاميذه يبشرون بها ولتستوى على يديه وأيديهم حقيقة واقعة فى حياة الجيل وفى حياة مصر ، ويصبح « أستاذ الجيل » دون منازع وتحمله أستاذيته الى سجل الخالدين .

وتبدو حيرة الأستاذ فى صدر شبابه ، حيرة تحدوها الرغبة فى خدمة مصر ، ولكن أى سبيل يختار لخدمة بلاده ؟ كيف يدركها وكيف يتعرف عليها ؟ ولابد لكل حيرة من جذور نفسية ولكنها تستوى فى النهاية عند الأذكياء على هدى العقل والمنطق ، وان ظلت عند الكثيرين ممن تنقصهم النباهة تحملهم على التردد وتقعد بهم عن الأقدام .

والحيرة ككل ظاهرة نفسية هى من نبت التربية والبيئة ، وكانت التربية المصرية حينذاك بما تحمل من بذور القدرية والتواكل مما يبث الحيرة فى نفوس النشء من الأطفال فى البيت أو المدرسة وتضفى عليها الغيبيات ما يضاعف منها ، ومن قبيل هذه الغيبيات ما يرويه الأستاذ فى « قصة حياتى » حين كان عضوا بمجلس مديرية الدقهلية عام ١٩١١ وأخذ يمر على القرى ليقف على حالة التعليم الأولى ويقترح ما يراه لاصلاحه ، فكان مما زاره كتابا وجد فيه قلة من التلاميذ « فقلت للشيخ — أظن أنك

صرفت الأطفال لتنقية الدودة . فقال — ليس فى بلدنا دودة لأنى أذنت الآذان الشرعى فى الجهات الأربع ، فامتنعت الدودة باذن الله تعالى — قال هذا وكنا نشم رائحة الدودة حولنا فى المزارع » .

وبقيت بعض هذه الغيبيات حتى جيلنا تحملنا على الخوف وتقف بنا عند الحيرة فى تعليلها ، وتجعلنا أسرى أفكار بالية تؤثر فى سلوكنا ونزعاتنا .

وعانى لطفى السيد ما عاناه جيله منها ، فقد ضاق بالمدرسة الابتدائية التى التحق بها بمدينة المنصورة وعبر عن ضيقه لأبيه بأنها ستنسيه القرآن الكريم الذى حفظه فى كتاب الشيخة فاطمة ، وسيعاقبه « الله بالنسيان ، وقد قال تعالى (وكذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى) لولا أن قال له أبوه — وانت تنسى القرآن ليه ؟ اقرأ كل يوم جزءا منه وأنت لا تنساه ، وخليك فى المدرسة — وحين أتم دراسته الثانوية وكان يزمع الالتحاق بمدرسة المهندسخانة ، لولا أنها قبلت ساقطى البكالوريا فلم يجد من كرامته أن يلتحق بها ، وأسر بضيقه الى أبيه قائلا : أنا لا أرغب فى المهندسخانة ، ولا أعرف أية مدرسة توافقنى ، وأجدنى فى حيرة من ذلك — واقترح أبوه القرعة ، وأجرياها مرتين فخرجت على مدرسة الحقوق — هذا وكان لطفى السيد فى السابعة عشرة من عمره ، وهى سن لا تتجاوز فيها الحيرة الى التصميم مالم تستند الى المنطق والاقتناع دون القدرية والغيبيات التى تبرز فى مثل هذا السلوك الذى ينزع فيه الانسان الى قوى خفية تعينه على أمره أو تقرر له مصيره .

وكان المجتمع فى مصر حينذاك فى حيرة هو الآخر من نفسه لم يستقر بعد على خطة فى مواجهة الاحتلال البريطانى ، والفكر يتأرجح بين نزعتى التجديد والمحافظة ، والحياة فى القرية والمدينة تتطور تطورا وئيدا ولكنه يعنف أحيانا حين تختلف حياة بعض الأسر المصرية من الفقر الى الثراء ، وينزع الثراة الى قيم وتقاليد جديدة تصطدم مع القديم الذى ألفوه ويحملهم أحيانا على التنكر لصلات الرحم والقربى بذويهم الفقراء ، والتشبه بذوات الترك والتقرب من السلطان ، فيقعون فى الحيرة التى يقع فيها كل من يتنصل من محيطه القديم أو ينفصل عنه .

ولم تبق هذه الحيرة طويلا عند لطفى السيد فسرعان ما تغلب عليها وبدأ فكره يستقر على معالم ثابتة بدت أول مرة ، أو على الأقل تبينها لأول مرة عندما أدى امتحان السنة الثالثة وكان موضوع الامتحان مقالا فى « حق الحكومة فى معاقبة الجانى » . فتناول الموضوع من كافة نواحيه ثم انتهى به « الى أن الحكومة ليس لها حق معاقبة الجانى ، لأن كل حكومة نشأت بالقوة ، والقوة لا تعطى الحق ، وانما الذى يعطيه هو العقد فقط ، وليس هناك عقد بين أية حكومة وبين أمتها » [1] ، وكان الشيخ محمد عبده فى لجنة الامتحان فقال له « أنى أهنئك بما كتبت وقد أعطيناك أعلى درجة لا على ثورتك على الحكومات ، ولكن على الانشاء » .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٦ .

ولا يدل ذلك على التخلص من الحيرة الفكرية فحسب ، وانما يدل على استواء فى التفكير ، كما يدل على نزعة فكرية جديدة كانت غريبة على التفكير المصرى بله الشرقى حينذاك ، وكانت تلك البادرة من التفكير الجديد عند طالب الحقوق هى التى راد بها فلسفته السياسية بعد ذلك ، ولا شك فى أن طالب الحقوق قد قرأ فكرة « عقد الحكم » و « العقد الاجتماعى » وتأثر بها حتى أوحت له بتلك الاجابة فى مقال الامتحان ، وانه ليقص علينا كيف قرأ فى أول سنى الدراسة الثانوية « أصل الأنواع » لداروين ترجمة « شبلى شميل » كما قرأ معلقات العرب ودواوين كبار الشعراء ومثل هذا القارىء لابد وأن يقبل على قراءة آثار الفكر الغربى أنى يجدها .

ولكن يبدو أنه لم يتخلص بعد من تلك الحيرة التى ألمت بالمصريين حينذاك فى مواجهة الاحتلال البريطانى ، فما أن زايلتهم غاشية الذهول التى انتابتهم بعد فشل الثورة العرابية حتى أجمعوا أمرهم على مقاومة الاحتلال ، دون أن يجمعوا على خطة للمقاومة أو يتبينوا طريقا سويا لها . فما كان لهم قبل بالثورة بعد أن فشلت ثورتهم ضد الخديو ، وما كان لهم قبل بالعنف وهم عزل أمام جبروت الاحتلال وقوته الضارية .

وهكذا نشأت فكرة مقاومة الاحتلال عند الجيل الجديد — جيل ما بعد الثورة . مبهمة غامضة ولكنها أخذت تتبين طريقها حثيثا بمواجهة الواقع ذاته ، أو اقتناص مناسبة تدعو للحديث عن المسألة المصرية وابداء الرأى فيها ، وكان مصطفى كامل الزعيم

الناشىء أقدر المصريين على المبادرة وأكثرهم استعدادا لاقتناص مناسبة عارضة يدلى فيها برأى المصريين فى الاحتلال وموقفهم منه ، وكانت تلك المناسبات هى البداية الحقيقية لنهج الوطنيين فى اثارة المسألة المصرية ومطالبة بريطانيا بالجلاء مصداقا لوعودها المتكررة ، وتأييدا لاتفاقية لندن عام ١٨٤٠ التى أقرتها اعترافا بمركز مصر السياسى .

ومن الخطأ أن ندعى أن المصريين قد قعد بهم اليأس بعد فشل الثورة العرابية عن مقاومة الاحتلال ، بل ان الحيرة وحدها فى اختيار وسيلة المقاومة هى التى حالت بينهم وبين أن يسفروا عما تجيش به نفوسهم من رغبة فى تحدى الاحتلال ومقاومته ، فقد كانت تلك الرغبة بادية فى أحاديث الناس وأسمارهم وفى المنتديات الأدبية الصغيرة التى كانت تجمع بينهم ، وفى هذه المنتديات نضجت فكرة الدعوة الوطنية عند مصطفى كامل من أحاديثه مع البارزين من رجال العصر من أمثال لطيفه باشا سليم الذى تزعم حركة الضباط ضد وزارة نوبار عام ١٨٧٩ فى أواخر حكم اسماعيل عندما أحالت ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع وغمطت حقهم فى المعاش ، وأمثال الشيخ على الليثى ، واسماعيل باشا صبرى الشاعر المعروف ، وعلى بك فخرى ، وأمين باشا فكرى ، ومحمود بك سالم ، واسماعيل بك شيمى من أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وبدت تلك الرغبة فى انشاء الجمعيات الأدبية ، ففى مثل تلك الجمعيات تسفر النوازع المكبوتة عن حقيقتها ، فكانت

هناك جمعية « الاعتدال » التى تعقد جلساتها الأسبوعية فى مدرسة الأمريكان ، وكانت هناك جمعية الصليبة الأدبية التى كونها مصطفى كامل وهو تلميذ بالمدرسة الخديوية . « وكانت تضم الصحفى والخطيب والقاضى والضابط وكلهم من خيار الرجال »[1] وانضم مصطفى كامل الى هذه الهيئة فقد كان زميلا وصديقا لفؤاد سليم (بك) ابن لطيف باشا سليم .

ولا يدل تكوين تلك الجمعيات الا على حيرة تنتاب الراغبين فى العمل الوطنى دون أن يتبينوا طريقا أكثر ايجابية ، كما تدل أحاديث الندوات والسمار على الرغبة فى مقاومة الاحتلال دون أن تسفر الرغبة عن عمل ايجابى .

ولعلنا نستجلى تلك الرغبة فى فرحة المصريين بتولية الخديو عباس الثانى ، ولعلها فرحة لا تسفر عن التعلق بالخديو الشاب قدر ما تسفر عن الفرحة بذهاب أبيه الذى وقف الى جانب الاحتلال وسلبه الاحتلال كل حقوق الولاية الفعلية ، ولعل الشعب قد أدرك باحساسه المرهف أن الخديو الشاب لا يمالىء الاحتلال ولا ينوى التنازل عن سلطانه له فأقبل عليه يعلن فرحته به ، وتظهر تلك الفرحة ، ولما تمض بضعة أيام على توليته ، حين توجه لصلاة الجمعة فى المسجد الحسينى « فقد حدث أثناء سير الموكب الخديوى مظاهرة مؤثرة ، اذ تقدم الطلبة وغيرهم من المحتشدين بالسكة الجديدة نحو العربة الخديوية ، وأقصوا جيادها ، وجروها بأنفسهم ، وأبدى الشعب المحتشد داخل

(١) الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٣٣ .

المسجد وخارجه حماسة لا توصف ، وقد ظهر على سموه عميق تأثره وارتياحه لهذا الروح » (١) .

وتلك بعض مظاهر التناقض فى طبيعة الشعب المصرى ، وقد لا تدل على التناقض قدر ما تدل على التوافق والاستواء ، فانه ليدرك أن ولاء الشعب للحاكم مما يحمل الحاكم على الثقة به والتضامن معه للخير العام ، وكأنه يقول له : ها نحن معك فسر فى طريق الخير العام مستندا الى ثقتنا ومستمدا ارادتك من ارادتنا .

وتكررت تلك الظاهرة عند تولية الملك فاروق ، فعلى قدر ما كره الشعب أباه على قدر ما فرح باعتلائه العرش واحتفى بتوليته أعظم الحفاوة ، فلما أخلف ظن الشعب فى الثقة به لقى من كراهيته والسخرية منه مالم يلقه أبوه من قبل ، وكان الفرق بين أوله وآخره كالفرق بين الملك الوسيم الشاب الذى ترمقه الجماهير بالحب والاعجاب ، والملك البدين النافه الكريه المنظر الذى خلعه الشعب ، وشيعه الى الخارج بكل ما يليق باكرام من كان ملكا على مصر ، وتلك ظاهرة هى الأخرى ان دلت على شىء فلا تدل الا على طيبة هذا الشعب وعراقته وأصالته ، ولا يستغرب ذلك من أمة بزغ فجر الضمير على ضفاف واديها .

« ولعلك ان طلبت — كما يقول الدكتور هيكل — مثلا أعلى بين بلاد العالم لشعب وديع هادىء لا ترى خيرا من مصر محققة لهذا المثل . ثم لعلك ان طلبت مثلا أعلى لشعب طموح لا تفتأ

---

(١) مذكراتى فى نصف قرن الجزء الثانى ١٨٩٢ ـ ١٩٠٢ .

أحشاؤه تضطرب بأسباب الثورة على الحاضر تطلعا الى الكمال والى العظمة والمجد لا ترى خيرا من شعب مصر محققا لهذا المثل . فقل أن عرفت مصر وسائل العنف فى السعى الى أغراضها ولم يقع أن ذلت مصر واستكانت ويئست من تحقيق هذه الأغراض » (١) .

فمصر لم تيأس أبدا من فشل الثورة العرابية ، ولم يقعد بها اليأس عن مواجهة الاحتلال وانما كانت تتبين طريقها وتتلمس سبيلها الى المقاومة كما قلنا ، وكما قام مصطفى كامل بتكوين جمعية الصليبة الأدبية واصدار مجلة المدرسة وما زال بعد فى دور التعليم ، نرى لطفى السيد يشترك مع زميله ورفيق عمره عبد العزيز فهمى عام ١٨٩٦ فى تكوين جمعية سرية غرضها (تحرير مصر) .

ويقول لطفى السيد ان هذه الجمعية تألفت منه ، ومن « عبد العزيز فهمى ، وأحمد طلعت رئيس النيابة (أحمد طلعت باشا فيما بعد) وحامد رضوان وكيل النيابة ، ومحمد بدر الدين وكيل النيابة ، والدكتور عبد الحليم حلمى ثم ضممنا اليها على بهجت بك ، ومحمد عبد اللطيف الذى كان صيدليا بطنطا » (٢) .

وبقيت تلك الحيرة تسود هذا الجيل الناشىء من الشباب الذى تصدى لحمل لواء المقاومة ضد الاحتلال بعد أن قعد عنها

---

(١) تراجم مصرية وغربية ـ من ترجمة بطرس باشا غالى .

(٢) قصة حياتى ص ٣٥ .

جيل العرابيين ممن استنفدت الثورة العرابية حيويتهم وقدرتهم على المواجهة ، حتى راد بها مصطفى كامل الطريق الذى اختطته على يديه ، وخرج بها من الابهام والغموض الى الخطة المحددة والمبادىء الثابتة .

ففى الوقت الذى أتم فيه هذا الجيل الناشىء دراسته وأخذ يستعد لمواجهة معارك الحياة ، كان الخديو عباس قد اعتلى أريكة مصر خلفا لأبيه توفيق فى يناير سنة ١٨٩٢ ، وهى السنة التى انتقلت فيها الحركة الوطنية من السلبية الى الايجابية وأخذت تسفر عن مقاصدها وتعلن عن أهدافها .

وحتى تكشف الوثائق الدفينة [١] عن الحلقة المفقودة فى هذا الانتقال من السلبية الى الايجابية ، ومن الحيرة الى الثبات لا نرى غير قلة من الشباب النابه يؤودها أمر مصر ويفكر فى عمل ما لمقاومة الاحتلال فيهديه التفكير الى مثل ما قام به الطالب مصطفى كامل من انشاء جمعية الصليبية الأدبية واصدار مجلة «المدرسة» ، وما قام به لطفى السيد [٢] وبعض زملائه فى مدرسة

---

(١)و(٢) قام صديقنا الدكتور محمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة بجهد مشكور فى هذه الناحية نرجو أن يوفق لاتمامه فنشر بعض الخطابات المتبادلة بين مصطفى كامل وعبد الرحيم أحمد بك أحد موظفى المعية مما يكشف عن علاقة الخديو عباس بحركة مصطفى كامل الوطنية ، كما نشر الجزء الأول من المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى سكرتير عام لجنة الوفد المركزية ، وصدرت الأولى تحت « صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل » وصدرت الثانية بعنوان « دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ » .

الحقوق من اصدار مجلة الشرائع وتكوين جمعية سرية غرضها « تحرير مصر » ، وان كنا لا نرى فى كل هذا خطة مرسومة للعمل الوطنى وان دلت على نزعة جياشة للكفاح الوطنى ، ولعلها لا تعدو نزعة من نزعات الشباب الثائر ثم تستو بعد على خطة ثابتة وان كانت تحمل بذرة الاتجاه الذى سلكته الحركة الوطنية فيما بعد ، فمؤسس جمعية الصليبة ومحرر المدرسة قد اتخذ من الخطابة والكتابة وسيلة للكفاح الوطنى ، ومؤسس جمعية « تحرير مصر » ، قد اتخذ من التنظيم الحزبى وسيلته اليه .

وكان مصطفى كامل أنشط هذا الشباب النابه جميعا وأكثرهم حيوية وحماسا ، وما من شك فى أن نشاطه وحيويته قد لفتا اليه أنظار الخديو عباس ، فعندما زار مدرسة الحقوق فى أول سنى حكمه كان الطالب مصطفى كامل فى طليعة المرحبين به ، ثم كان على رأس المظاهرة التى قام بها طلبة الحقوق والمدارس العليا الأخرى لتأييد الخديو ضد كرومر فى اقالة الوزارة الفهمية عام ١٨٩٣ ، ونستطيع أن نؤكد أن رحلة مصطفى كامل الى أوربا عام ١٨٩٥ بعد أن نال اجازة الحقوق بعام واحد ، للدعاية للقضية المصرية كانت بايعاز الخديو وعلى نفقته الخاصة مما تثبته الرسائل المتبادلة بينه وبين عبد الرحيم أحمد وكيل الادارة العربية بالمعية السنية .

ويبدو أن الاشارة التى وردت فى حديث مصطفى كامل الى صحيفة « جازيت دى تولوز » عن الشخصية التى يحترمها والتى من أجلها درس عامين فى عام واحد كانت الى الخديو وليست

الى أخيه « حسين واصف باشا » كما يقول الرافعى [1] . فليس مما يحبه الأخ لأخيه أن يرهقه بمثل هذا الجهد الذى تنوء به صحته على ما يعرفه عن أخيه من اعتلال الصحة وهو ما خشى منه أساتذته فى مدرسة الحقوق الفرنسية حين نصحوه بالعدول عن ذلك [2] . ولكن الخديو عباس كان يعنيه أن ينتهى مصطفى كامل من دراسته حتى يبدأ كفاحه الوطنى سريعا .

ولا ننكر أن الخديو عباس كان عاملا قويا فى الانتقال بالحركة الوطنية من دورها السلبى الى دورها الايجابى ، ولا ريب فى أنه قد شارك مشاركة فعالة فى الخطة التى انتهجها من بعد مصطفى كامل ، وان كان لكل من الرجلين حوافزه الذاتية ، فالخديو عباس تحركه أطماعه الشخصية فى الاستئثار بالحكم الذى يستبد به دونه عاهل قصر الدوبارة وممثل الاحتلال كرومر . ومصطفى كامل تحركه وطنيته الجياشة وغرامه الذى سلب لبه بمصر بلاده التى وهبها حبه وفؤاده وحياته ووجوده ودمه ونفسه وعقله ولسانه ولبه وجنانه فهى الحياة نه ولا حياة الا بها . والتى يبلغ من اعتزازه بها أن يقول « لو لم أولد مصريا لوددت أن أكون مصريا » [3] . أو هو كما يقول فيه لطفى السيد « كان شعاره

---

(١) كانت الاشارة الى ذلك فى العبارة الآتية من الحديث كما أوردها الرافعى وعلق عليها فى الهامش بأنها تعنى أخاه « حسين واصف باشا » وهى (أما السبب فى تمضيتى سنتين فى سنة واحدة فهو أنى وعدت شخصا أحترمه بذلك) انظر « مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية » ص ٣٦ .

(٢) الرافعى : مصطفى كامل . ص ٣٤ .

(٣) من خطبة مصطفى كامل بالاسكندرية عام ١٨٠٧ .

الوطنية وغرضه الوطنية وكلماته الوطنية وكتابته الوطنية وحياته الوطنية ، حتى لبسها ولبسته ، فصار بينهما التلازم الذهنى والعرفى فاذا ذكرت مصطفى كامل بخير فانما تطرى الوطنية ، واذا قلت الوطنية فان أول ما يتمثل فى خيالك شخص مصطفى كامل ، كأنما هو والوطنية شىء واحد » .

وقد بدأ عباس ولايته بما لا يدع مجالا للشك فى وطنيته ، وكانت له مع الاحتلال وقفات حملت المصريين على حبه وحملت مصطفى كامل على الثقة فعملا سويا ، هذا من وراء ستار وهذا سافرا حتى تنكر عباس للحركة الوطنية فجفاه مصطفى كامل ، وكانت الحركة الوطنية قد حددت معالمها واهتدت طريقها وسارت فيه دون حاجة الى تأييد الخديو بل أخذت تقف ضده وتحمل عليه بين حين وآخر .

وكان تفكير عباس السياسى على بساطته لا يخلو من الشطارة ان لم يكن من التعقيد والالتواء ، فمما لا شك فيه أنه لم يكن يقصد جلاء الانجليز تماما عن البلاد ، فما كان للخديوية أن تستغنى تماما عن سلطة الاحتلال التى يمكن أن تحميها من انتفاضة الشعب كما حمتها من انتفاضة العرابيين ، والتى يمكن أن تصون حقوقها من افتئات السلطنة العثمانية . وكل ما يرمى اليه عباس فى الواقع لا يعدو استخدام قوة يستند عليها فى مساومة الاحتلال على السلطة ، وهو بين من يستند عليهم ومن يساومهم يلعب على حبلين . وقد طوحت به هذه الشطارة عن العرش فى النهاية وأقصت ذريته عنه .

وقد عمد عباس فى البداية الى التمسك بحقوقه الشرعية قبل الاحتلال ، فلما لم يجد سندا يشد من أزره ويقف معه ، عمل على أن يستعدى عليه الدول الأجنبية التى تنفس على بريطانيا احتلالها مصر ، وأن يجذب الرأى العام اليه بادعاء الوطنية ، وكانت خطته لتحقيق ذلك بسيطة غاية البساطة ، ولا تعدو اعداد النابهين من الشباب الوطنى لتأليب الرأى العام العالمى — وخاصة فى الدول التى يعنيها أمر مصر كفرنسا — على الاحتلال ، واعداد الرأى العام المحلى للوقوف بجانبه ضد سلطات الاحتلال انتصارا للوطنية التى يدعيها ، لذلك سارت الحركة الوطنية على يد مصطفى كامل فى هذا الاتجاه ، ولعل مصطفى كامل كان من المؤمنين بأن يوم الجلاء قريب ، وهو ما كان يؤمن به الخديو أيضا استنادا الى وعود بريطانيا بذلك ، ولأن الاحتلال باعتراف بريطانيا نفسها لا يقوم على أساس شرعى أو قانونى ، ولأن مركز مصر الدولى قد حددته اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ ، وقد ذكر مصطفى كامل فى تقرير رفعه الى عباس عام ١٨٩٥ مدى اهتمام الرأى العام الأوربى بالمسألة المصرية حتى « تنبأ بعض الكتاب والمشتغلين بالسياسة بأن الشتاء القادم سيكون آخر شتاء للجنود الانكليزية فى وادى النيل » (١) .

« ولم يكن مصطفى كامل هو وحده الشاب الذى اصطفاه عباس الثانى ، ولا كان هو وحده الذى أثر ارتباطه به فى حياته ، بل لقد اصطفى كثيرين من الشبان يومئذ ممن توسم فيهم الذكاء

(١) صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ص ٧٨ .

والاقدام فعاونهم فى دراستهم وعاونهم بعد الدراسة وأوفدهم الى أوربا لمهمات سياسية يؤيد بها سلطته ومركزه كحاكم مصر الشرعى » (١) .

وكان عباس الثانى يتلمس مواطن الاقدام فى هذا الشباب النابه فيعمل على اعداد من يصطفيه منهم للدور الذى يتوسمه فى خدمة طموحه الى السلطة عن طريق الوطنية ، فعندما سمع بتكوين جمعية « تحرير مصر » سعى اليها عن طريق مصطفى كامل الذى اتصل بلطفى السيد وأخبره بأن « الخديو يعلم كل شىء عن جمعيتكم السرية وأغراضها وأظن أنه لا تنافى بينها وبين أن تشترك معنا فى تأليف حزب وطنى تحت رئاسة الخديو » « فأجبته — لا مانع عندى من ذلك — وأبلغ مصطفى الخديو هذا القبول واستأذن لى فى مقابلة سموه ، وذهبت اليه فتحدث معى سموه عن أغراض الحزب الذى يريد تأليفه ، وطلب منى أن أسافر الى سويسرا ، لكى اكتسب الجنسية السويسرية ، ثم أعود الى مصر لأحرر جريدة تقاوم الاحتلال البريطانى . والسبب فى اختيار سويسرا دون أية دولة ، أن التجنس بجنسيتها قريب المنال لا يكلف الراغب فيه الا اقامة سنة واحدة بها » (٢) .

وهكذا انتقلت الحركة الوطنية من السلبية الى الايجابية ، وان سارت فى طريقين مختلفين تماما ، كان أحدهما — الى ما قبل الوفاق بين الخديو والاحتلال — موضع رضاء الخديو

---

(١) تراجم ص ١٣٣ .
(٢) قصة حياتى ص ٣٥ .

وتأييده وهو الطريق الذى سار فيه مصطفى كامل ، وكان الآخر موضع نقمته وغضبه وهو الطريق الذى سار فيه لطفى السيد .

فكيف سار لطفى السيد فى هذا الطريق الآخر وقد اصطفاه الخديو لدور معين يكتمل به الدور الذى اصطفى من أجله مصطفى كامل ؟ .

لقد كان الخديو يأمل كما قلنا أن تجلو بريطانيا عن مصر فى وقت قريب ، ولعل بطانته الفرنسية قد بثت فيه هذا الأمل ، فقد اصطفى من بين الفرنسيين فى مصر من كون منهم جمعية أو لجنة سرية « للدفاع عن مصالح مصر ضد الغاصبين » [1] ، ولعل تلك الجمعية هى التى هيأت لزيارة النائب الفرنسى « فرنسوا دلونكل » مصر عام ١٨٩٥ وكان قد حمل على الاحتلال فى البرلمان الفرنسى تأييدا لموقف الخديو من الوزارة الفهمية ، ولعلها هى التى رسمت له خط سيره واقامته وأحاديثه وخطبه والتقائه بالمصريين خلال مدة الزيارة التى استغرقت عشرين يوما [2] ، ولعلها هى التى دفعت مصطفى كامل اليه ليكون فى صحبته ، ولعلها كانت أيضا صاحبة الرأى فى سفر مصطفى كامل الى فرنسا للعمل مع « دلونكل » لتأليب الرأى العام فى فرنسا ضد الاحتلال ، وكان الخديو « يظن وقتئذ ان فرنسا تستطيع أن تؤلب الدول على انجلترا لتجلو عن مصر » [3] .

---

(١) مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ ص ١٩٠ .

(٢) استمرت الزيارة من ٢١ مارس الى ١٣ ابريل ١٨٩٥ .

(٣) قصة حياتى ص ٣٦ .

واصطفى الخديو مصطفى كامل لهذا الغرض ولعله فكر فى أن يقسم العمل بين مصطفى كامل ولطفى السيد حين قبل لطفى السيد العمل معه فتكون مهمة مصطفى كامل تأليب الرأى العام الدولى على الاحتلال فى الخارج ، وتكون مهمة لطفى السيد تهيئة الرأى العام فى الداخل ضد الانجليز والدعوة لمقاومة الاحتلال بين المصريين .

وبدأ العمل المشترك بعد مقابلة لطفى السيد للخديو حين اجتمع نخبة من الشباب النابه فى منزل محمد فريد وألفوا « الحزب الوطنى كجمعية سرية رئيسها الخديو وأعضاؤها مصطفى كامل ومحمد فريد وسعيد الشيمى ياور الخديو ، ومحمد عثمان ، ونبيب محرم [1] وأنا (أى لطفى السيد) . ومن طرائف ما يذكر عن هذا الحزب أن الخديو كان اسمه بيننا (الشيخ) ومصطفى كامل (أبو الفداء) وأنا (أبو مسلم) [2] .

وسافر لطفى السيد الى سويسرا لاكتساب الجنسية السويسرية كاتفاقه مع الخديو ، وقد حمل توصية من « على بك بهجت » الى « ماكس فان برشم » والأستاذ « نافيل » الأثرى المعروف ، ويسر له « الأستاذ ماكس » الاقامة فى سويسرا وكان « مكلفا من الحكومة الفرنسية بجمع الآثار الاسلامية فى مصر

---

(١) محمد عثمان والد أمين عثمان (باشا) الذى اغتيل عام ١٩٤٦ عقب تأسيسه جمعية (نهضة مصر) لتوثيق الصلات بين مصر وبريطانيا ولبيب محرم هو شقيق المهندس عثمان محرم وزير الأشغال فى حكومة الوفد .

(٢) المرجع السابق ص ٣٦ .

والشام ودراستها وكتابة مؤلف عنها . وعاونه لطفى السيد فى هذا العمل ، وحين قابل الأستاذ ناقيل جرى حديث طويل — كما يقول لطفى السيد — انتهى بقوله :

— لا تظن أن أوربا تساعدكم على انجلترا .. وأرى أن لا يحرر مصر الا المصريون .

وكان ناقيل من المتصلين برجال السياسة فى سويسرا وفى خارج سويسرا ، ومن المؤكد أنه كان يرى من منطق السياسة الأوربية ما يهدم فكرة اعتماد المصريين على فرنسا وأوربا فى حمل انجلترا على الجلاء عن مصر . وكان صريحا مع لطفى السيد حين أخبره بما يعتقد .

ويبدو أن كلمة الأستاذ ناقيل قد تركت أعمق الأثر فى اتجاه لطفى السيد السياسى وفى الخطة التى انتهجها بعد ذلك ، ونبذ من أجلها الخطة التى اتفق عليها مع الخديو .

وما من شك فى أن مصطفى كامل ولطفى السيد كانا نبع ذاتهما ، وحين اتفقا مع الخديو كان اتفاقهما معه يقوم على ايمانهما الذاتى بما يراه من أسلوب الكفاح الوطنى للاحتلال البريطانى ، وكان الخديو يدرك ذلك تماما ويعيه ، فلم يصدق أبدا أنه يستطيع أن يتخذ منهما آلة لتحقيق طموحه ، وكل ما عمله انه استغل فيهما حماسهما الوطنى لاتخاذ أسلوب لا ينكرانه ويحقق فى نفس الوقت طموحه الشخصى ، واعترف بذلك فى مذكراته

فنفى أن مصطفى كامل كان صنيعته وقال انه لا ينتمى الا لذاته[1].

وظل مصطفى كامل يؤمن بتلك الخطة فلم يكن له هدف غير الجلاء ، وحين يتحقق الجلاء تصبح الأمانى الأخرى للمصريين يسيرة ، وما دامت بريطانيا تعترف بالجلاء وما دامت الدول الأوربية وفى مقدمتها فرنسا تصر على جلاء الانجليز فان يوم الجلاء لا شك قريب ، وعلى المصريين أن يفرغوا لهذا العمل ولن يضيرهم تأخير أمانيهم الأخرى بعض الوقت ، بل لعل تلك الأمانى تغدو يسيرة بعد خروج الانجليز اذ أن وجودهم مما يعوق تنفيذها .

ولم يخرج مصطفى كامل على تلك الخطة التى كان يراها كفيلة بتحقيق الجلاء من غير أن يكلف المصريين نصب المقاومة ، ومجابهة الاحتلال مجابهة قد تجر الى العنف الذى يخشاه ويخشى منه على المصريين ، كما يخشاه غيره ممن أدركوا مأساة الثورة العرابية ، فلما نفضت فرنسا يديها من المسألة المصرية بعد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ ، بدأ يتجه الى تهيئة المصريين للكفاح الوطنى وان ظل على خطته فى تأليب الرأى العام الأوربى على الاحتلال .

وما من شك فى أن مصطفى كامل كان سيغير من خطته لو قدر له أن يعيش طويلا ليدرك ما تنطوى عليه من خيال ، فقد بدأ

---

(١) مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى . جريدة المصرى فى ١٨ مايو ١٩٥١ .

وقد جاء فيها « ليس هناك ما هو أشد بعدا عن الحقيقة من هذا الذى قيل ، فان مصطفى كامل لا ينتمى الا الى نفسه » .

يولى المسائل الأخرى اهتمامه ، وأخذ يتحدث عن الدستور والنهوض بالتعليم وتقدم المصريين ، وان ظلت مسألة الجلاء هى التى تستوعب كل اهتمامه .

وفى الوقت الذى بقى فيه مصطفى كامل على ايمانه الذى لا يتزعزع فى أسلوب الكفاح الوطنى ، وفى الهدف الذى ينشده ويعمل على تحقيقه وهو الجلاء قبل أى شىء آخر ، نرى لطفى السيد يختار طريقا مختلفا يقوم على نظرة للمسألة المصرية تغاير تماما نظرة مصطفى كامل اليها ، أساسها أن « مصر للمصريين » .

ولم يكن مبدأ « مصر للمصريين » جديدا على الوجدان المصرى ، ولم يكن لطفى السيد أول من ابتدعه وأخذ به وأشاعه ، بل جاء على لسان عرابى من قبل ، وتبلور لديه فى هدف بسيط غاية البساطة هو مساواة المصريين بغيرهم من الترك والجركس ، وأن يكون للمصريين نصيب فى حكم أنفسهم وسياسة بلدهم ، وهو هدف يستمد وجوده من الواقع الفعلى لمصر والمصريين حينذاك .

ولا يبدو أن المعنى يختلف كثيرا لدى لطفى السيد عنه لدى عرابى ، الا بقدر ما انتاب واقع مصر والمصريين من تغير من جيل عرابى الى جيل لطفى السيد . بل ان المعنى اللفظى للعبارة لا يعنى أكثر من أن يكون « كل خير مصر وبرها لأبنائها وأن يكون حكمها لهم وحدهم ، فليس لعثمانى أو انجليزى أن يحكمها ، وليس لأسرة غريبة عليها أن يكون لها ولاء على أبنائها » [1] .

(١) انظر لطفى السيد والشخصية المصرية للمؤلف ص ٧٩ .

ويأخذ هذا المعنى اللفظى مضمونه الواقعى وفقا للظروف القائمة التى تجتازها البلاد ، وان ظل يحمل كل ما يتضمنه من معنى ، فان فكر عرابى فى خلع توفيق ، ولعله قد فكر فى خلع الأسرة العلوية من الحكم ، فان لطفى السيد لم يراوده هذا التفكير وان كان من الممكن أن يراوده فى ظروف أخرى غير هذه الظروف التى تخضع مصر فيها للاحتلال الذى دخل البلاد بحجة حماية العرش الخديوى وتأمين البلاد من غوائل الفتنة التى أثارها عرابى . واذا كان لطفى السيد قد فكر فى استقلال مصر على أساس الغاء السيادة العثمانية وتنصيب الخديو ملكا ، فان عرابى لم يفكر هذا التفكير حتى لا يتهم بالعصيان والخروج على الولاء للدولة صاحبة السيادة ، ولئن قبل لطفى السيد تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا على أساس رعاية المصالح البريطانية فى وادى النيل ، فقد رفض العرابيون مبدأ التدخل الأجنبى فى شئون المالية المصرية وان لم ينكروا استحقاقهم للديون التى تحملهم على التدخل فى تلك الشئون والاشراف عليها .

ومن الطبيعى ألا تكون الحوافز الذهنية والعقلية فى الرجلين واحدة ، فعرابى تسيطر عليه نزعته العسكرية وثقافته المحدودة ، ولطفى السيد يحفزه منطقه الفلسفى وثقافته الغربية الواسعة ، وعرابى ينتمى الى فئته العسكرية بتقاليدها وأساليبها ، ولطفى السيد ينتمى الى طبقته الاجتماعية بطموحها ، ووضعها الحقيقى فى ظل الاحتلال .

ولهذا يختلف الشكل والمضمون فى عبارة « مصر للمصريين »

بين عرابى ولطفى السيد وان كانت فى الحقيقة لا تعنى غير شىء واحد هو أن تكون مصر لبنيها .

واذا كانت مصر لا تعنى فى الواقع غير بنيها ، فان عليهم وحدهم يقع عبء استقلالها ، وهذه هى الحقيقة البسيطة التى يعرفها ويميها لطفى السيد وان حجبتها عنه الحيرة العقلية التى ألمت بجيل ما بعد الثورة العرابية كما قلنا . فاذا كانت مصر « لا يحررها الا المصريون » كما يقول الأستاذ ناقيل ، فأولى بالمصريين ألا يعتمدوا على غيرهم فى تحرير بلادهم .

ولكن كيف يتأتى للمصريين تحت وقر الاحتلال وجبروته أن يحرروا بلادهم ، وأى السبل يسلكونها لتحقيق ذلك ؟

ويبدو أن لطفى السيد لم يصل فى هذا الى رأى يتبناه أوخطة يصطفيها ، ولا تبدو منه بادرة لعمل فى هذا السبيل — ولعدة سنوات بعد ذلك — يمكن أن توحى لنا باتجاه معين ، فقد عاد من سويسرا بعد عام قضاه بها فى الدراسة والرياضة التى هوى منها المبارزة بالسيف (الشيش) ، ويلتقى فيها بالقادمين اليها من المصريين كسعد زغلول وقاسم أمين وأحمد فريد باشا والد الزعيم محمد فريد والشيخ محمد عبده ، ويختلف الى دروس الفلسفة والآداب بجامعة جنيف وكانت قد أعدت دراسة صيفية لها ، التحق بها ، واختلف معه اليها الشيخ محمد عبده ولما يستقر على خطة معينة للعمل الوطنى أو بمعنى أدق لا يعرف كيف يبدأ وعلى من يعتمد .

ويقول لطفى السيد أن الخديو غضب من صحبته للشيخ

محمد عبده فى جنيف وأفضى اليه مصطفى كامل عند التقائه به بغضب الخديو منه لأسباب « منها اتصاله بالشيخ محمد عبده » كما أفضى اليه بأننا « لم ننجح فى الحصول على موافقة الباب العالى على تجنسك بالجنسية السويسرية » [1] .

وبذلك انتهت مهمة لطفى السيد فى سويسرا وعاد الى مصر ليقدم تقريرا الى الخديو يقول فيه « ان مصر لا يمكن أن تستقل الا بجهود أبنائها وان المصلحة الوطنية تقضى أن يرأس سمو الخديو حركة شاملة للتعليم العام » .

وكان هذا رأى الشيخ محمد عبده ، فقد جعل من التربية والتعليم بعد عودته من المنفى خطته للاصلاح ، وما من شك فى أن لطفى قد أخذ هذه الفكرة عنه وهى اعداد الأمة بالتربية والتعليم اعدادا يمكنها من النهوض والتقدم حتى تستطيع أن تحرر نفسها بنفسها .

ويقف لطفى السيد عند ابداء فكرته للخديو ليعود الى وظيفته بالفيوم ويبقى بها حتى عام ١٩٠٠ لينقل منها وكيلا للنيابة بميت غمر ، ثم يعود الى الفيوم مرة أخرى ثم ينقل الى المنيا حتى يستقيل منها عام ١٩٠٥ لخلاف فى الرأى بينه وبين « كوربت بك » النائب العمومى ، ويقول لطفى السيد انها « لم تكن استقالته الأولى من النيابة بل استقلت قبل ذلك مرة أخرى لخلاف قانونى أيضا ولكنى لم أنجح فى الاصرار عليها ،

---

(١) قصة حياتى ص ٣٨ ـ ٣٩ .

فلما وقع هذا الخلاف بينى وبين النائب العمومى ، أصررت على الاستقالة على الرغم من أنه نزل عن رأيه الذى كونه من خطأ وقع فيه وكلاؤه فى تكييف الوقائع ، لأنى ضقت باحتمال جو خانق بالنيابة اذ كنا مكلفين بألا نتصرف فى الجنايات الكبرى الا بعد أخذ رأى النائب العمومى » .

ويعتزل لطفى السيد الوظيفة الحكومية وليس فى فكره شىء الا أن يعيش فى بلدته برقين متأثرا فى ذلك بما قرأه من مؤلفات تولستوى [1] ، وكان تولستوى حينذاك يتسنم الذروة بين أدباء العالم ومفكريه . ثم يقنعه صديقه عبد العزيز فهمى وكان قد اعتزل خدمة الحكومة هو الآخر بالعمل فى المحاماة فيعملان بها سويا ولكنه لا يزاولها غير فترة قصيرة ، ليبدأ مرحلة جديدة من مراحل حياته ، مرحلة حافلة بالعمل والنشاط .

---

(١) تولستوى مفكر وقصاص روسى من طبقة النبلاء نزل عن أرضه للفلاحين وعاش بينهم يكتب ويؤلف ومات سنة ١٩١٠ ، ومن رواياته « الحرب والسلام » و « أنا كارنينا » وترجمت آثاره الفكرية الى اللغات الأجنبية ومنها اللغة العربية كما أخرجت السينما أشهر رواياته ، وحين مات رثاه لطفى السيد فى الجريدة ونوه به وبفضله على الفكر العالمى والانسانية جمعاء .

بداية الطريق

لم يكن اعتزال لطفى السيد وظائف الحكومة لينم عن اتجاه جديد يبتغيه ، ولم يكن عمله بالمحاماة ليدل على ميل اليها يحمله على الرضا بها ، فما لبث أن اعتزلها هى الأخرى ، ليبدأ طورا جديدا من أطوار حياته العديدة ، هو أحفلها دون شك بالخصب والنماء ، ففيها عرف طريقه واهتدى الى ذاته ، وأخصب فكره ، وتتلمذ عليه ناشئة الجيل ممن حملوا نواء الفكر والثقافة بعد ذلك وتصدوا لمقادير البلاد السياسية والاجتماعية والفكرية فكان بينهم المعلم الأول وكان أستاذ الجيل .

ولعله لم يرض بالمحاماة الا كارها تحت الحاح زميله وصديقه عبد العزيز فهمى ، وكانت بين الاثنين صداقة دائمة وزمالة فى كثير من أطوار حياتهما استمرت طوال حياتهما لا ينتابها وهن أو فتور ، ثم تركها بعد بضعة أشهر ناقما « لينصرف — كما يقول — للعمل بالسياسة وتحرير الجريدة » .

« وقد بقى لطفى السيد فى المحاماة فترة قصيرة ثم تركها كارها واشتغل بالسياسة راغبا ...

أما كرهه للمحاماة فله قصة [1] يرويها عبد العزيز فهمى :

---

(١) قصة حياتى ص ٥١ .

« تلك أن المرحوم على شعراوى باشا الذى كان يعرف لطفى ومقامه عندما كان رئيسا لنيابة المنيا ، جاء ذات يوم الى مكتبنا ، ومعه رجل اسمه (عم عزام) وأنبأنا أن بعض الناس قد زوروا عليه سندا بمبلغ كبير ، وأنه حكم عليه ابتدائيا واستئنافيا بالمبلغ ، ويريد أن يعمل له لطفى السيد التماس اعادة نظر فى الحكم النهائى ، فدرس لطفى المسألة ودرستها أنا أيضا معه ، فلم يجد فيها وجها قانونيا للالتماس ...

ولكون شعراوى باشا يعلم أن الحكم ظالم ، ألح هو و (عم عزام) على لطفى أن يعمل هذا الالتماس ، فقبل كارها بعد أن أفهمهما أن هذا عمل باطل ، فلما رفضت المحكمة الالتماس ، حدث اننى ولطفى كنا ذات يوم داخلين المكتب .. فوجدنا (عم عزام) قاعدا أمامه ، فحين رآنا انتفض قائما وكان مديد القامة ، وقال :

بقى الفلوس ودفعتها .. والقضية وخسرتها .. واعمل ازاى ؟ ! وهو يعنى بالفلوس مبلغ عشرين جنيها كان قد دفعها للمكتب مقدم أتعاب الالتماس .. ومن أخلاق لطفى السيد أن المال لا قيمة له فى نظره ، وانك اذا شئت أن تعكر دمه فناقشه فى مسألة مالية ..

فلما سمع لطفى عبارة (عم عزام) أسرع بالدخول الى المكتب وفتح الخزانة وأخرج منها عشرين جنيها ، وكلف المرحوم محمد سليمان كاتب المكتب أن يعطيها للرجل ، وأن يتلطف معه فيقول له أن نقوده هذه كانت أمانة بطرفنا ، وقد نبهناه الى أن الالتماس لن ينجح . فلما ألح ، حفظنا هذه النقود على ذمته لنردها له ..

ولكن (عم عزام) رفض أن يسترد المبلغ قائلا :

ـ أو ليس عيبا أن آخذ الفلوس التى دفعتها .. ! ؟

وبقى جالسا خلف باب المكتب ، وعند انصرافنا منه وجدنا (عم عزام) منتظرا ، فأسرع لطفى وأسرعت معه فى النزول وعند عودتنا للعمل بالمكتب وجدنا (عم عزام) جالسا بترقب ..

عقب ذلك قال لى لطفى :

ـ هل هذه هى المحاماة ؟ .. أنا فى غرفة المحامين اسمع من البعض فحش القول وهجره ، وأجد من بعض القضـــاة غلظة . وها هم أولاء أرباب القضايا يمثلهم (عم عزام) ..

فالوسط من أوله لآخره لا يعاش فيه ولذلك صممت على تطليق المحاماه بتاتا ..

ومن ذلك الحين كان أكثر اشتغاله بالســـياسة وتحرير الجريدة » .

ولم يكن يقصد حين هجر المحاماة أن يشتغل بالسياسة ، ولكن ما حدث حينذاك هو الذى حمله اليها ، ففى عام ١٩٠٦ ثارت مسألة حدود مصر الشرقية من جديد بين مصر وتركيا ، وكانت قد أثيرت لأول مرة عند تولية الخديو عباس الثـانى عام ١٨٩٢ وعرفت باسم مشكلة العقبة [1] ، فقد وجد الباب العالى فى تولية الخديو فرصة لاقتطاع شبه جزيرة سيناء من مصر وضمها الى مناطق السيادة العثمانية الخالصة فى سوريا والحجاز ، وكانت حجة تركيا فى ذلك أن هذه المنطقة كانت تابعة فى الأصل لولاية الحجاز ثم أعارتها للخديو اسماعيل بقصد وضع حاميات من الجند فى الوجه والمويلح وضبا والعقبة وسيناء لتأمين قوافل الحج التى تسلك الطريق البرى الى الحجاز ثم استعادت الوجه. وضبا والمويلح وتريد أن تستعيد ما بقى من المنطقة لولاية الحجاز . وتأخر اصدار فرمان التولية بسبب ذلك ، فقد عمم السـفير

---

(١) انظر : السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوســط للمؤلف حـ ١ ص ٢٦١ .

البريطانى فى الاستانة بمضمونه وبما تم الاتفاق عليه بين الخديو والباب العالى من انتزاع سيناء من أملاك مصر ، فأبرق بما تم الاتفاق عليه الى الحكومة البريطانية وأبرقت تلك بدورها الى معتمدها فى مصر لتأخير تلاوة الفرمان حتى يصدر عن السلطان ما يؤكد ترك ادارة شبه جزيرة سيناء لمصر ، وكانت بريطانيا ترى فى برية سيناء حاجزا طبيعيا لحماية قناة السويس. ويعرض اقتطاعها أمن الشريان الرئيسى للمواصلات الامبراطورية للخطر وخاصة بعد أن تفاقم النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية واقترب من المراكز الحساسة للمواصلات الامبراطورية فى الخليج العربى وقناة السويس .

وتراجعت تركيا عن موقفها لما رأت تشدد الحكومة البريطانية فى المحافظة على الوضع القائم لسيناء ، وأرسل الصدر الأعظم برقية الى وزير الخارجية المصرية بترك شبه جزيرة سيناء للادارة الخديوية المصرية كما يحدها الخط المستقيم الذى يمتد شرق العريش الى رأس خليج العقبة ، على أن تكون طابة العقبة الواقعة الى الشرق من الخط المذكور من ملحقات ولاية الحجاز . واعتبرت البرقية الأخيرة ملحقا للفرمان وجزءا منه ، وتلى الفرمان على هذا الأساس الذى انتهى اليه الطرفان فى ١٤ أبريل سنة ١٨٩٢ ، وانتهت الأزمة عند هذا الاتفاق .

ولكن تركيا ما فتئت تتطلع الى سيناء فاحتلت قواتها « طابا » عام ١٩٠٦ مما أثار بريطانيا وحملها على الاحتجاج على تركيا . وانتهت الأزمة كما انتهت أول مرة بتراجع تركيا وانسحاب قواتها

من طابا ، وسويت مسألة حدود مصر الشرقية وتم الاتفاق على أن تمتد من رفح على البحر المتوسط الى موقع يقع الى الغرب من العقبة بثلاثة أميال ، وبقيت طابا ضمن حدود مصر والعقبة من أملاك تركيا .

وكان للأزمة أصداؤها عند المصريين فقد وقفوا ينتصرون لتركيا ويؤيدون موقفها من حدود مصر الشرقية ، كما كان موقفهم عند احتلال الفرنسيين فاشودة عام ١٨٩٨ . واحتجت بريطانيا على احتلال فاشودة باعتبارها من أملاك مصر وسيرت قوات من الجيش المصرى بقيادة ضباط من الانجليز لاجلاء الفرنسيين عن فاشودة ، ووقف الرأى العام فى مصر الى جانب الفرنسيين ، مما « لا يمكن تفسيره — كما يقول لطفى السيد — الا بأن البلاد ثقل عليها الاحتلال فأصبحت تبغضه وتبغض معه كل ما يأتى به ولو كان فيه الخير لمصر » .

الا أن المصريين كانوا يرون أن المسألة أكبر من أن تكون اقتطاعا لبعض أملاك مصر ، ففى مسألة فاشودة كانوا يظنون أن فرنسا ترمى الى فتح باب المسألة المصرية برمتها مما يؤدى الى مناقشة وضع الاحتلال البريطانى للبلاد وحمل بريطانيا على الجلاء ، ويقول الرافعى فى ذلك أن « الأزمة السياسية اشتدت بين انجلترا وفرنسا على اثر هذه الحادثة ، وكان الظن أن تتمسك فرنسا بموقفها ، وتفتح باب المسألة المصرية ، وتضطر انجلترا الى الجلاء عن مصر مقابل جلاء الفرنسيين عن فاشودة ، وقد استيقن المصريون أن آمالهم فى الجلاء ستتحقق ، اذ كانوا

يعتقدون أن فرنسا لا تقدم على هذا التحدى لانجلترا الا وهى مصرة على المضى فى سياستها الى النهاية ، وكاد الخلاف بين الدولتين يصل الى امتشاق الحسام بينهما ، فعظم بذلك شأن المسألة المصرية وقويت آمال المصريين فى الاستقلال ، ولكن فرنسا تخاذلت وتراجعت آخر الأمر ، وخشيت مغبة الحرب اذ لم تتقدم حليفتها الروسيا لمعاونتها ، فسلمت بوجهة نظر انجلترا . وأمرت مرشان بالجلاء عن فاشودة وتم جلاؤها عنها يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، فكان هذا التسليم أكبر صدمة أصابت الحركة الوطنية ، لأنه دل على أن فرنسا لا تنوى معارضة انجلترا فى احتلال مصر والتصرف فيها كما تشاء ، ودل على نية الانجليز فى دوام احتلالهم لمصر والسودان فزلزل هذا الحادث أمل المصريين فى الاستقلال » .

وكتب مصطفى كامل الى أخيه على فهمى كامل يقول « ان الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة وقد أظهر بعض الكبراء الجبن وكادوا يخونون بلادا أحسنت اليهم بما لا يحلم به غيرهم » (١) .

وظن المصريون أيضا أن تركيا برغبتها فى اقتطاع سيناء ثم احتلالها طابا بعد ذلك بسنوات انما ترمى الى فتح باب المسألة المصرية ، واذا كنا نعتقد أن تركيا كانت ترمى حقا الى فتح باب المسألة المصرية واخراج بريطانيا لتجلو عن مصر وتعود السيادة

---

(١) الرافعى : مصطفى كامل ص ١٢٠ — ١٢١ .

العثمانية من جديد حقيقة واقعة ، فاننا لا نعتقد أن فرنسا كانت صادقة فى نواياها ، وكل ما كانت تبغيه أن تفتح باب المساومة الاستعمارية لتظفر ببعض الغنم فى افريقية أما التعلل بالمسألة المصرية فلم يكن الا ستارا لنواياها الحقيقية التى أسفرت عنها فى الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ .

ولكن المصريين كانوا يتعلقون بأوهام جسام حين علقوا أملهم فى الجلاء على تركيا أو فرنسا ، ففى ميدان السياسة لا تثمر العواطف والنوايا الطيبة ولكنها المصلحة هى التى تسوق الدول وتهدى سياستها الخارجية .

وهذا ما أدركه لطفى السيد الذى يدين بمذهب المنفعة فى السياسة بل فى كل ما تدور به أفكار الناس وما تنطوى عليه أعمالهم « فحب المنفعة هو الدافع النفسى الذى يدفعنا الى العمل أو يلزمنا بالترك » وما لفرنسا من اهتمام بالمسألة المصرية الا لمنفعة تنشدها ، وما لتركيا من منفعة فى مصر بحكم السيادة والتبعية انما تحجبها قوة الاحتلال ولو استطاعت قهره منذ البداية لفعلت ، فاذا كانت قد عجزت دونه فما من منفعة يجنيها المصريون من التعلق بها أو الاعتماد عليها فى تحقيق الجلاء . واذا كان المصريون قد أوغلوا فى الثقة بتركيا وفرنسا وان أخلفت الأحداث ثقتهم ، فانهم بعد لم يفيدوا من عبرة الأحداث ، وظلوا سادرين فى الاعتماد على غيرهم ، وأولى بهم أن يعتمدوا على أنفسهم ويحملوا الأمر على عاتقهم ولن يكون ذلك الا اذا تبينوا حقيقة مصالحهم وأنى وكيف يتأتى لهم تحقيقها .

وهذا ما أثارته مسألة العقبة فى نفس لطفى السيد ، فالمصريون يؤيدون تركيا فى انتهاب جزء من بلدهم ، وهو ما تحدث به لطفى السيد الى محمد محمود وكان وقتئذ سكرتيرا لمستشار نظارة الداخلية ، ولكنه فوق ذلك ابن محمود باشا سليمان شيخ أعيان الصعيد . وتناول الحديث انشاء « جريدة مصرية حرة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص الى تركيا أو الى احدى السلطتين الشرعية والفعلية فى البلاد » . وقد رأينا أن تكون الجريدة ملكا لشركة من الأعيان أصحاب المصالح الحقيقية الذين كان يصفهم اللورد كرومر وغيره من الانجليز بأنهم راضون عن الاحتلال ساكتون عن حقوق مصر ، وان الحركة المعارضة للاحتلال انما يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد كالشبان الأفندية والباشوات الأتراك » [1] .

ودعا لطفى السيد الى اجتماع بفندق « الكونتنتال » عددا من أصدقائه هم محمد محمود ، وعمر سلطان ، وأحمد حجازى ، ومحمود عبد الغفار ، وتحدثوا فى الأمر ودار الحديث هذه المرة حول الحركة الوطنية واتجاهها نحو فرنسا وأمل المصريين الذى انهار فى الاعتماد عليها بعد عقد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ ، وما يجب على المصريين من الاعتماد على أنفسهم « فى المطالبة بالحرية والاستقلال » .

وكانت تلك فكرة لطفى السيد التى أخذها عن الأستاذ ناشيل قبل ذلك بعشر سنوات ورسبت فى وجدانه على يد الشيخ

(١) قصة حياتى ص ٤٤ .

محمد عبده ، وان لم يتخذ فيها رأيا بيّنا ، أو خطة يصطفيها الا أن يرفع رأيه للخديو ويقترح عليه أن يتزعم حركة للتعليم العام كما قلنا ليعود بعد ذلك الى وظيفته والى حياته العادية دون بادرة الى العمل العام حتى فكر حين اعتزل الوظيفة عام ١٩٠٥ أن يعود الى بلدته برقين ليعيش حياة الريف البسيطة .

وحين عاد الى العمل العام وفكر فى اصدار الجريدة لم تتغير فكرته عما انتهت اليه قبل ذلك ، ولم يكن هناك ما يبدو أنه يعوق تلك الفكرة ويمنع من الدعوة اليها بعد أن وضع الشيخ محمد عبده بذرتها الأولى وصدر فيها بنفسه وعمل على تحقيقها بين مريديه وفى كل عمل اضطلع به ، الا أن يعتقد أن الرأى العام لن يشايعه فيها أو يقتنع بها ، بعد أن التف المصريون حول مصطفى كامل وتحمسوا لدعوته وللأمل الذى يراوده بقرب الجلاء .

ومن الطبيعى أن تستجيب الأمة للأمل القريب دون البعيد ، وتأخذ باليسير دون العسير ، وتؤمن بالمحسوس دون المجرد .

ولم يكن أمل المصريون فى الجلاء خيالا ، أو مجافاة للواقع الذى رضيته بريطانيا واعترفت وهو ان الاحتلال موقوت وان لم تسلم بحقيقة ذلك فى الواقع ، ثم ان انجلترا نفسها لا تطمئن لسلامة مركزها فى مصر بعد أن وجدت نوعا من المعارضة الأوربية له وخاصة من جانب فرنسا — وان كانت معارضة لا ترقى الى الأصرار والمقاومة الفعلية — فأقامت احتلالها على أساس مرن من الوعود التى لا تبغى من ورائها غير التسويف

الذى يسكن ثائرة الدول الناقمة على الاحتلال ومن الابهام الذى لا يفقد معه أى فريق ممن يعنيهم أمر الاحتلال سواء من الأجانب أو المصريين أمله فى زواله أو فى خير يرتجيه منه اذا قدر له أن يبقى ، ومن الاستجابة الهينة للأطراف المتباينة والمتعارضة أحيانا ، والتى تعنيها مصالحها أكثر مما يعنيها بقاء الاحتلال أو زواله والتى يمكن أن تقف من الاحتلال موقفا عسيرا اذا رأت فى بقائه ما يضير مصالحها ، كالدولة العثمانية التى قنعت من الاحتلال ببقاء سيادتها الشرعية على البلاد بكل ما كان لها من مراسم وحقوق لا تؤثر فى وجوده ولا تنتفى معها مصالحه الحقيقية فى البلاد ، والجاليات الأجنبية التى لا يهمها غير الامتيازات التى تتمتع بها ولا يعنيها من أمر الاحتلال الا نواياه نحو الامتيازات ، لذلك يؤكد كرومر أن « زوال الامتيازات سوف يصحبه انشاء ضمانات للأجانب » [1] ، والخديو الذى ينشد ممارسة سلطاته الشرعية فاذا حرمه الاحتلال منها عارضه بقدر ما تمنحه حقوقه من قدرة على المعارضة السافرة ، كما كان موقفه من الوزارة الفهمية سنة ١٨٩٣ ومن أزمة الحدود عام ١٨٩٤ حين وجه بعض النقد لنظام الجيش المصرى وتدريبه مما أغضب الضباط الانجليز وحمل كتشنر سردار الجيش على الاستقالة احتجاجا على مسلك الخديو ، وان انتهت الأزمة ببقاء كتشنر وتراجع الخديو ، أو قاومه خفية كما كان فى تأييده للحركة الوطنية ، فلما أفسح له الاحتلال فى بعض سلطاته وقام الوفاق بينه وبين المحتلين

(١) . شفيق غربال : تاريخ المفاوضات ص ٢٠ .

هجر الحركة الوطنية وكان نقمة وشرا عليها ، والدول الأوربيـة نفسها ألم ترض انجلترا بأن تقتسم معها أملاك مصر فى أفريقية ، فماذا يعنيها من مقاومة الاحتلال واستنكاره ما دام يشركها فى الغنم ، فاذا عن لها أن تشجع الحركة الوطنية وتؤازرها فى مصر بقصد احراج الاحتلال وطلبا لمزيد من الغنم ، فانها لا تنسى أبدا أن نجاح الحركة الوطنية فى مصر يمكن أن يكون قدوة غير محمودة بالنسبة لها فى مستعمراتها هى الأخرى .

ومهما يكن من أمر هذه الأطراف المتباينة ، فقد ظهر من أمرها جميعا أنها تعارض الاحتلال وتقاومه وتمد يدها للحركة الوطنية ، وانجلترا نفسها لا تتمسك فى الظاهر بالاحتلال وتعلن منذ البداية أن احتلالها مؤقت ، ولا تنفى هذا الاعلان بعد ذلك وان أعلنت على لسان ممثليها أن بقاء الاحتلال رهن باستقرار الأحوال فى مصر واطمئنان بريطانيا الى سلامة المصالح الأوربية فى البلاد .

وحين قام مصطفى كامل يطالب بريطانيا بانجاز وعدها بالجلاء لقيت دعوته حماسا من المصريين وتأييدا من الدولة العثمانية ومن فرنسا ، وعونا من الخديو الذى كان يظن كما ظن بقية المصريين أن يوم الجلاء قريب ، ولم يعد هناك مكان لدعوة أخرى تسلك سبيلا آخر لتحقيق الاستقلال ، فهذا دون شك أيسر سبيل ، وأنه لأقرب للواقع الملموس من أى سبيل آخر وان أعوزه المنطق وحسن البصر بالسياسة الأوربية واليقين من قوة الدولة العثمانية على مؤازرة الحركة الوطنية مؤازرة ايجابية ، وانه لأقرب

أيضا للواقع القريب من انتظار اعداد المصريين للاعتماد على أنفسهم فى نيل الاستقلال ، وهو ما أدركه لطفى السيد حين قعد عن تحقيق الفكرة التى آمن بها من قبل .

ولم يكن لطفى السيد زعيما شعبيا ولم يتصد طوال عمره للجماهير ، وحين تصدى لها فى معركة انتخابات الجمعية التشريعية باء بالفشل وغلبه فيها رجل من صغار الأعيان لا يقاس اليه فى الثروة أو الذكر وبعد الصيت ولا يدنو منه ثقافة أو فكرا ، وكل ما كان يتسلح به ذكاء ريفى بسيط والتصاق بالجماهير التصاق الأنداد ، وهو ما كان يعوز لطفى السيد ، فعلى الرغم من ديمقراطيته ومن حبه للجماهير هذا الحب الانسانى الذى ينزع اليه الفيلسوف ظل بعيدا عن الجماهير ، يطل عليها من عل ويخاطبها بلغة لا تدركها تماما ان لم تبهم عليها تماما ، والجماهير لا تستهويها لغة العقل والمنطق كما تستهويها لغة القلب والوجدان ، وهى اللغة التى غزا بها مصطفى كامل قلوب المصريين وأفئدتهم فاكتسحت دعوته كل دعوة أخرى أمامها .

وهؤلاء الأعيان ممن أنفوا معه حزب الأمة عام ١٩٠٧ ، أين كانوا من قبل ؟ فاننا لا نرى لهم يدا فى حركة مصطفى كامل ولا نحس لهم دبيبا فى الحركة الوطنية ، ولم يصدروا عن بادرة توحى بأن لهم حتى اتجاها وطنيا معينا وكل ما قيل عنهم انهم يؤيدون الاحتلال راضون عنه غاية الرضى . وكان هناك ما يؤيد هذا الرضى فقد اتسعت مصالحهم ونمت ثرواتهم فى ظل الاحتلال ، وحد الاحتلال من سلطة الخديو التى يخشونها واستبداده الذى

يرهبونه ، وأبقى لهم نفوذهم التقليدى الذى يقوم على اصطناع الجاه فى بلادهم وبين عشائرهم ، وأضفى عليهم نوعا من اعتبار الذات أمام مواطنيهم حين جعل منهم نوابا فى الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وهى ميزة اكتسبوها منذ عهد اسماعيل ، ولم تكن النيابة عن الأمة فى نظر الأكثرين منهم واجبا ومسئولية ، بل كانت مظهرا للجاه والنفوذ بين الأهل والعشيرة وبين الناس فى الاقليم ، وظلت تلك الروح سائدة الى عهد قريب مما أفسد الحياة النيابية وأودى بثروات بعض الأسر التى حرصت على هـذا المظهـر فتكلفت لنيله فوق ما تطيقه ماليتها وانحرفت بالانتخابات أحيانا الى ابتياع أصوات الناخبين وخاصة اذا لم يكن بين المرشحين من يعنى به الناخبون أو يتشيعون لمبادئه الوطنية وكثيرا ما جر تعطيل الحياة النيابية بعد أن أصبح للبلاد دستور وحياة نيابية ، الى اجراء انتخابات لم تستهو الجمـاهير وان وجدت فيها سبيلا للكسب المادى على حساب المرشحين المتكالبين على النيابة .

فعلام يقاوم الأعيان الاحتلال وقد نمت مصالحهم فى ظله ، وعلام يؤيدون الحركة الوطنية التى يؤيدها الخديو ، وما يبغى الخديو من تأييدها الا استعادة سلطانه الذى يخافونه ويخشون استبداده ، وعلام يفضلون استبدادا على استبداد ، واستبداد الاحتلال أرفق بهم من استبداد الخـديو . ومصالحهم تقتضى ما لا تقتضيه مصالح العامة من تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم تنظيما يكفل لهم حماية مصالحهم ويتيح لهم نوعا فى المشاركة فى

الحكم يحـول دون استبداد الحاكم بهم والغض من نفوذهم والافتئات على مصالحهم ، وقد تنكروا من قبل للحركة العرابية وسارعوا الى تأييد الاحتلال حماية لهذه المصالح ، بل كان فيهم من قارف الخيانة الوطنية فى سبيل ذلك « كسلطان باشا » وكان فيهم من غالى فى تقربه من الاحتلال وكسب وده فى أول أيامه حين دعا محمد سلطان باشا ومحمد بك السيوفى (باشا) الى تقديم هدايا فاخرة الى قواد جيش الاحتلال بعد احتلال القاهرة وشـاركهم فى تلك المداهنة محمد بك الشواربى (باشـا) وعبد الشهيد افندى بطرس ، وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ومحمود بك سليمان (باشا) . كما ذكرنا من قبل .

وقد وقف هؤلاء الأعيان الى جانب الاحتلال يؤيدونه فعلا ، ونأوا عن الحركة الوطنية وأغفلوا الاهتمام بالمسائل العـامة الا ما يتصل بمصالحهم ، وحين خيل اليهم أنهم كونوا حزبا سياسيا هو دون شك أول الأحزاب السياسية فى مصر ، فشلوا من حيث الجوهر وان نجحوا من حيث الشكل حين انتظمت صفوفهم هيئة واحدة فقد « بقى عملهم مقصورا فى دائرة نفوذ الأعيـان فى بلادهم أو فى الهيئات العامة التى اشتركوا فيها » [1] وعجزوا عن أن يتحولوا الى حزب سياسى قومى .

وكان المثقفون الا نفرا قليلا كآبائهم الأعيان — فقد كانوا فى الغالب من أبناء الأعيان القادرين على نفقات التعليم — بعيدين عن الحركة الوطنية ، اذ طوتهم الوظائف الحكومية فنأت بهم عن

---

(١) المصدر السابق ص ٢٨ .

الكفاح الوطنى وان لم يغفلوا الاهتمام به . فلم يكونوا كالأعيان الذين بقى اهتمامهم قاصرا على نفوذهم بين ذويهم وفى بلادهم وعلى مصالحهم الخاصة التى تعنيهم أكثر مما يعنيهم أى شىء آخر ، بل كانوا بحكم ثقافتهم ، وما نالوا من فرص التعليم فى الخارج والاغتراف من ينابيع الفكر الأوربى واختلاطهم بالأجانب أكثر ادراكا للحركة الوطنية ولحقيقة الاحتلال من آبائهم ، ولكنهم فى حيرتهم هم الآخرون لا يعرفون طريقا سويا للكفاح الوطنى ، ولم تترك لهم الوظيفة ما يحملهم على العنـــاية بغيرها الا فى أحاديثهم وندواتهم الخاصة ، فلما بدأت الحركة الوطنية رأوا فيها ما يخالف اتجاهاتهم الوطنية والقومية والدستورية التى اقتبسوها من الغرب ومن المذاهب الفكرية والسياسية فى أوربا ، وكان رائد هؤلاء المثقفين فى هذا هو لطفى السيد دون منازع .

فالاعتماد على أوربا أو الدولة العثمانية لم يكن مما يروق المثقفين وأولى بمصر أن تعتمد على نفسها فى تحقيق استقلالها ، ولم تكن السيادة العثمانية مما تستهويهم كثيرا فقد عجزت الدولة العثمانية عن حماية أملاكها وتركت الدول الاستعمارية تنتهب من هذه الأملاك ما تشاء ، كما عجزت عن حماية مصر من الاحتلال البريطانى ، وكان من ترددها ما مكن له منذ البداية ، وقد رفضت العرض الذى تقدمت به بريطانيا عام ١٨٨٧ للجلاء عن مصر [١] ،

(١) عرضت الحكومة البريطانيـــة عام ١٨٨٧ الدخول فى مفاوضات لتحديد تاريخ الجلاء عن مصر وشروطه وكانت حكومة المحافظين برئاسة « سالسبيرى » التى خلفت حـــكومة الأحرار فى الحكم راغبة فى ازالة ماتركه الاحتلال البريطانى من توتر فى علاقات=

وفرنسا لا يهمها من أمر مصر الا أن تفوز بها لنفسها دون انجلترا ، أو تساوم بها على غنم استعمارى فى منطقة أخرى ، وقد أهملت المسألة المصرية برمتها بعد أن ظفرت ببغيتها فى الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ .

ولم يكن الاستقلال ليكتمل فى نظر تلك الطائفة من المثقفين مالم يستند الى الدستور والحكم النيابى الذى يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويحمى الأمة من استبداد الحاكم .

= انجلترا بالدولة العثمانية وفرنسا . ولعلها كانت ترجو تصحيح مركزها فى مصر وأضفى عليه صفة شرعية ولو ضحت باحتلالها للبلاد ، فأرسلت بعثة « درمند ولف » لمفاوضة الباب العالى فى هذا الشأن ، واتفق الطرفان بعد مفاوضات جرت فى القاهرة والأستانة فى مايو سنة ١٨٨٧ على جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على الاتفاق ، على أن تؤجل هذا الجلاء اذا ما ظهر خطر داخلى أو خارجى يهدد أمن البلاد وسلامتها ، ونص الاتفاق على حق كل من الدولتين فى احتلال البلاد اذا ما دهمها أى خطر على أن تجلو بعد زواله كما نص على أن يطلب الى باقى الدول بعد اقرار الحكومتين للاتفاق أن تنضم اليه مع ضمان حيدة الأراضى المصريه وسلامتها .

وما أن وصل الاتفاق الى علم الدول حتى عارضته كل من روسيا وفرنسا واحتجتا لدى الباب العالى وأكد السفير الروسى اعتراضه بان الاتفاق تضحية بحقوق السلطان والنزول عنها دون مقابل لانجلترا ورأت فرنسا أن الاتفاق يكسب انجلترا من الحقوق الشرعية فى البلاد ما تصبح بها شريكة لتركيا فى مصر وجعلت الدولتان تشددان فى الضغط على السلطان حتى رفض الاتفاق بعد أن أقره مندوبه .

وهكذا ضيعت السلطه العثمانية فرصة ذهبية على مصر .

أنظر السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط للمؤلف ص ٢١٧ .

لذلك بقى الخاصة من الأعيان والمثقفين بعيدين عن الحركة الوطنية ، فأما الأعيان فلا يستهويهم تأييد الخديو للحركة الوطنية ولا تستهويهم ملاحاة الاحتلال ملاحاة تصل الى العنف الذى يفقدهم عطفه ، وقد يجر عليهم مضرة لا يجدون عنها عوضا لدى السلطة التى تحكم بعد الجلاء ، وأما المثقفون فكانوا أكثر من غيرهم فهما لأساليب السياسة الأوربية وما كانوا يؤمنون بجدوى الاعتماد فى تحقيق الجلاء عليها ، كما كانوا أكثر وعيا لمعنى الاستقلال المجرد من التبعية والسيادة وان كانت التبعية لدولة الخلافة أو التسليم بسيادة خليفة المسلمين .

فلما وقع حادث طابا وتحطم على صخرته آخر أمل يعقده الوطنيون على دولة الخلافة ، أدرك لطفى السيد أن الوقت قد حان للاعلان عن فكرته التى آمن بها من قبل والتى قعد عنها لا يصدر بها الى الرأى العام قرابة عشر سنوات ، فكان هذا الحديث بينه وبين محمد محمود ، وكان التفكير فى اصدار جريدة يصدرون فيها عن رأيهم ، وكان الاجتماع الذى دعا اليه «بالكونتنتال» حيث وضعت الخطة التى يسيرون عليها «والمبادىء التى تقوم عليها جريدة مستقلة غير متصلة بسراى الخديو ولا بالوكالة البريطانية » (١) .

ويقول لطفى السيد « أننا أخذنا نسعى فى اقناع أصدقائنا ومعارفنا من أعيان البلاد ، وألفنا فى بيت « محمود باشا سليمان » شركة الجريدة وانتخبت أنا مديرا لها ورئيسا لتحريرها لمدة

(١) قصة حياتى ص ٤٥ .

عشر سنوات ، وكان رئيس الشركة محمود باشا سليمان ووكيلها حسن باشا عبد الرازق الكبير » .

ويبدو من هـذا أنهم لم يفكروا فى انشاء حزب سـياسى أو القيام بحركة ذات هدف محدد مما ما يدور فى أذهانهم على الأقل ، وكل ما عملوا له أن يخاطبوا الرأى العام ويتجهوا اليه بأفكارهم ومبادئهم الجـديدة ، واذا قيل ان الحركة الوطنية لم تتعد هذا الاطار من الكتابة والخطابة والاتجاه بهما الى الرأى العام حتى عده بعض المؤرخين طورا مستقلا من أطوار الحركة الوطنية اتسم بهذا الأسلوب من الكفاح الوطنى ودعوه لهـذا « بالطور الصحفى » [1] ، فان هذا لا يصدق على مصطفى كامل وان صدق على لطفى السيد والشيخ على يوسف صاحب المؤيد ومؤسس « حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » ، فقـد وقف الاثنان عند الكتابة الصحفية وكان الشيخ على يوسف صحفيا قبل أن يكون مؤسس حزب ، ونجح فى ميدان الصحافة حتى غدا المؤيد من أوسع الصحف انتشارا ، ولم يصب نجاحا فى ميدان الحزبية فلم يضم اليه غير عـدد قليل من دعاة الرجعية

---

(١) نعتقد أن استاذنا الدكتور عبد اللطيف حمزة هو أول من قال بهذه التسمية وأن نسبها الى المؤرخين . فقد قسم الحركة الوطنية الى ثلاثة اطوار : الطور الصحفى ، والطور الذى اقترن بثورة سنة ١٩١٩ والمفاوضات ، والطور الذى اقترن بثورة الجيش وزوال الملكية وجلاء الانجليز ـ انظر خطاب الدكتور حمزه فى مهرجان الذكرى الأولى لوفاة أحمد لطفى السيد الذى اقامته محافظة المنصورة فى مارس ١٩٦٣ لمناسبة مرور العام الأول على وفاته .

والجمـــود ومن نما نحوهم من غمار العامة . أما لطفى السيد فقد كان مفكرا قبل أن يكون صحفيا ، وكان صاحب دعـــوة ومذهب قبـــل أن يكون ســـياسيا ، ونجح فى أن يصـــل بفكره الى خاصـــــة المثقفين ، وأن يكون صـــاحب مدرسة سياســـية قدر لها من بعد أن تقرر مصـــير ثورة سنة ١٩١٩ ، ولكنه لم ينجح فى أن يكون سياسيا عمليا ولم ينجح رجال حزب الأمة فى أن يكونوا حزبا قوميا . أما مصطفى كامل فقد كانت الخطابة والصحافة وسيلتاه لكفاح سياسى محدد المعالم واضح الاتجاهات والأهداف وكان له نشاط فى المحافل الدولية لم يكن لمصرى مثله من بعدَ ومن قبل ، وغدا عنوانا لحركة ايجابية فعالة استهوت الجماهير ونفذت الى وجدان الأمة دون أن يستند الى حزب أو هيئة ، فقد كانت الأمة كلها ما عدا الخاصة من الأعيان وبعض المفكرين من ورائه وكانت حزبا واحدا اجتمع تحت لوائه ، وكان الحزب الوطنى حقيقة فى ضمائرهم قبل أن يكون حقيقة قائمة وقبل أن يتكون فعلا فى ديسمبر عام ١٩٠٧ ، وكان كرومر يشير اليهم دائما بأنهم « أولئك الذين انتحلوا لقب الحـــزب الوطنى » .

ويقال ان فكرة اصدار صحيفة تنطق بلسان تلك الجماعة من أعيان الأمة لم تكن جديدة عليهم فقد فكروا فيها عام ١٩٠٣ [1] ، وان لم يقوموا بما فكروا فيه ، ولعلها كانت فكرة عرضت لبعضهم أو أوحى بها اليهم الشيخ محمد عبده ، ثم أهملوها وان ظلت

(١) الشعب عدد ١٣٤ فى ٢٦ مايو ١٩١٢ .

قابعة فى ضمائرهم حتى أسفروا عنها عام ١٩٠٧ . ولا يحملنا على هذا الظن الا ما جاء عنهم على لسان كرومر فى مجال المقارنة بينهم وبين « أولئك الذين انتحلوا لقب الحزب الوطنى » من أنهم « فئة صغيرة متزايدة من المصريين الذين لم يسمع غير القليل عنهم ، فرجال هذه الفئة يستحقون ذلك اللقب قدر ما يستحقه مناظروهم الذين يختلفون عنهم فى آرائهم وأفعالهم ، وهم رجال الحزب الذين أسميهم حبا فى الاختصار أتباع المرحوم المفتى السابق الشيخ محمد عبده » (١) .

وسواء كانت الفكرة قديمة مما لا ينكره لطفى السيد (٢) ، أو وليدة حادث طابا ، فان هذا لا ينفى ان لطفى السيد هو الذى بعثها الى الوجود ودعا اليها وعمل على تنفيذها بعد حادث طابا . وبهذا الأسلوب السائد حينذاك من الكتابة والخطابة فحسب ، فلم يفكروا فى خطة للكفاح الوطنى أو حتى فى تكوين حزب يمكن أن ينم عن تنظيم سياسى من نوع معين ، وحين فكروا فى تحويل شركة الجريدة الى حزب سياسى (٣) عجزوا عن أن يكونوا حزبا بالمعنى القومى والسياسى للحزبية ، وبقيت الجريدة كما كانت قبل تكوين الحزب صحيفة للتنوير والترشيد تحمل لواء دعوة فكرية وسياسية يصدر بها محررها ولا تنال فى أحيان

---

(١) كرومر : تقرير ١٩٠٦ ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) الجريدة عدد ٢٦٧ فى ٢٦ يناير ١٩٠٨ .

(٣) اعلنت شركة الجريدة فى اجتماع عقدته جمعيتها العمومية فى ٢١ سبتمبر ١٩١٤ أنها حزب سياسى وأن اسمه « حزب الأمة »

كثيرة رضاء مساهمى شركة الجريدة وأعضاء الحزب الذى تكون منهم .

وبقيت الجريدة تمثل فكرة ودعوة وبقى رجال الحزب داخل الدائرة التى تقلتوها على أنفسهم من رعاية مصالحهم الخاصة والعناية بكل ما يتصل بنفوذهم وكياتهم الطبقى .

ولا نعتقد ان محاولة تركيا اقتطاع جزء من الأملاك المصرية كان مما يهم طبقة الأعيان أو يعنيهم كثيرا ، فان تركيا ما زالت دولة الخلافة وللخلافة جلالها وقداستها فى نفوس المسلمين ، وما زالت صاحبة السيادة على مصر ، ولا ينكر سيادتها الا من ينكر ولاءه للخلافة ، وقد ينكر المصريون كغيرهم من المسلمين عربا أو غير عرب الولاء لتركيا كدولة علمانية ، أما وهى دولة الخلافة فان الولاء ينبعث عن عاطفة دينية بقيت قوية الأثر فى نفوس المصريين وغيرهم بالرغم مما انتاب تركيا من الوهن وسوء الادارة وما اتسم به حكمها من عنت واستبداد ، ولا ينم هذا الاتجاه — اذا افترضنا انه اتجاه الأعيان — الا عن نزعة قومية لا نعتقد انهم أدركوها بالمعنى الذى أراده لطفى السيد وصدر به عنه . وليس هناك ما ينم عن اتجاه الأعيان من محاولة تركيا اقتطاع جزء من الأراضى المصرية ، ولا نجد فى افتتاحية الجريدة التى كتبها لطفى السيد عن « أغراضها ومبادئها » ما ينم عن رأى فى هذا الأمر ، مما يحملنا على الاعتقاد بأن حديث طابا لم يكن مما دار بين الأعيان وان تناوله خاصة المثقفين ممن اشتركوا معهم فى اصدار الجريدة ، واذا افترضنا أنه دار وكان للأعيان رأى فيه

فان هذا الرأى لم يكن ليصدم ولاءهم للخلافة أو علاقاتهم الودية بالوكالة البريطانية أو نفاقهم للخديو بالرغم من كراهيتهم لاستبداد الخديوية وخوفهم من أن تؤكد الدولة العثمانية اذا انتهت اليها أمور مصر ثانية ، استبداد الخديوية وحكمها المطلق .

وأيا كان رأى الأعيان من حادث طابا فقد تكونت شركة الجريدة من مائة وثلاثة عشر عضوا يمثلون جل أعيان القطر المصرى وخاصة مثقفيه ، وبعد ستة أشهر صدر أول عدد من أعدادها فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ . مصدرا بافتتاحية كتبها لطفى بخطة الجريدة وأهدافها وذيلها بأسماء الأعضاء الذين ساهموا فى انشائها [١] .

---

(١) أسماء مساهمى شركة الجريدة نقلا عن العدد الأول :
صاحب العطوفة محمود سليمان باشا رئيس الشركة وصاحب السعادة حسن عبد الرازق باشا نائب الرئيس وأصحاب السعادة والعزة الأعضاء :
ابراهيم بك رمزى . ابراهيم سعيد باشا . ابراهيم بك عبد العال . ابراهيم عبده باشا . ابراهيم مراد باشا . أبو زيد بك على . أحمد بك الهلالى . أحمد بك حبيب . أحمد رفعت باشا . أحمد بك عبد الرازق . أحمد بك عفيفى . أحمد أفندى على الدمنهورى . أحمد بك فتحى زغلول . أحمد لطفى السيد . أحمد بك محمود . أحمد يحيى باشا . أدريس بك راغب . أديب بك وهبه يوسف . السيد بك أبو حسين . السيد بك أبو على . السيد حسن بك الطروبى . السيد على بك الرفاعى . أمين بك محمد العارف . الخواجة اندراوس بشارة . باسيلى تادرس باشا . بسيونى بك الخطيب . الخواجات بشرى وسينوت حنا . تمام بك كساب . حسين بك صبرى . حسن بك عبد القادر جمجوم . حسن بك فودة . حسين بك عابدين . حمد بك الباسل . الخواجة حنا صالح سليم . خالد بك لطفى . راغب بك عطية . رضوان بك

وحددت الجريدة خطتها « بالاعتدال الصريح » ، وأهدافها بأنها « أرشاد الأمة المصرية الى أسباب الرقى الصحيح والحض على الأخذ بها واخلاص النصح للحكومة والأمة بتبيين ما هو

= عطية . سالم سالم خربوس بك . ساويرس بك ميخائيل . سعيد بك عبد المسيح . سلطان بك محمود . سليمان بك أحمد أباظة . سيف النصر باشا محمد الريدى . شاكر بك غزالى . صالح أفندى زكى . طلبه باشا سعودى . عبد الحميد بك السيوفى . عبد الخالق بك ثروت . عبد الرحمن بك السيد نصير . عبد الرحمن بك النميس . الشيخ عبد الرحيم الدمرداش . عبد العزيز بك فهمى . عبد المجيد بك أبو نصير . عبد الواحد بك الطوبى . عثمان بك سليط . الخواجة عزيز حنا صالح نسيم . على بك أبو الفتوح . على شعراوى باشا . على بك طراف . عمر بك سلطان . الخواجة فخرى عبد النور . قطب بك قرشى . محمد بك أبو نافع . محمد بك أحمد حماد . محمد بك الأتربى . محمد بك الحفنى الطرزى وأخيه . محمد بك الحناوى . محمد بك الشريعى . محمد بك الشريف . محمد بك الشندويلى . محمد بك المليجى . محمد بك تمام . محمد بك توفيق شهاب الدين . محمد بك حجازى . محمد بك صادق أباظة . محمد طلعت بك حرب . محمد بك عثمان أباظه . محمد بك علوى الجزاز . محمد فؤاد بك الشناوى . محمد لبيب بك محمود . محمد متولى بك . محمد محب باشا . محمد بك محمد عبد الله . محمد بك محمود خير . محمد بك موسى . محمود بك أبو النصر . محمد أبو حسين باشا . محمود بك شوشه . محمود بك عبد الغفار . محيى الدين بك فؤاد . مصطفى بك خليل . مصطفى بك رشيد . مصطفى أفندى عمر . مصطفى بك كامل الغمراوى . مقار عبد الشهيد باشا . مهران بك خلاف . مهران بك محمد . ناشد أفندى حنا . همام حمادى باشا . يوسف بك جعفر ؟

وقد راجعنا هذه الأسماء على ملف الجريدة بادارة المطبوعات فوجدناها مسجلة باللغة الفرنسية دون أى خلاف بينها وبين ما ذكرته الجريدة .

خير وأولى » ثم قالت « لا يكون أهل الوطن الواحد أمة الا اذا ضاقت دائرة الفروق بين أفرادها واتسعت دائرة المشابهات بينهم ، وان أظهر المشابهات فى حال الأمة السياسى هو التشابه فى الرأى بين الأفراد وهذا ما يسمونه بالرأى العام » .

« والناس بطبائعهم أشتات فى الرأى كما قيل (للناس عدد رءوسهم آراء) وهم فى البلاد الحديثة العهد بالرقى ينصرف كل منهم غالبا عن التفكير فى الأمور العامة الى تدبير حياته الخاصة حتى ترشدهم الصحف كل يوم الى أن لهم فوق وجودهم الخاص وجودا عاما هو غير الأول ، وان لهذا الوجود العام كمالا يجب أن يرقى اليه بعمل الأفراد » .

وتخلص الافتتاحية من هذا العرض المنطقى للمقدمات التى أوردتها الى عدة نتائج ومن ثم الى حكم تقرره .

فأما النتائج فهى أن الأرشاد أدعى الى تقريب الآراء المتباينة مما يؤدى الى تكوين الرأى العام ، والصحافة اليومية هى « الآلة الكبرى للارشاد والرقابة » ، والصحافة أقوم سبيلا اذا انتقلت من يد الفرد الى أيدى الجماعة « لأن الجمع المتضامنين أحكم من الفرد أمرا وأثبت رأيا وآمن هوى وأعسر على عواصف الأيام متقلبا » .

وأما الحكم الذى تقرره فهو أن أولى الجماعات قياما بذلك ، هم « جماعة أولى الرأى وهم الذين نبهوا ذكرا بعلو المنصب أو بالعلم أو الفضل » .

ويستطرد لطفى السيد فى الافتتاحية فيقول ان خطة الجريدة

«مرسومة بأدق مما ذكرنا بيانا فى المادة الثالثة من قانون الشركة ونصها» :

« الجريدة مصرية بحتة غرضها الدفاع عن الصوالح المصرية على اختلاف أنواعها بارشاد الأمة بأسرها الى منافعها الحيوية الصحيحة ونشر ما فيه فائدة مادية أو أدبية ، ونقد كل عمل له مساس من أى جهة كانت بتلك المنافع والصوالح سواء كان ذلك العمل عاما أو خاصا ، مهما كان مصدره ، ومهما كانت صفة القائم أو الآمر به ، وبيان صالح ذلك العمل من فاسده ، وقول الحق فى الحالتين حتى بهذا يتكون رأى عام قائم على أساس متين من صدق النظر وحسن التفكير يقول قوله بلسانها ولا تنطق هى الا عنه ليتأيد حينئذ جانب المنفعة للأمة كلها ، ويصل هذا الصوت الصادر من نظر مجرد من كل غرض الى الهيئة الحاكمة فيحل محل الثقة منها ، وتتضافر الهيئتان على خدمة تلك الصوالح والمنافع لا فرق فى ذلك بين الأديان ولا تمييز بين الأجناس ، هذا مع نبذ الشخصيات وعدم الخوض فى المنازعات الدينية المحضة ، وأن لا تستأجر فى غرض ، وأن لا تستخدم لأحد مع التزام الاعتدال فى جميع الأحوال » .

وعاشت الجريدة سبع سنوات وبضعة أشهر يديرها ويحررها لطفى السيد وحين هجرها لم تعش طويلا اذ احتجبت عن الصدور فى أول يوليه عام ١٩١٥ [1] ، وكان قد ترك تحريرها فى

(١) كان آخر الأعداد التى صدرت من الجريدة العدد ٢٥٣٤ بتاريخ ٣٠ يونية ١٩١٥ ، وفى ١٨ أغسطس من العام المذكور بيعت أدواتها ومطبعتها فى مزاد علنى ورست الماكينة الكبرى من مطبعتها على جبرائيل بك تقلا صاحب جريدة الأهرام .

سبتمبر ١٩١٤ وأن ظلت تحمل اسمه كمدير للتحرير حتى ٢٠ نوفمبر ١٩١٤ ، اذ صدرت بعد ذلك خالية من اسمه ولم يشأ عبد الحميد حمدى الذى قام على تحريرها من بعده أن يضع اسمه فى المكان الذى خلا باستقالة لطفى السيد .

وكانت أعواما حافلة فى تاريخ مصر ، وكان للطفى السيد رأى فى كل حدث من أحداثها ، ولم يجد الأعيان فى آراء لطفى السيد ما يتعارض ومصالحهم التى اجتمعوا من أجلها فى هيئة شركة تصدر صحيفة تكون لسانا لهم ، وحين تحولت الشركة الى حزب سياسى له خطته وأهدافه لم تفترق عما أعلنته الجريدة من خطتها وأهدافها حين صدورها ، بل اننا لنحس أسلوب لطفى السيد وتفكيره فى الخطاب الذى ألقاه حسن باشا عبد الرازق فى اجتماع الجمعية العمومية لشركة الجريدة فى سبتمبر عام ١٩٠٧ والذى أعلن فيه قيام « حزب الأمة » .

وحين وقع ما يشبه الخلاف بين لطفى السيد وأعضاء حزب الأمة فى أخريات أيام الجريدة لم يكن خلافا على الرأى بقدر ما كان خلافا على الخطة ، فقد اتهم لطفى السيد بأنه لم ينجح فى جذب الجمهور الى مبادىء حزب الأمة وان فلسفته ومبادئه وآراءه السياسية لم تجد لها صدى فى الرأى العام ، وانه فضلا عن ذلك غير قادر على ادارة الجريدة مما جرها الى الافلاس وحملها تلك الخسائر الباهظة [1] ، ويبدو أن فشل حزب الأمة

---

(١) تقرير سرى باللغة الانجليزية فى ملف الجريدة رقم ١٩٠٧/٧ بادارة المطبوعات عن استقالة لطفى السيد من الجريدة .

فى أن يستهوى الجماهير اليه قد حملت وزرة الجريدة ومحررها وحين يئس رجال الحزب من تحقيق خطتهم انفضوا عنها وصدوا عن تمويلها وانفضوا هم بدورهم كل الى حاله ومصالحه ، وانتهى حزب الأمة فى هدوء لم يحس به أحد ، وانتهت الجريدة وسط حسرة النابهين والمثقفين من تلامـــذة لطفى السيد ، ولم يكن فيما انتواه لطفى السيد من هجر السياسة بعد أن يئس من تحقيق مطلبه فى الاستقلال حين سعى اليه لدى الانجليز ولدى المسئولين المصريين فى أوليات الحرب العالمية الأولى كما يقول فى « قصة حياتى » ، ما يتعارض وما انتهى اليه حزب الأمة نفسه حين انفض أصحابه عن السياسة وصدوا عن تمويل الجريدة ، ولم يعد أمام لطفى السيد حين قر قراره على هجر السياسة الا أن يقدم استقالته من الجريدة ويهجرها هى الأخرى .

فاذا كان ثمة خلاف بين بعض أعضاء حزب الأمة ولطفى السيد فانه الخلاف الذى تقع فيه الجماعة من الجماعات حين تفشل فى أمر ما فيبرر كل فريق منها فشله بفشل غيره . أما ما حدث قبل ذلك من معارضة بعض أعضاء الحزب للطفى السيد فلم يكن من قبيل الخلاف فى الرأى بل صدر عن الهوى مدفوعا برغبة الخديو فى أقصاء لطفى السيد عن تحرير الجريدة وهو اللسان الناطق باسم حزب الأمة ، فاذا أقصى عن مكانه لم يعد للحزب وجود فعلى وفقد لطفى السيد منبره الذى يخاطب منه الجماهير ، فقد كان الخديو ممن يعلمون حقا أن تأثير حزب الأمة هو فى تأثير لطفى

السيد على الرأى العام بتلك الآراء التى تغضبه ولا يرضى عنها ومنها المطالبة بالدستور والحكم النيابى .

ومما يذكر فى هذا الصدد أن حافظ عوض وهو من رجال الخديو كان يصدر جريدة باسم « خيال الظل » نشرت أبياتا من الشعر ينسبها البعض الى الشاعر أحمد شوقى جاء فيها :

مافى الجريدة من نرجيه ســـوى

« لطفى » فردوه لنـــــا وكلوها .

وقصة هذا الخلاف أن الخديو عن طريق بطانته أفلح فى اقناع بعض الشركاء عام ١٩٠٩ فى الخروج على شركة الجريدة وطلب حلها وأقاموا الدعوى بذلك أمام المحكمة المختلطة ، وأنابوا عنهم محامى الخاصة الخديوية ويقال انها هى التى قامت بنفقاتها أيضا ، وأنعم الخديو على المدعين بالرتب ، وكتب لطفى السيد مذكرة بذلك قدمها الى محامى الشركة .

ويقول لطفى السيد ان الأمير حسين كامل كان رئيسا لمجلس شورى القوانين وقتذاك فدعاه اليه كما دعا أيضا محمود باشا سليمان وعلى شعراوى باشا وكانا من أعضاء المجلس وقال لهم الخديو :

— أنا لا أفهم أنكم ترفعون دعوى على خديو البلاد .

ورد لطفى السيد بقوله :

— وأنا كذلك .. ولكن سمو الخديو هو الذى رفع علينا الدعوى .

وأخذ يسرد عليه حقيقة ذلك ، وتم الاتفاق بينهم وبحضور بطرس باشا غالى رئيس الحكومة عـلى أن يطلب المدعـون

« تأجيل الدعوى الى أجل غير مسمى » . وانتهت القضية عند هذا الحد [1] .

---

(١) نشرت الجريدة فى ٥ مايو ١٩٠٩ عريضة الدعوى التى اقيمت ضدها متضمنة أسماء المدعين وهى كما جاءت فيها :

١ ــ الخواجة اندراوس بشارة صاحب ملك . رعية الحكومة الايطالية . قاطن بالقاهرة .

٢ ــ الخواجة فخرى عبد النور . صاحب ملك . رعية الحكومة الألمانية . قاطن بجرجا .

٣ ــ باسيلى بك تادرس .

٤ ــ مقار باشا عبد الشهيد .

٥ ــ أحمد باشا رفعت .

٦ ــ محمد شريفى باشا .

٧ ــ محمد بك عثمان أباظه .

٨ ــ ناشد بك حنا .

٩ ــ تمام بك كساب .

١٠ ــ محمد بك موسى .

١١ ــ حسن بك جمجوم .

وجميع المذكورة أسماؤهم من نمرة ٣ الى ١١ أصحاب أملاك قاطنون بالقاهرة ومن رعايا الحكومة المحلية .

١٢ ــ أمين باشا الشمسى .

١٣ ــ محمد بك صادق أباظه .

١٤ ــ سليمان بك أحمد أباظه .

١٥ ــ محمود باشا أبو حسين .

١٦ ــ السيد باشا أبو حسين .

والثلاثة من ١٣ الى ١٤ أصحاب أملاك قاطنون بالزقازيق من رعايا الحكومة المحلية ونمرة ١٥ و ١٦ من أصحاب الأملاك من كفر ربيع من رعايا الحكومة المحلية .

١٧ ــ همام باشا حمادى .

١٨ ــ أمين بك العارف .

نمرة ١٧ و ١٨ من أصحاب الأملاك من رعايا الحكومة المحلية بسوهاج .

وفيما عدا ذلك ظل لطفى السيد المعبر الحقيقى عن ارادة حزب الأمة من ناحية والناطق اللاشعورى من ناحية أخرى بارادة عصره مما لم يكن يعنى كثيرين من أعضاء الحزب الذين لا تعنيهم تلك الفلسفة — كما كانوا يسمونها — ما دامت لا تتعارض مع مصالحهم . ولم يجد هؤلاء الأعيان وغيرهم من المثقفين فى الحزب ما يأخذونه على لطفى السيد فى موقفه من أحداث تلك الفترة فلم يكن هناك ثمة فارق أو خلاف فى الرأى بينه وبينهم حولها . ولم يكن هناك تناقض بين الناحيتين لا فى وجدان لطفى السيد ولا فى وجدان جيله ، فمن ناحية لطفى السيد لم يكن فى فلسفته وأفكاره ما يناقض اتجاهه فى تأييد حزبه ، فانه قبل كل شىء أحد أفراد تلك الطبقة التى يتكون منها الحزب الذى يمثله وينطق بلسانه ، وما كانت فلسفته وأفكاره وأن اتسمت بطابع التجديد الا تأييدا لاتجاهات حزبه ، واتجاهات الطبقة التى ينتمى اليها ومصالحها ، فاذا كان ثمة فارق فهو الفارق بين العرض والجوهر أو بين المصلحة والعقيدة أو الرغبة والمبدأ ، فبينما كان رجال

---

١٩ ــ سيف النصر باشا محمد .
٢٠ ــ مهران خلاف باشا . ١٩ و ٢٠ من أصحاب الأملاك من رعايا الحكومة المحلية بملوى .
٢١ ــ عبد الرحمن بك نصير (جمجرة شرقية) .
٢٢ ــ سيد بك حسن الطروبى (منيا القمح شرقية) .
٢٣ ــ سالم بك خربوش (شبلنجة شرقية) .
٢٤ ــ محمد بك صنصو عمدة كفر العمر منوفية (وعلقت الجريدة على هذا الاسم بقولها هكذا ورد فى عريضة الدعوى) .
٢٥ ــ مصطفى باشا خليل (فاقوس غربية) .

الحـــزب يحددون اتجاهاتهم بمصالحهم ونفوذهم كان هو يحدد اتجاهه وفقا لمبدأ يؤمن به وعقيدة يدين بها ، فالدستور فى نظر حزبه وسيلة للمشاركة فى الحكم ، والدستور فى نظره ضمان للحرية وتحقيق للديمقراطية ، والفرق بين الاتجاهين أن الديمقراطية بالنسبة لحزبه وسيلة وبالنسبة له غاية ، ومن الطبيعى أن تثبت الغاية عـــلى المبـــدأ والعقيدة ، وتتغير الوسيلة بتغير الهـــدف والمصلحة . ولم يكن جيله لينشد غير التقدم والارتقاء ، فان اهتدى اليهما فى اليسير دون العسير من الوسائل وفى العاطفة التى تستهويه دون المنطق الذى يؤوده ادراكه ، فما كان لينكر فى غده ما اهتدى اليه الرواد السابقون فى أمسه وان أنكره حينذاك ، وما ينكره الا لأنه يحذر التغيير ويخشى الفكرة الجديدة حتى تستقيم له ويدرك جدواها فيؤمن بها ويتبناها .

وكان موقف لطفى السيد من أحداث عصره متسقا مـــع وجدانه وارادة عصره ومصالح طبقته ، وان خالف رأى المجموع ، وان وجد البعض فيه خروجا على المألوف ، فما كان لأحد مهما خالفه الرأى ، ليجد فيما يقول شذوذا على المنطق أو افتئاتا على الحقيقة أو مجافاة للصالح العام أو المصلحة الوطنية .

ويبدو ذلك جليا فى موقفه من استقالة كرومر ، أو عزله — كما قيل على لسان الصحف الوطنية — دون أى موقف آخر من مواقف حياته فى تلك الفترة التى عاشها حزب الأمة ، فقد كان لرجال حزب الأمة صلات ود مع كرومر ، لعله الود الذى تقتضيه المصلحة ، أو تقتضيه جفوتهم للخديوية والخوف من

استشارها بالسلطة اذا انفردت بالحكم ، ولعله الود الذى يقتضيه تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا بما يحقق رغبة المصريين فى الاستقلال ويضمن للانجليز مصالحهم فى وادى النيل ، أو يقتضيه التعاون المشترك مع السلطة الفعلية لتحقيق الحكم الذاتى للمصريين والاشتراك فى الحكم والقيام بحركة اصلاح عامة تتناول التعليم والزراعة والصناعة والتجارة فهى « المقدمات التى تنتج الاستقلال » وهى « أيضا أغراض يجب السعى اليها بادىء الأمر » حتى اذا تحققت أمكن « الوصول بسهولة الى غرض الأغراض ومناط الآمال وهو الاستقلال » [1] .

ولم يكن هذا الود نحو كرومر الا بوصفه ممثلا للسلطة الفعلية القادرة وحدها على تحقيق الاصلاح والنهوض بالبلاد وتوسيع نطاق الحكم الذاتى ، فاذا شيعته الصحف الوطنية فرحة أو شامتة فى رحيله الأخير عن البلاد ، فما كان لهؤلاء الذين يرجون التعاون مع السلطة الفعلية أن يودعوه هذا الوداع الذى ودعته اياه الصحافة الوطنية وصحافة الخديو ، وما كان لجريدة حزب الأمة أن تحمل على كرومر عند رحيله وأقطاب الحزب ممن شاركوا فى حفل وداعه وعلى رأسهم محمود باشا سليمان رئيس الحزب ، ولكنها لا تستطيع أن تكيل له آيات المدح والثناء الذى كالته له المقطم أو غيرها من صحف الاحتلال ، فانها « صحيفة مصرية شعارها الاعتدال الصريح ومراميها ارشاد

---

(١) من خطاب حسن باشا عبد الرازق فى اجتماع تأليف حزب الأمة . الجريدة عدد ١٦٥ فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ .

الأمة المصرية الى أسباب الرقى الصحيح » ، ولا يستطيع محرر الجريدة نفسه أن يميل مع الهوى أو يجور على القصد أو يتحيف على رجل لم يعد له فى شئون مصر أمر الا من قبيل النصح لحكومته أو ابداء الرأى اذا عن له أن يبدى فى أمر مصر رأيا ، وكل ما يعنيه من أمره أن يستخلص العبرة الوطنية التى تفيد قومه من سياسته فى مصر ومن رحيله عنها ، لذلك تصدر الجريدة ملحقا عن حياة كرومر وأعماله فى مصر فتقسمها الى قسمين : أعمال مالية واقتصادية وأعمال سياسية .

ويستطرد لطفى السيد فى ذكر أعماله المالية والاقتصادية فيثنى عليه وينوه بما حققه لمصر من خير فى هذه الناحية ، ثم يتناول أعماله السياسية فيقول انه عمل كل ما فى وسعه « لارساخ قدم دولته فى وادى النيل » ويخلص من هذا العرض التاريخى الى النتيجة التى يرمى اليها وهى أنه « اذا نظرنا اليه بعين انجليزى فلا يسع الناظر سوى الثناء عليه ، اما اذا نظرنا اليه بالعين التى يجب على المصرى أن ينظر بها الى مصلحة وطنه ، فلا يمكننا أن نصوغ له شيئا من الثناء على عمله السياسى فى مصر ، فانه حرم مصر من حياة سياسية تطمح اليها كل أمة حية » . ثم يأخذ فى تعداد مثالبه من حرمانه الموظفين المصريين من حقوقهم والقائها فى أيدى الموظفين الانجليز ، ومن اتهامه المصريين بالتعصب الدينى وهو ما تريد المصلحة البريطانية أن « تمثله هائلا مخيفا » ومن خذلانه التعليم الصالح خذلانا يراه موافقا لمصلحة بريطانيا « لأن اللورد كان ينظر فى كل أمر الى مصلحة دولته قبل كل

شيء : سنة الوطنى الغيور على وطنه » . ثم يقول وكأنه يرسم للمعتمد البريطانى سبيل التعاون مع المصريين بما يحقق مصلحة مصر ومصلحة بلاده بأن اللورد كان فى وسعه « أن يحصل لدولته على أكثر من الفوائد التى حصل عليها ، لو أنه صرف همته أيضا الى ولاء المصريين الذين وصف نفسه بأنه صديقهم ، ولو أنه وضع للتعليم العام قواعد تجعله منتجا مفيدا للأمة ، ودفع عن المعارف العمومية من كان يناهضها ، واعتمد فى الاصلاح على أكفاء المصريين ، ورشحهم بحرية العمل الى حسن الادارة ، ورغب عن محو الجنسية المصرية الصميمة بما قال من انشاء جنسية دولية لمصر [1] . لا شك أنه بذلك كان يكسب لدولته صداقة الأمة المصرية ، ولشخصه ثناء من المصريين يعادل ثناءهم عليه لعمله على نمو الحرية الشخصية واحترام الحق والمساواة بين طبقات الأمة » .

فاذا مدح لطفى السيد كرومر فلغاية ينشدها ، واذا حمل عليه فلغاية ينشدها أيضا ، مع المحافظة فى الحالين على روح الانصاف والاعتدال التى تفيد منها الأمة أكثر مما تفيد من روح التجنى والمغالاة ، والغاية التى ينشدها كما نرى هى أن يضرب

---

(١) كان كرومر يرمى الى تكوين مجلس تشريعى يتكون من نواب من الأجانب المقيمين فى مصر تعين الحكومة بعضهم من موظفيها الأجانب وينتخب البعض الآخر ، ويقوم هذا المجلس بالنظر فى كل ما يتعلق بشئون الأجانب المقيمين فى مصر من سن القوانين والتشريعات الى غير ذلك من الشئون القضائية ، تمهيدا لالغاء الامتيازات الأجنبية وبهذه الوسيلة تستطيع بريطانيا أن تنفرد بشئون مصر .

للمصريين مثلا بالقدوة الصالحة للخدمة الوطنية ، وأن يضع أمام الانجليز الفائدة التى يجنونها من التعاون مع المصريين وكسب ودهم .

ويحمل لطفى السيد على الذين يضخمون من أسباب استقالة كرومر أو عزله ويرون فيها تغييرا فى خطة السياسة البريطانية نحو مصر فيقول ان الذين يدعون ذلك « لا يقولون بأن الوزارة الانكليزية قررت مبدأ جديدا للاحتلال غير مبدئه القديم فى أنه مرجع كل الأمور ، ولا يقولون بأن الوزارة الانكليزية كلفت العميد الجديد أن يترك مصر لسمو الأمير يتصرف فيها بما يشاء » ثم يقول ان ليس فى الأمر شيئا الا أن « انكليزيا يخلف انكليزيا » ، ومعنى ذلك أن علاقة مصر ببريطانيا يجب ألا تقوم على اعتبار شخصى ، بل على مبادىء محددة واضحة تنشد مصلحة مصر ، فليس مما يسر له المصريون أن ينقل كرومر ليخلفه جورست فكلا الرجلين خادم لدولته وكلا الرجلين انجليزى أولا وأخيرا .

وتبقى الجريدة على خطة أصحابها فى مهادنة الاحتلال فلا يشتط لطفى السيد فى الحملة على كرومر حين نشر تقريره الأخير عن مصر واتهم فيه الشرقيين عامة والمصريين خاصة بالغموض والتناقض حتى ليصعب تحديد مقاصدهم ومعرفة كنه أفكارهم كما اتهم المصريين بالتعصب الدينى وان الحركة الوطنية حركة الى الجامعة الاسلامية ، ويكتفى بتفنيد آرائه والرد عليها فيقول عن اتهام كرومر للمصريين بالغموض والتناقض وانهم راضون بنتائج الاحتلال دون الاحتلال ذاته ، أن الاحتلال

لم يثبت حسن طويته والله لا يعنى حقيقة اعداد المصريين لتولى شئونهم بأنفسهم كما لا ينوى أن يتركهم ، مما يحمل المصريين على الاعتقاد بأن « للاحتلال مقصدا خفيا غير ما يقول الساسة الانكليز » ولا شك انهم معذورون اذا رضوا « بنتائج الاحتلال دون الاحتلال » .

ويدحض لطفى السيد اتهام الحركة الوطنية بأنها حركة الى الجامعة الاسلامية فينكر أن لها وجودا ، كما أنه لا وجود للجامعة المسيحية وان « الذى خلق هـذا الخاطر الساذج هو مظاهر السياسة الأوربية فى الشرق » ، كما يدفع عن المصريين تهمة التعصب الدينى مستدلا بسماحة الاسلام وائتلاف المسلمين والأقباط فى مصر ائتلافا يؤكده التاريخ والمصالح المشتركة ، كما يؤكده ما يلقاه الأوربى كاليونانى مثلا حين يأتى الى مصر فى طلب الرزق ويستنزف أموال المصريين ، فلا يحرك ذلك أية بادرة من التعصب الدينى ضده .

ويختم لطفى السيد مقاله بنفى تهمة التعصب الدينى عن الأمة ، ولكنها تطلب أن يعترف لها بوجود سياسى وأن يفسح مجال الارادة وحرية العمل أمام الموظفين منها وأن تمنح بعض الحق فى ادارة شئونها الداخلية .

وفى هذا يعيد لطفى السيد كما كان دأبه الحديث فى المطالب الدستورية التى جعلها محورا تدور حوله اتجاهاته السياسية والفكرية وتدور حوله اتجاهات حزبه السياسية ، وكان يحلو له

دائما أن يعيد الحديث فيها فى كل مناسبة تعرض له حتى ولو لم يكن لها علاقة بالموضوع الذى يتناوله .

وليس ما يسميه كرومر تعصبا دينيا فى الحقيقة الا نوعا من التبرم والقلق لحرمان الأمة من حقوقها الدستورية لأن الأمة « متى أبعدت عن ادارة حكومتها وجهلت مقاصد حكامها ، أو ظهر لها منهم عين الاستئثار بالمنفعة دونها ، وحملها على ما تهوى وما لا تهوى من غير أن تستشار ، كل ذلك يدعوها الى أن تتبرم بحكومتها اذا كانت حكومة وطنية ، فاذا كانت حكومة أجنبية يكون التبرم والمقاطعة من باب أولى » .

وأخيرا يوجه لطفى السيد الحديث الى المعتمد البريطانى الجديد فهو لا يقصد كما قال فى مستهل مقاله التشهير بكرومر ، بل يرمى الى توجيه أنظار غورست الى دعوتهم وخطتهم ويمحضه النصح فتقول :

« وانا فى هذا المقام نمحض النصيحة لجناب السير غورست أن يعتمد فى معلوماته على كبراء الأمة الذين تربطهم به رابطة العمل بالضرورة ، وأن لا يسمع قول القائلين بأن فى الأمة المصرية تعصبا ، اذ الواقع أن تلك الأمة ليست كذلك ، كما أثبتنا بالدليل ، بل هى عطشى الى أن يعترف لها بوجود سياسى كأصغر الأمم ، ولا يكون هذا الاعتراف الا اذا أخذ الاحتلال فى أن يؤيد دعواه بأن يجعل لأفرادها الموظفين منها ارادة وحرية فى عملهم ، وأن يعطى الأمة شيئا من التداخل الجدى فى ادارة شئونها

الداخلية ، ومتى حصل ذلك كسب الاحتلال صداقة المصريين واعترافهم الخالص ، وأصبح ودهم له لا يخفى ، ولا تغير وجهه الحوادث ، واتبذ القلق بالتعصب الدينى الموهوم مكانا قصيا » .

الا أن هذا الأسلوب الناعم فى مخاطبة الاحتلال سرعان ما تغير بتغير السياسة البريطانية فى مصر وانتهاجها سياسة جديدة هى التى عرفت « بسياسة الوفاق » وتذهب هذه السياسة الى ملاينة الخديو واطلاق يده فيما لا يمس مصالح الاحتلال من شئون مصر . ولقيت هذه السياسة من رضاء الخديو وترحيبه بها ما صرح به الى مكاتب « الديلى تلجراف » فى مايو عام ١٩٠٧ من أنه لا يعمل ضد الاحتلال واذا كان المعتمد البريطانى لا يستطيع حكم مصر وحده ، فانه مستعد للتعاون معه ، فليس ثمة فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال ، وان الاحتلال البريطانى خير من أى احتلال آخر .

ولا يرضى حزب الأمة عن هذا الوفاق الجديد بين الخديو والمعتمد البريطانى ، فمن شأنه أن يضاعف من استبداد الخديو مما يقضى على طموح الأعيان الى المشاركة فى الحكم أو امكان التفاهم مع الاحتلال على مصلحة مصر ، وتشتد لهجة الجريدة ضد الاحتلال وتعنف فى نقد كرومر عندما أصدر كتابه « مصر الحديثة » فتتهمه بالجهل ، ويقول لطفى السيد فى حملته عليه وبأسلوبه المهذب « أن اللورد عالم بالقراءة والكتابة بحكم القانون ، ولا يصح أن يكون عالما بالشريعة الاسلامية بحكم القانون أيضا « وانه قد أساء الى نفسه وأساء الى العلم بذلك » »

وتزداد عنفا فى الحملة عليه كلما عن له أن ينشر ما يسىء به الى مصر والمصريين ، فحين وقف فى مجلس اللوردات فى يولية عام ١٩٠٨ يحمل على الرأى العام فى مصر ، ويبدى ندمه على أنه ترك للصحافة المصرية من حرية التعبير ما جعلها توجه الرأى العام فى مصر توجيها خاطئا ، ويقول ان تعليم الشعوب الشرقية تعليما عاليا من شأنه خلق القلاقل السياسية ، وان مبادىء الحرية التى سما بها الغرب لا يصح تطبيقها على الشرقيين فارغى الأدمغة من ملكة الابتكار ، ممتلئى القلوب بالتعصب الدينى مفعمى الصدور برذائل نكران الجميل ، وحينئذ ينبرى له لطفى فيتناول نشأة الرأى العام فى مصر منذ عهد اسماعيل ، وكيف كانت مطالبه يومذاك هى مطالبه اليوم من « التطلع الى الدستور وأن تكون خدمة بلدهم خالصة لهم دون الأجانب سواء كانوا شراكسة أم انكليز » .. واذا كان لورد كرومر قد ترك للصحافة حريتها فلأن بعضها كان مشمولا بحمايته والبعض الآخر مشمول بحماية الخديو ومهما كان من ضعف الصحافة المصرية بسبب انحيازها الى جانب ذوى الأغراض ، الا أنها لم تخلق رأيا عاما كاذبا كما يدعى كرومر ، فليس هناك من يقول أن الرأى العام المصرى منحرف عن حقيقة مصلحة البلاد ، فاذا نقدت الصحافة الادارة الانكليزية وقالت أنها تقف فى سبيل العلم والارتقاء العقلى للمصريين ، فان الصحافة لم تخترع هذا القول بل اخترع هذا المذهب لورد كرومر اذ كان يشحن ميزانية المعارف بمئات الألوف ثم يبنى بها مدارس بنفقات باهظة بعضها يقع على نفسه

قبل أن يتم بناؤه ، وبعضها ينعق فيه البوم ثم يصرف كثيرا مما بقى لشبان انكليز وكل اليهم خنق الملكات العلمية » .

ويستطرد لطفى السيد فى الحملة عليه فيقول « انه يريد أن يجعل من مصر مستعمرة لأبناء التاميز » ولكن مصر لم « يعد يهمها وعد أو وعيد فقد عرفت دخيلة مقاصد الانكليز وعلى المصريين أن ينظروا لجميع المشروعات الانكليزية بالنظر الدقيق وأن لا تخدر أعصابهم سياسة الوفاق الجديدة فان لورد كرومر قد كشف اللثام عن مقاصد هذه السياسة الجديدة فى خطبته هذه القصيرة » :

وفى مقال آخر فى هذا الموضوع يؤكد لطفى السيد أن الصحافة لم تخلق رأيا عاما كاذبا كما يقول لورد كرومر ، بل على النقيض من ذلك ساعدت على انماء رأى عام حقيقى ينبنى على حسن التفكير فى مصلحة مصر ويقول بسلطة الأمة ، ولم تقل « الصحافة غير ما يقول الأعيان الذين طالبوا بالدستور الكامل والتدرج اليه من الآن » وليقل الانجليز ما شاءوا فان المصريين قد « عقلوا تماما مضار الحكم الشخصى وازدادت كراهيتهم له يوما بعد يوم لاستبداد الحكومة وتفردها بالأعمال العامة » .

ويذهب لطفى السيد الى أبعد من ذلك فيتهم كرومر بأنه لم يكن كريما فى موقفه من انشاء الجامعة المصرية ، وانه كان يتدخل فى كل كبيرة وصغيرة حتى فى تعيين مأمورى المراكز ، وانه كان يضع سلطة الموظفين الانجليز فوق كل سلطة ولو كانوا مرءوسين ، وكان يتدخل فى شئون الادارة بأكثر مما تجيزه

القوانين المصرية ، وتذكر له كيف عمل على تأليب أوربا على المصريين وكيف شوه الوطنية المصرية وعمل على تعطيلها « والقاء العقبات فى وجهها » وعلى عكس ما يدعى لم ينهض بالتعليم « ولم يكن يقصد من ورائه الا تخريج موظفين » .

ولم يكن لطفى السيد فى هذا الا ممثلا لحزبه عن ايمان حقيقى بسلامة الأهداف التى يسعى اليها ويعمل على تحقيقها ، والنهج الذى يسير عليه الحزب فى ذلك ، ولم تكن الملاينة فى البداية الا أملا فى تحقيق بعض الأمانى القومية ، وما كانت الملاينة فى نظرهم خضوعا أو استسلاما للانجليز ، وانما كانت من قبيل التسليم بالواقع الفعلى ، فطالما كان الانجليز يملكون القوة التى لا يقدر عليها المصريون ولا يستطيعون مواجهتها ، فلا بأس على المصريين من أن ينالوا عن طريق الملاينة ما يعز عليهم عن طريق القوة ، وطالما كان الانجليز يرفضون التسليم بكل الأمانى القومية للمصريين ، فلا ضير عليهم من أن ينالوا بعضها مما لا يتعارض مع المصالح البريطانية ، ولا يرى الانجليز فى قبوله ضيرا عليهم ، ولا شك أن سبيل المعاندة — كما يقول لطفى السيد فى الجريدة — لا يثمر غير المعاندة .

ولكن الملاينة وان قامت على منطق الواقع الفعلى لا تثمر مع الانجليز ، فانهم بدورهم يرون أن منطق الواقع الفعلى يحملهم على ألا يفرطوا فيما يملكون من أمور مصر ما داموا لا يسلمون به قسرا ، وليست القوة المادية وحدها هى السبيل الى مواجهة الانجليز ، فان شعورهم وحده بأن مصالحهم تتعرض للخطر ، هو

الذى يحملهم على التسليم ببعض ما يرضى به المصريون سببا للمهادنة بينهم وبين المصريين ، وما دام المصريون تتفرقهم أهواء عديدة وينقسمون شيعا ، لكل شيعة خطتها وأهدافها الوطنية التى يختصمون عليها ، ولا يستطيعون توحيد صفوفهم لمواجهة الاحتلال ، فلا بأس على الاحتلال من أن يضرب بعضهم ببعض ليملك ويحكم ويستبد ما شاء له الاستبداد ، ولا يسلم للمصريين حتى بما يقتضيه الوئام بينه وبينهم من أمور يعتقد هذا الفريق المعتدل من المصريين أنها لا تضير مصالحه العليا فى شىء ، كتوسيع نطاق الحكم الذاتى والنهوض بالتعليم ، فانه يعلم عن يقين أن التسليم للمصريين بهذه المطالب المتواضعة سيجر الى التسليم بغيرها ، حتى يأتى اليوم الذى يطلبون فيه الاستقلال التام ، وهو ما لا يريد أن يسلم به الاحتلال أو يسلم بغيره من المطالب المتواضعة ، الا أن يرى مصالحه العليا تتعرض للخطر ويكون تسليمه حينذاك بقدر ، فعلى قدر ما يسلم به ، على قدر ما يضمن تأمين تلك المصالح والمحافظة عليها .

ولم يحدث أن سلم الانجليز للمصريين فى أمر من الأمور الا كرها أو تحت ظروف قاهرة تحملهم عليه ، فقبل ثورة سنة ١٩١٩ ، كانوا ينوون ضم مصر الى الأملاك البريطانية ، وحين ذهب الزعماء الثلاثة : سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى لمقابلة المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ يتحدثون اليه فى بعض المطالب التى تهم المصريين بعد انتهاء الحرب ، وزوال الآثار التى ترتبت عليها ، وتطور الحديث

بينهم وبينه الى طلب الاستقلال وأن تكون صداقة المصريين للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر ، أخذ يداورهم ويبدى لهم أن المصريين ليسوا أهلا للاستقلال ، وان مركز مصر « الحربى والجغرافى » يجعلها « عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا » [1] .

ولم تسلم بريطانيا لمصر عام ١٩٢٢ بما سلمت به من المطالب المحدودة الا بعد أن واجهت تلك الثورة العنيفة من المصريين عام ١٩١٩ ، وجاء تسليمها مقترنا بتحفظات تؤمن كافة مصالحها ولا تعوق حريتها من العمل فى مصر وفقا لتلك المصالح وتحت ضغط الثورة وحدها .

ولا يجهل لطفى السيد تلك الحقيقة ولا ينكرها حزب الأمة بدوره ، ولكنهم كانوا يرون كما يرى لطفى السيد أن اعداد الأمة « بمقومات الاستقلال » يتطلب وقتا لا بأس من أن تنال فيه الأمة بعض الحقوق التى تنشدها والتى يرتضيها الانجليز ، ووجدوا من كرومر تشجيعا يحفزهم اليه عله يخضد بهم من شوكة الحركة الوطنية ويضعف من تأثيرها ، وقد أشار فى تقريره عام ١٩٠٦ الى جدوى التعاون مع هذه الفئة من المعتدلين أتباع الشيخ محمد عبده ، ولن يعوقهم رضاؤهم بهذا القليل دون السعى وراء غاية الغايات وهى الاستقلال التام .

ولكن السياسة البريطانية تتحول بعد عزل كرومر عن هذه

---

(١) هذه حياتى ص ٨٠ .

الفئة الى الخديو ، فليس للخديو من المطالب ما يعسر على الاحتلال أو يتعارض مع المصلحة البريطانية ، وكل ما ينبغيه أن يمارس سلطاته التى حرمه الاحتلال منها ، ولا بأس على الاحتلال من أن يسمح له منها بما لا يعوق سياسته ، ويرضى الخديو بهذا القليل بعد أن يئس من الكثير فتنكر للحركة الوطنية ، واشتط فى الحملة على حزب الأمة الذى يطالب بالدستور والحكم النيابى ، ولم يكن يحمل لأصحابه من قبل ودا أو حبا ، ولم يكونوا هم بدورهم ممن يحملون له حبا أو ودا أو يثقون فى سلامة اتجاهاته نحو الحركة الوطنية .

وكان هذا الوفاق الجديد بين الخديو والاحتلال سببا فى تغير المعتدلين عليه وخاصة بعد أن أعلن جورست أن الأمة المصرية ليست أهلا للدستور ، وأخذ الخديو فى اضطهاد الحركة الدستورية ، وحمل لطفى السيد لواء المعارضة ضد الخديو والمعتمد البريطانى أو السلطة الشرعية والسلطة الفعلية كما كان يدعوهما . ويعنف فى حملته عليهما كلما بدر منهما ما ينكر على الأمة مطالبها الدستورية ، أو صدر عنهما ما يحد من الحرية الشخصية أو حرية الرأى ، أو الوقوف ضد الاصلاح .

وقد أثرت سياسة الوفاق الى حد ما فى تماسك حزب الأمة ، وان لم يؤثر ذلك فى موقف الجريدة ومحررها من الأهداف التى قامت عليها والتى يؤمن بها محرر الجريدة ، فمن المعروف أن حزب الأمة كان يضم منذ البداية فئتين مختلفتين من حيث نزعاتهما ومصالحهما ومن حيث ثقافتهما : فئة الأعيان وكبار الملاك وكانوا

يمثلون العصبيات الريفية الثرية ، وكان بعضهم عضوا فى بعض الهيئات النيابية القائمة ، وفئة المثقفين وكانوا فى الحقيقة من هذه الفئة الأولى أو أبنائها وأن كانوا يمثلون الفئة المتعلمة من طائفة الأعيان ، وكان المتعلمون فريقين : فريق يرتبط بأحكام الوظيفة وقيودها ، وفريق لا يرتبط بالوظيفة الحكومية ولا يخضع لقيودها ، وأفراده فى العادة من المحامين والأطباء أو المشتغلين بالصحافة ، وكان لطفى السيد أحد أفراد هذا الفريق الأخير منذ أن استقال من عمله الحكومى عام ١٩٠٥ وتفرغ للمحاماة ثم للصحافة كما عرفنا ، وحين كان مفروضا أن الجريدة وحزب الأمة سيكونان فى رعاية كرومر ، لم يبد أى مظهر للتباين بين هذه الفئات الثلاث ، فلما قامت سياسة الوفاق ولم يعد هناك أمل فى التعاون بين حزب الأمة والاحتلال ، واتخذ حزب الأمة موقف المعارضة من السلطتين الشرعية والفعلية ، بدأ تباين النزعات والمصالح فى الظهور . ففريق الموظفين قد لاذ بالصمت ، ولم يظهر له أى نشاط لا على صفحات الجريدة ولا فى حزب الأمة ، فلم يكن من المعقول أن يقف الموظفون موقف المعارضة من الحكومة وليس هناك من يحميهم من بطشها ، وقد ارتبطوا بحزب الأمة منذ البداية على أساس التعاون مع الحكومة . بل أن من هؤلاء الموظفين من حمل على الجريدة ، ونقد سياستها كأحمد عفيفى المستشار بالاستئناف العالى وكان طامعا فى رتبة الباشوية ، ومنهم من أنكر صلته بحزب الأمة وأبدى عدم ارتياحه لخطة الجريدة كفتحى زغلول ، مع أنه كان عضوا فى اللجنة التى وضعت

قانون شركة الجريدة وكانت تربطه بلطفى السيد صداقة وطيدة . فحين استقبله الخديو فى ٩ يناير عام ١٩٠٨ ، وكان يعتقد أنه غاضب عليه بسبب الحكم الذى أصدره فى قضية دنشواى ، فأراد أن يعتذر عنه بأنه كان مسوقا اليه أجابه الخديو « بأنه لا يفكر فى ذلك ولا سيما انه لم يكن رئيس المحكمة المخصوصة ، وأنه اذا كان هنـاك انتقاد من هـذه الناحية فيكون عـلى بطرس باشـا غالى وهو من المخلصين لسموه » . وأما ما ينقده عليه قبـل كل شىء فهـو أنه « من حـزب الشيخ محمـد عبده الذى افتضحت نياته السيئة أخيرا » . واستشهد الخديو على ذلك بخطابين بعث بهما الشيخ محمد عبده الى مستر بلنت يرى فيه سحب كل سلطة من يد الخديو اذا أريد وضع نظم جديدة لادارة مصر ، وقال فيهما الشيخ انه استشار فى رأيه هذا كثيرا من المفكرين فوافقوا عليه ، وسأل الخديو فتحى زغلول عمن استشارهم فى هذا الأمر فأجاب بأنهم سعد باشا [1] ، والشيخ عبد الكريم سلمان ، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، وأضاف الخديو : « ان مما ينقده عليه أيضا فهو أعماله فى حزب الأمة ، وفى الجريدة ، وقد أراد فتحى زغلول أن يعتذر عن ذلك فأبدى للخديو عدم رضائه عن خطة الجريدة ، وانه حرر لمديرها خطابا بذلك ، ووعد الخديو باحضار هذا الخطاب له » .

ورأى الخديو أن يتخذ من هذا الخطاب وسـيلة للايقاع

---

(١) يقصد سعد باشا زغلول .

بفتحى زغلول ، بالرغم مما أبداه من أعذار وما أبداه من معارضة لخطة الجريدة ، فصرح لأحمد شفيق رئيس الديوان الخديوى بأنه سيحمل هذا الخطاب الى جورست شاكيا اليه أن يتدخل موظف كبير « فى مسائل الجرائد والمسائل السياسية ويكون عضوا فى حزب » [1] مما يدل على التواء الخديو كما يدل على نوع الوفاق بينه وبين جورست ، فقد بقيت سلطة الاحتلال هى التى تحكم فى الواقع بالرغم من تسليمها للخديو فى الظاهر بما يرضيه من مظاهر السلطة دون واقعها ، ولم تفرد يده فى العمل الا فيما لا يؤثر على جوهر المصالح البريطانية كالرتب والنياشين والأوقاف والأزهر وبعض المصالح الشخصية .

وأما فريق الأعيان فقد انقسموا على أنفسهم ، فمنهم من رأى أنه يستطيع أن يفيد شخصيا من علاقته الطيبة بالخديو كما كان يفيد من كرومر ما دامت مثل هذه الأمور التى تهمهم قد آلت اليه فأخذ يترضاه ويتقرب اليه فانشق على الجريدة وهاجمها وطالب بتصفية الشركة وحلها كما عرفنا من قبل .

وبقى من بقى من الأعيان بعد ذلك يمولون الجريدة بأموالهم ويؤلفون حزب الأمة ، فقد كانوا يؤمنون تماما أن مصالحهم كطبقة لا تتفق مطلقا مع ما يرمى اليه الخديو من توسيع سلطاته ، لا سيما وان سياسة الوفاق قد كشفت تماما عن حقيقة العوامل التى دفعت الخديو من قبل الى مناصرة الحركة الوطنية ،

---

(١) مذكراتى : حـ٢ . م٢ ص ١٤٣ .

مما حمل الوطنيين على قطع علاقاتهم به ، فقد ظهر الخديو ابان سياسة الوفاق بمظهر من يهمه سلطان الحكم وجاهه فحسب ، فلم يكتف بالابتعاد عن الوطنيين والتنكر لهم ، بل ذهب فى اضطهادهم والتنكيل بهم الى أبعد مما كان يظن عنه .

لهذا كانت حملة لطفى السيد على سياسة الوفاق تمثل الى حد بعيد حقيقة موقف الأعيان من الخديو ، كما تمثل فى نفس الوقت اتجاهات المثقفين والمبادىء التى يؤمن بها لطفى السيد والتى جعل من نفسه داعية لها .

فالأعيان يرون أن الوفاق ليس الا وفاقا ضدهم وضد مصالحهم كطبقة ، كما رأوا أن أية زيادة فى سلطات الخديو انما تتم على حساب نفوذهم ورغبتهم فى مشاركة الخديو الحكم والفرق بين هؤلاء الأعيان والمنشقين عليهم ، أن المنشقين كانوا ينظرون الى مصلحتهم كأفراد ، أما الآخرون فكانوا ينظرون الى مصلحتهم كطبقة ، والمعروف أن المنافع الفردية ما هى الا منافع عاجلة تتعلق بذات الفرد ، أما المنفعة الجماعية فانها تتصل بالوضع الاجتماعى لطبقة ما فى مجموعها وليس لكل فرد وحده ، وهى فى هذا تخضع للتطور الاجتماعى للطبقة .

على أن هذه البقية الباقية من الأعيان فى حزب الأمة قد فتر حماسها عما كان عليه عند بداية تكوين شركة الجريدة واعلان قيام حزب الأمة ، فان حليفهم الطبيعى ضد الخديو وهو المعتمد

البريطانى قد رأى فى محالفة الخديو خيرا للاحتلال من محالفتهم[1]، وكان لهذا نتيجة عكسية ظهرت على صفحات الجريدة وفى كتابات لطفى السيد ، فقد كان مفروضا أن هؤلاء الأعيان سيقفون حائلا دون اندفاع المفكرين وحماسهم ، الا أن هؤلاء الأعيان وقد انقطع بهم أمل التعاون مع الاحتلال قد تركوا ميدان الحرية فسيحا أمام المفكرين للتعبير عن آرائهم ، وكان هؤلاء المفكرون هم الذين يحررون الجريدة وينطقون بلسان حزب الأمة كلطفى السيد وطلعت حرب ومحمود عبد الغفار ، وكان هؤلاء المفكرون — كما قلنا — من الشباب المثقف ثقافة غربية وشرقية واسعة ، وممن هجر وظائف الحكومة الى العمل الحر ، الا أن عددهم كان قليلا لا يتجاوز أصابع اليد ، ولا يعنى ذلك أن أثرهم كان ضئيلا ، بل على العكس نجد أنهم هم الذين تركوا أعظم الأثر على صفحات الجريدة ، وكان أبعدهم أثرا لطفى السيد ، فقد كان أمة وحده ، وعلى يديه تتلمذ فريق من الشباب النابه حمل لواء القيادة الفكرية جديرا بحملها الى الأمل المرجى من غايتها .

ولم يكن هؤلاء المفكرون كالأعيان تدفعهم مصالحهم وتحدوهم منفعتهم الشخصية أو الطبقية بقدر ما كانت تدفعهم وتحدوهم مبادىء ومعتقدات تبلورت فى أذهانهم نتيجة لثقافتهم واتصالهم الفكرى بالغرب ، فحين كان لطفى السيد يدعو للجامعة المصرية « كان يدعو لها وهو متأثر بالفكرة القومية التى سادت

---

(1) Lord Lloyd : Egypt Since Cromer p. 70.

أوربا وبلغت أوج ازدهارها بنجاح الدولة القومية الحديثة فى القرن التاسع عشر ، وحين كان ينادى بالديمقراطية والحكم الدستورى ، فلأنه كان متأثرا بعظمة الديمقراطية الغربية ونجاح الحكم الدستورى فى أوربا ، أما الأعيان فكانوا ينظرون للجامعة المصرية على أنها ضمان لعدم عودة النفوذ التركى ، وينظرون الى الحكم الدستورى على أنه وسيلة فحسب تتيح لهم المشاركة فى الحكم ، وقد كانوا منذ البداية يرون أنفسهم الممثلين الحقيقيين للأمة ، وبهذه الصفة توجه اليهم حسن باشا عبد الرازق فى خطابه الذى ألقاه عليهم عند اعلان تكوين الحزب بقوله :

« لكنكم أيها الاخوان وجمعكم هذا الذى قدمت وكلكم رئيس عشيرته وكلكم صاحب نيابة حقيقية عن قومه وذويه تمثلون الأمة ، فرأيكم لا محالة رأيها ، ورغائبكم انما هى رغائبها ، وأمانيكم أمانيها وليس لأحد أن ينازعكم النيابة التى عهدتها اليكم ، فجمعكم أعز من أن يراد على غير ما تعلنون »

وقد حمل لطفى السيد دعوة هؤلاء المفكرين على صفحات الجريدة وكان امامهم ورائدهم ، كما كان فى الوقت نفسه لسان حال هؤلاء الأعيان والناطق بدعوة حزبه ، والمعبر اللاشعورى عن ارادة أمته وأملها فى الحرية والاستقلال واكتمال الكيان القومى — واتخذ من معارضته لسياسة الوفاق أداة لشرح أفكاره ونظرياته فى الديمقراطية والدستور والحرية . فلم تقم سياسة الوفاق كما كان يقول ويردد دائما الا على « حساب مصلحة الأمة وعلى حساب ارادتها ولن تحترم ارادة الأمة مالم يكن هناك

دستور » والانجليز مخطئون اذا كانوا يعتقدون « أن المصريين لا يريدون تغيير شكل الحكومة الشخصية » وهم مخطئون اذا ظنوا أن الحركة الوطنية « كاذبة » وان « مصدرها ذلك الخلاف بين الخديو والمعتمد البريطانى فعملوا على احلال الوفاق محل الخلاف كى يقضوا كما يتوهمون على هذه الحركة الوطنية ، ظنا منهم أن الأمة لا تقدر غير الحكم الشخصى أو الحكم الاستبدادى ، فأرادوا بسياسة الوفاق أن يظهروا للملأ أن السلطة الشرعية راضية عنهم فتموت الحركة الوطنية ، وتستسلم الأمة للاستعباد والرضاء بالبقاء تحت نير الحكومة الاستبدادية » فالحركة الوطنية ليس سببها سياسة الوفاق أو سياسة الخلاف ، بل هى حركة صادرة من أعماق الأمة وان سببها ليس الا كراهية الأمة للحكم الشخصى ، وستظل تقول « بسلطة الأمة وأن مقامها فوق كل مقام » .

والحكومة الشخصية ليست الا « أخس » أنواع الحكومات ، اذ انها تستمد وجودها من أصل واحد هو « عبادة البسالة » وليست عبادة البسالة الا وهما حطمه العلم الحديث الذى جعل من العالم لا الملك موضع الاعجاب والاكبار ، كما أنها تقترن دائما بصفات الذل والعبودية فى نفوس الأفراد ، فاذا « قبل الناس حكومة الفرد — وهى أحط أشكال الحكومات — فى أزمنة الجهالة والتأخر ، فليس لهذا النوع من حكومة الفرد بقاء فى القرن العشرين ، ومصر بمدنيتها القديمة ونظمها الاجتماعية

العريقة أولى الأمم بألا يكون للحكومة الشخصية فى أرضها بقاء » .

والحكومة المصرية — كما يراها لطفى السيد — حكومة شخصية يسيرها الاحتلال ، لا فرق فى ذلك بين أن تظهر سافرة ، أو تتوارى وراء سياسة الوفاق ، فسلطة الاحتلال فى الحالين واضحة ، ويحمل لطفى السيد على الحكومة وينقد أعمالها بهذه « الصفة اللاصقة بها » صفة أنها أداة لتنفيذ أوامر الاحتلال ورغباته فكل وزير مصرى قد « رمى فى وزارته بمستشار ، عين ليستشار وليس له من التنفيذ شىء ، فاذا هو فى العمل كل شىء ، والناظر مهما كان علمه ومهما صحت رغبته أمام هذا المستشار المدرع بقوة الاحتلال ليس الا مرءوسا رضى الناظر بهذا الاعتداء أو لم يرض » .

ويتتبع لطفى السيد تغلغل الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية تغلغلا لم يترك للمصريين — من القاضى الى المهندس والمدرس وضابط البوليس — رأيا أو ارادة فى شئون بلادهم .

وهذه الحكومة الشخصية ، الحكومة المطلقة لا يهون عليها أن تعمل لتقدم أمتها فى جميع مقومات حياتها بنسبة واحدة ، فاذا عملت لنشر الأمن ، واشتغلت بتحسين وسائل المواصلات ، واهتمت بتنظيم حال الرى ، رجعت بالتعليم الى الوراء درجات وحالت بين الأمة وبين التعليم الصحيح ، الذى يذهب من قلوب الأفراد الخوف من الحاكم المطلق ، وينزع بها الى طلب الدستور ،

وهذا ما تصنعه الحكومة المصرية هربا من طلب الدستور .

وعلى الأمة بعد ذلك أن تظهر غضبها واستياءها واحتجاجها على كل ما من شأنه أن يطيل بقاء الحكومة الشخصية أو يوسع سلطاتها ، أو يبعد بين الأمة وبين الدستور ، وعليها أن لا تترك أعمال هذه الحكومة الشخصية تمر بها مموهة بالرواء الحسن ، ودواعى الاطمئنان ، وهى فى جوهرها ، تبعد بها عن الدستور ، فالأمة قد عرفت نتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ، ورأت أن عمل المحتلين فى السياستين عمل استعمارى يموهه الاستعمار بقوله انه لمنفعة مصر وتقدمها وتمدينها .

ويعرض لطفى السيد لفكرة الدستور بالتحليل فيقول ان « الدستور لا يخلق للأمة نظاما ديمقراطيا من العدم ، ولا يهبها القدرة على مراقبة الحكومة ، ولكن الدستور هو تدوين الواقع من قدرة الأمة على أمرها ، وأخذها بزمام مصالحها ، وهو الذى يخلق فى نفوس الأفراد والمواطنين صفات الحرية والاستقلال ، وهو الذى يحمى هذه الصفات وينميها ، ولا يجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلا .

والدستور لا يخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها ، لأن هذا الحق طبيعى صرف موجود فى طبائع الأمم ، وفى طبائع الحكومات ، ولكن الدستور هو الذى يقر هذا الحق ويجعل الحكومة تعترف به اعترافا صريحا .

ويلى اهتمام لطفى السيد بالدستور والالحاح فى طلبه ،

اهتمامه بالتعليم والالحاح فى تقويمه ونشره ، ويحمل على الاحتلال لاهماله التعليم حملته عليه لانكاره استحقاق المصريين للدستور ، فالتعليم — كما يعتقد لطفى السيد ويراه — هو الدعامة الأولى للاستقلال ، ولا تستطيع أمة أن تحقق استقلالها مالم يتوفر لها مستوى لائق من التعليم ، ذلك التعليم الذى يكلف الشباب عناء وسهرا طويلا فى« تحصيل ضروب الكفاءة القومية من علمية الى تجارية الى صناعية الى قوة فى الأخلاق ، ويكلف نساءنا مراقبة جدية لأطفالهن وتمرينهم على حب الأقارب والوطن والصدق فى القول والعمل ، وتلقينهم أنهم ما خلقوا الا ليعملوا لخير بلادهم » .

وكانت تلك بداية الطريق التى كشفت عن مواهب لطفى السيد وفلسفته وآرائه ، تلك الآراء التى كانت هديا لجيله وأمته ، والتى قدر لها أن تكون نبراسا لكفاح أمة فى تطلعها الى الرقى والكمال — كما كان يقول — وفى نضالها الدائب للحرية والاستقلال .

أفكار جديدة

واستطاع لطفى السيد أن يتخذ من الجريدة منبرا لأفكاره وتعاليمه ، فكان منها تلك المدرسة الفكرية التى تركت آثارها البعيدة فى جيلها وفى الجيل الذى تلاها ، وأثمرت فى حياته كأغنى ما يكون الثمر ، وأكثر مما كان يأمله منها ، ولم تكن صحيفة الأعيان بقدر ما كانت صحيفته التى تصدر بفكره واتجاهاته وفلسفته ، فأقام منها وفيها مدرسة تبوأ على صفحاتها وفى ناديها مقعد المعلم والأستاذ ، وكان فى سمته وسلوكه كما كان فى علمه وفى كل ما يصدر عنه معلما وأستاذا جلت مكانته بين رواده وتلاميذه ، فكان خير قدوة ، وكان أخصب فكر ، وكان أستاذ الجيل غير منازع ، ووصل ما انقطع من رسالة الامام محمد عبده وجمال الدين الأفغانى ورفاعة الطهطاوى .

وأدرك لطفى السيد الأفغانى وتتلمذ على الشيخ محمد عبده فى مدرسة الحقوق واتصل به وعرفه بعد ذلك فى سويسرا ولم يدرك الطهطاوى ، ولم يتتلمذ على الأفغانى وان سعى اليه حين زار استانبول وهو طالب بمدرسة الحقوق صيف عام ١٨٩٣ .

وانه ليقص من خبر سعيه الى حكيم الاسلام ، وكأنه فى تلك السن الباكرة يخترق حجب المستقبل ليجد نفسه على نفس الطريق

الذى سلكه أولئك الهداة الأوائل ، ولعله أراد أن يصل نفسه بالحكيم وقد عز عليه أن يصل حياته به ، كما وصلها كل من سبقوه اليه ، فلا أقل من أن يكون فى حياته ما يذكر عن صلته بالأفغانى ، مما يعنى بتفصيله فى قصة حياته فيقول :

« مررت بأحد مقاهى الأستانة فلقيت فيها بعض المصريين ، وفيهم سعد زغلول بك (باشا) وكان وقتئذ قاضيا بالأستئناف ، والشيخ على يوسف ، وحفنى بك ناصف ، وقد تأهبوا لزيارة السيد جمال الدين الأفغانى ، فصحبتهم الى منزله ، وكنت أعرف طرفا من حياته ، ولكنى لم أكن قد اجتمعت به من قبل ، وكان قد ذاع صيته فى الشرق الاسلامى كمصلح دينى ، وفيلسوف جليل ، وسياسى خطير ، ونزل مصر سنة ١٨٧١ وأقام بها حتى أواخر سنة ١٨٧٩ ، وعلى يديه نبغت طائفة من العلماء وكبار الكتاب فى القطر المصرى ، وقد رحل الى الهند وايران والعراق واوربا ثم أقام فى أواخر حياته بالاستانة ، فنزل ضيفا على السلطان عبد الحميد فى منزل يدعى (المسافر خانة) موفور العيش ووسائل الأطمئنان ، وقد قوبل من العلماء ورجال السياسة الأتراك بالحفاوة ، والأكرام ، وكان يخرج عصر كل يوم للرياضة والنزهة فى أطراف المدينة على عربة سلطانية خاصة .

ولما ذهبت اليه مع اخوانى ، ألفيته رجلا مهيب الطلعة ، قوى الشخصية لا نظير له بين أهل عصره فى علمه وذكائه وألمعيته ، وكان أبيض اللون ، ربعة ، ممتلىء البنية ، أسود العينين ، نافذ اللحظ ، خفيف العارضين ، مسترسل الشعر ، جذاب المنظر ، يلبس عمامة وجبة وسراويل على زى علماء الآستانة .

وأظهر ما رأيته فيه سعة الأطلاع ، وقوة الحجة والاقناع ، فكان يستوى فى مجلسه الطالب مثلى وأساتذته الحاضرون .

وفى اليوم الثانى ذكرت لسعد زغلول رغبتى فى التلمذة على السيد جمال الدين وسألته عن السبيل التى أسلكها لأكون تلميذا له ، فأجاب سعد :

ـ أذهب اليه وأطلب منه ذلك .

فقصدت اليه ، فما كدت أقبل عليه حتى قام لتحيتى كالمعتاد، فقلت له :

ـ أنا لست زائرا ولكنى تلميذ ...

فسر رحمه الله بذلك ، وأخذ على عهدا بأن ألازمه طول اقامتى بالأستانة .. وقد فعلت وأهم ما أظن أنى انتفعت به من السيد جمال الدين فى تلك المدة أنه وسع فى نفسى آفاق التفكير ، وهدانى الى أن المرء لا يستطيع أن يربى نفسه الا اذا حاسبها آخر كل يوم على ما قدمت من عمل ، وما لفظت من قول وما خطر لها من خاطر.

وكان جمال الدين ميالا للسياسة يتحدث عنها كثيرا ، وكأنه يريد أن يقيم فى الشرق دولة تضارع انجلترا فى الغرب .

وكان رحمه الله شديد النقمة على الانجليز لسياستهم فى البلاد الاسلامية ، وهدمهم لدول الاسلام ، ولما وجده من اعتداءتهم عليه، واخراجهم له من الهند ، ودسهم له فى مصر حتى أخرج منها فى عهد الخديو توفيق ، وهو الذى كان يتمتع فى عهد الخديو اسماعيل بكرم الضيافة ، وكان يجرى له راتب شهرى .. وقد روى لى قصة سعيه الحثيث للافراج عن لطيف سليم باشا ومن معه من الحبس حينما قاموا بالثورة العسكرية فى مدة الوزارة المختلطة .

وكان رحمه الله يقدر تلميذه (الشيخ محمد عبده) واذا ذكر اسمه فى مجلسه أعرب عن احترامه له ، وتقديره لذكائه وعلمه ، وكان يعيب على المصريين تخاذلهم ومعرفتهم ونزاعهم وسط ما يلم بهم من الحوادث الجسام .. ويردد قوله (اتفق المصريون على الا يتفقوا) .

وكان طيب الحديث ، لطيف المعشر ، حلو الفكاهة ، وأذكر من حوادث مزاحه الطريف أنه قدم لى يوما سيجارة فدخنتها ، فأعطانى الثانية ، فاعتذرت ، فقال لى :

ألا ترى أن الانسان منذ نشأته الى الآن يأكل ويشرب ، ويلبس، على خلاف فى الصورة فى العصور المتغيرة ، ولكن الجوهر واحد .. فما الذى جد عليه حتى علا نفسه فى القرنين الأخيرين ، فاستكشف البخار والكهرباء .. الخ . ــ لا أظن أنه جد عليه شىء الا شرب الدخان .. اشرب يا ولدى اشرب .. ! » .

وحين اهتدى لطفى السيد طريقه فى الحياة العامة ، رضى طريق الشيخ محمد عبده ، من الملاينة فى الدعوة والالحاح فى طلب الاصلاح ونبذ طريق الأفغانى من الملاحاة والعنف والثورة ، فقد كان الأفغانى رجل العالم الاسلامى الغاضب لعدوان أوربا على الشرق ، والثائر على الاستبداد الذى أدى الى تخلف أمة الاسلام ، أما محمد عبده ولطفى السيد فكانا رجلى مصر وحدها بظروفها التى حملتهما على القصد والاعتدال بعد فشل الثورة التى خاضتها .

وارتطم الثلاثة بموجة السياسة ، فخاضوا غمارها كل على طريقته وهدى زمانه ، السياسة بمعناها فى أمم الشرق التى تواجه موجة الاستعمار العنيفة أو التى اغتالها الاستعمار وقضى على استقلالها والتى تخضع لاستبداد الملوك وعبث السلاطين ، والسياسة فى أمم تصحو من غفوتها لترى دنيا غير دنياها التى غفت عليها ، دنيا من العلم والفكر والقوة ، وترى خيلا ورجلا يأتيها من الغرب مدلا بسلطان العلم وقوة الدولة يستذلها وينهب

مواردها ويحكمها بسياط الظلم والاستعباد ، وترى حكامها أذلة مستضعفين أمام صولة الاستعمار ، طغاة مستبدين فى حكمهم ، فاذا عرفت طريقها للتقدم والارتقاء وقف استبداد الحكم وطغيان الاستعمار عائقا لها عن التقدم والارتقاء ، وغدا على كل حركة للاصلاح فى تلك الأمم أن تواجه استبداد الحكام وطغيان المستعمر ، فكان هذا الرباط الوثيق بين السياسة والاصلاح فى أمم الشرق .

وحين أوغل حكيم الاسلام فى ميدان السياسة كان يرى فى القضاء على الاستعمار والحكومات الغاشمة أولى مراحل التقدم والارتقاء وتحقيق الاصلاح المنشود ، وحين ولج محمد عبده ميدان السياسة ، ولجها وهو ينشد من نجاح الثورة السياسية وسيلة لتحقيق ثورته الاصلاحية ، فلما فشلت الثورة السياسية ، رأى أن يستعين على خطته فى الاصلاح بمالاينة السلطة الفعلية الحاكمة فجفا السياسة وان لم يهجرها ، وأبدى رأيه فى الطريقة التى تحكم بها مصر حين طلب « ولفرد بلنت » منه الرأى كما قدمنا ، وأعلن رأيه الفريد الذى عرفناه فى الأسرة العلوية حين ظهرت الدعوة للاحتفال بالعيد المئوى لولاية محمد على .

أما لطفى السيد فقد أوغل كالأفغانى فى ميدان السياسة ولكن على طريقة الامام [1] وخطته وأسلوبه ، وقضى حياته

---

(١) هو الامام الشيخ محمد عبده وكان يدعى أحيانا بالامام فحسب فلا يظن الا انه المعنى بها ، كما تعنى استاذ الجيل أحمد لطفى السيد .

كالامام يتنقل بين مقاعد السياسة ومقاعد الفكر والتعليم ، يهجر السياسة حين ينفر من مزالقها والتوائها طبعه ، ويثوب الى مقاعد العلم والتعليم حيث يجد راحة ضميره ومنشد نفسه ، وعاش طوال حياته سياسيا بفكره ، ومعلما بوجدانه وطبيعته ، وفى ميـدان السياسة كان معلما أكثر مما كان سياسيا ، فلم تكن السياسة لديه أسلوبا للحزبية والمناورة بقدر ما كانت فلسفة وعقيدة ومبدأ .

وحين ولج ميدان السياسة ولجه على مذهب وخطة كان فيهما ممثلا لطبقة وناطقا بلسان حزب ، فأقام من المذهب فلسفة سياسية متكاملة ، واتخذ من الخطة وسيلة للتعليم والترشيد ، وغدت الجريدة على يديه مدرسة فكرية تصدر بآرائه ومذهبه ، وفكرته فى النظر الى الأشياء جذبت اليها صفوة من الشباب النابه قدر لهم أن يقودوا حركة الفكر والسياسة فى الجيل الذى لحق بجيله .

فاذا غصنا فى مكامن فكره نجده خلاصة المزج بين مأثورات بيئته وأفكار عصره وكان عليه أن يطامن بين مأثورات بيئته وأفكار عصره ، وأن يحمل بيئته على تلك الأفكار الجديدة عليها ، والتى حملت أوربا من قبل على هذا الازدهار الذى بلغته الدولة القومية الحديثة ، وحملت الحضارة الأوربية والتمدين الغربى الى هذا التفوق الذى تدل به على أمم الشرق ، والذى يبهر أبصار

النابهين من أبنائها ، وتغشى منه أبصار الجامدين فلا يرون من فضائله ما يحملهم على التحرر والانطلاق .

فاذا جاء لطفى السيد بجديد فانما هو الجديد على الفكر المصرى ، وليس الجديد على الفكر العالمى ، ففى أولى مراحل النهضة يكون النقل والاقتباس أجدى من الخلق والابتكار الذى لا تأمن فيه الأمم الناشئة عثرات التجربة الجديدة ، وكان لطفى السيد ممن يؤمنون بهذا ، وبهذا تحدث الى أصدقائه حين فكر فى ترجمة أرسطو ، حين « رأى وجوب تأسيس نهضتنا العلمية على الترجمة قبل التأليف كما حدث فى النهضة الأوربية » ، وقد بهرته الحياة السياسية للدولة القومية فى الغرب ، فكانت وحيا لفلسفته السياسية التى أخذ يبشر بها بين المصريين ، كما بهرته الحياة الاجتماعية والعلمية فرد أسباب تفوقها الى التربية والتعليم ، فأخذ يدعو الى تعليم الأمة تعليما يصل بها الى الارتقاء والكمال ، وليس هذا النوع من التعليم المحدود الذى يصل بأبنائها الى مقاعد الوظيفة .

والدول لا تدين برقيها وتقدمها الا لتقدم حياتها السياسية والعلمية وارتقائها الفكرى ، فاذا كان الدستور هو نبع الحرية القومية والشخصية ودعامة الاستقلال ، فان المدرسة هى دعامة التقدم فى الأمة ، والتربية الصحيحة والتعليم الجيد هما أساس الارتقاء .

وعلى هاتين الدعامتين قامت مبادىء حزب الأمة ، فالاستقلال

الذى تنشده البلاد وتتطلع اليه لابد له من مقدمات تتمثل فى الحكم الدستورى والنهوض بالتعليم وترقية الزراعة وتقدم طرق الرى ونشر الصناعة ورواج التجارة ، وقيام ادارة أرقى تعمل على استتباب الأمن حتى يطمئن الناس على أنفسهم وأموالهم ، وتحقيق استقلال القضاء « ولسنا ننال شيئا من هذا الا اذا توفرت فينا الكفاءة التى تؤهلنا اليه ، وأعنى بها أنواع الكفاءات الأخلاقية والعلمية والزراعية والصناعية والتجارية والادارية والقضائية وهكذا .. ولا نحصل على هذه الكفاءات كلها ما دام التعليم على ما هو عليه سواء فى مدارس الحكومة أو فى المدارس الحرة اذ التعليم هو القوة التى توصل الى سعادة الأمم .. وأشرف ما تصبو اليه الأمم فى حياتها هو الاستقلال التام .. نعم هو الاستقلال التام ، غير أن الاستقلال لا يتحقق بمجرد الكلام ، ولا هو معنى من المعانى يحصل بمجرد الفكرة فيه ، أو الميل اليه ، ولكنه مرتبة لا تدرك الا بقوى متعددة تدفع اليه ، أعنى الكفاءات التى ذكرتها ، وتحقيق الآمال التى بسطتها من اشتراك الأمة مع الحكومة فى الأعمال العامة والقيام على التعليم العام » [1] .

ومهما قيل من أن لطفى السيد هو واضع سياسة هذا الحزب ، فقد اجتمعت على هذه السياسة كلمة أعضاء الحزب جميعا ، قبل أن يعلنها حسن عبد الرازق وكيل الحزب على الأعضاء عند تكوينه ،

---

(١) من خطاب حسن باشا عبد الرازق فى حزب الأمة .

وقد عرفنا كيف كانت تمثل هذه السياسة الحقيقة من مطالب هذه الطبقة من الأعيان والمثقفين المصريين ، وكيف كان يحددها واقع اجتماعى وسياسى يحملها عليها .

وحين أخذ لطفى السيد فى الدعوة الى هذه المطالب ، تجاوز حدود الدعوة الى وضع فلسفة سياسية واجتماعية متكاملة تبلورت فيها تلك الأهداف ، وخرج بها من اطار الدعوة الحزبية الضيقة الى اطار الأهـــداف والمبادىء القومية العامة التى استقام عليها تفكيره واهتدى اليها عقله وتمثلها وجدانه .

فاذا رددنا بمطالب حزب الأمة التى يدعو اليها ويدافع عنها لطفى الســـيد — وهى التى تمثـــل الجانب العملى فى فلسفته السياسية والاجتماعية — الى الواقع السياسى والاجتمـــاعى لتلك الطبقة التى ينتمى اليها ويمثلها وينطق بلسانها ، فاننا نرد جانبها النظـــرى الى مكونات عقله التى زاوجت بين التأثيرين العـــربى والغربى فى تفكيره ، كما مزجت بين الفكرة الفلسفية والاتجاه المنطقى فى نظرته الموضوعية المجردة .

ويستمد تكوينه العقلى أصوله من منابع ثلاثة تقوم على ميل واضح — كما يقول — الى « العلوم المنطقية والفلسفية » : الفلسفة العربية وقد تأثر منها بفلسفة ابن رشد وابن سينا من فلاسفة المشرق ، وابن حزم من فلاسفة الأندلس ، ثم الفلسفة اليونانية وقد تأثر منها بفلسفة أرسطو ، وعلى قدر ما كان اعجابه — كما يقول — بأرسطو من الفلاسفة الأقدمين ، كان اعجابه بالفيلسوف

الألمانى « كانت » من الفلاسفة المحدثين ثم بفولتير وروسو من المفكرين الفرنسيين ، والفيلسوف الانجليزى « جون ستيوارت مل » صاحب « مذهب المنفعة » ويقول لطفى السيد ان « فولتير » هو الذى أخذ من وقته أكبر نصيب فقرأ له مؤلفه الشهير « قاموس الفلسفة Dictionaire Phiolosophique وكان ذلك فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٠٥ ، وقرأ دارون وتولستوى وهو طالب ، وقد استهوته انسانية تولستوى وبساطته ، حتى نزع الى حياة الريف التى أحبها تولستوى ، وأراد أن يعيش فى بلده « برقين » حين استقال من وظيفته بالنيابة عام ١٩٠٥ ، كما قرأ لكانت وسينيك وسبنسر وجوستاف لوبون وقت اشتغاله بالنيابة وكان ذلك قبل أن يتجه الى السياسة والصحافة .

وتركت تلك المؤثرات الفكرية آثارها البينة فى تفكير لطفى السيد ، وغدا من النادر أن نقرأ له مقالا لا تلمس فيه تأثير هؤلاء المفكرين عليه ولا يستشهد فيه بأحدهم .

الا أن أعظم ما تأثر به — كما نرى — من هؤلاء الفلاسفة والمفكرين ، هو تأثره بجون ستيوارت مل فى مذهب المنفعة ، ونظريته فى الحرية ، وتأثره بأرسطو فى السياسة والأخلاق .

فمذهب المنفعة هو القاعدة فى تفكيره السياسى والاجتماعى ، فالمنفعة هى الحافز الأصيل للعلاقة بين الدول بعضها ببعض ، وبين الحكومة والأفراد ، أو بين الأفراد فيما بينهم .

أما مذهب الحرية Liberalism الذى نادى به جون ستيوارت مل أساسا للنظام الاجتماعى فقد اتخذه لطفى السيد أساسا

لما أسماه « مذهب الحريين » للدولة ، نسبة الى الحرية مفضلا هذه التسمية على غيرها من المسميات الأخرى كقولنا مذهب « الحرية » أو مذهب « الأحرار » ، وكانت دعوته لهذا المذهب — فيما نعلم — أول دعوة من نوعها فى مصر حينذاك لفلسفة النظامين السياسى والاجتماعى .

ونراه يفصل مذهب الحريين فيقول ان الأمة تناوبتها فى أزمان التاريخ حكومات مختلفة متنوعة المقاصد متباينة المظاهر والنتائج ، كان من أثر اختلافها ايجاد المذاهب السياسية لكل مذهب فريق من الكتاب يؤيده ، وطائفة من الناس تنتصر له ، وكل يتعصب لمذهبه ويرى فى تحقيقه نفع الكافة .

ويقضى مذهب الحرية أو الحريين فى أصله بأن لا يسمح للمجموع فى البلاد الحرة ، أو للحكومة فى « بلاد مصر » بأن تضحى حرية الأفراد ومنافعهم لحرية المجموع أو الحكومة فى التصرف فى الشئون العامة ، هذا المذهب يقضى فى أصل وضعه بأن لا يكون « للحكومة سلطان الا على ما ولتها الضرورة اياه ، وهو ثلاث ولايات : ولاية البوليس ، وولاية القضاء ، وولاية الدفاع عن الوطن ، وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع فالولاية فيه للأفراد والمجاميع الحرة » .

ويرى لطفى السيد أن القاعدة فى كل مذهب من المذاهب السياسية هو المنفعة ، فحب المنفعة هو الدافع النفسى الذى يدفعنا الى العمل ، ويختلف الناس فى تقدير منفعتهم الشخصية كما يختلفون فى تقدير منفعتهم العامة ، ومن هذا الاختلاف فى

تقدير المنفعتين الشخصية والعامة يكون اختلاف المذاهب السياسية فى حكم الأمم ، فمن الناس من يرى المنفعة فى الملكية أو حكم الفرد على أى نوع من أنواعه ، ومنهم من يرى المنفعة فى حكم الأشراف أى فى حكم طبقة امتازت بالمولد والثروة ، رفعتها الأوهام على بقية طبقات الأمة ، فنسبت اليها أنها من طينة أخرى غير طينة المحكومين . ومنهم من يرى المنفعة فى الحكم الاشتراكى الذى يسلب الأفراد كل ما فى أيديهم ليسلمها الى المجموع أو الى من ينوب عن هذا المجموع ، ليتصرف هذا المجموع فى الحقوق والمرافق تصرفا عادلا بين جميع الأفراد ، ومنهم من يرى أن منفعة الأفراد ومنفعة المجموع لا تكون الا فى حكم الأمة بمقتضى مبادىء الحرية ، أو ما يسمى مذهب الحرية أو الحريين ويقضى بألا تضحى حرية الفرد ومنفعته لحرية المجموع ، وهذا المذهب ، مذهب الحريين ، هو دون غيره الذى يجب أن يكون أساسا للحكم فى مصر ، ولكل علاقة بين الفرد والمجتمع ، أو بين الفرد والحكومة .

وهذا الايمان بقداسة الحرية الفردية أو الحرية الشخصية كما كان يدعوها فى أغلب الأحيان هو الذى يحدد الاطار العام لمذهبه السياسى ونزعته الديمقراطية ، فكل ما كتبه لطفى السيد أو قاله فى خطبه أو أوحى به الى تلاميذه كان يتسم بهذا الايمان العميق بقداسة الحرية الفردية واحترامها .

وغدا لفظ « الحريين » لازمة له وسمة عليه حتى عارض تسمية حزب « الأحرار الدستوريين » وظل معارضا لها بعد

تأليف الحزب بزمن طويل [1] ، وكان اقتراحه أن يسمى حزب « الحريين الدستوريين » فهى الترجمة الصحيحة لكلمة « ليبرال » بالانجليزية والفرنسية ، والا فماذا نسمى المحافظين خصوم الأحرار ؟ هل نسميهم « بالعبيد » وهم لا يقنعون بالحرية وحدها دون السيادة على العالمين ، وأصبحت دعابة أصدقائه له مناداته بالحرى ، فيقولون « أهلا بالحرى .. سلاما على الحرى .. ذهب الحرى .. جاء الحرى » ولم يكن يغضب لذلك .

أما الأثر الذى تركه أرسطو فى تفكيره فيبدو بارزا فى دعوته للديمقراطية والحكم النيابى ونظرته العامة للأخلاق . فقد ذهب أرسطو على خلاف أستاذه أفلاطون الى اعتبار أن الدولة المثالية هى الدولة التى تقوم على الحكم الدستورى لا الاستبدادى ، حتى ولو كان ذلك الاستبداد المستنير الذى يصدر عن الملك الفيلسوف ، كما يتخيله أفلاطون فى « جمهوريته » ، ولهذا يرى أرسطو أن القانون فى أية دولة صالحة يجب أن يكون هو السيد الأعلى ، وليس أى شخص كائنا من كان ، فالعلاقة بين الحاكم الدستورى وبين رعيته تختلف عن أى نوع آخر من أنواع الخضوع الذى يفرض على الرعية للحاكم المستبد ، والعلاقة بين الحاكم الدستورى ورعيته لا تتنافى مع احتفاظ كل من الطرفين بحريته ، فالحاكم الدستورى يحكم رعاياه برغبتهم ويحكمهم بارادتهم ، ويختلف بذلك عن الحاكم الديكتاتور أو الطاغية . والحكم الدستورى كما يراه أرسطو

(١) رجال عرفتهم ص ٢٤٩ .

ويؤمن به لطفى السيد ، يستهدف الصالح العام أو صالح الجمهور وهو غير الحكم الطبقى أو الحكم الاستبدادى اللذين يستهدفان صالح طائفة معينة ، أو فردا بذاته ، والحكم الدستورى يقوم على القانون الذى ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم فلا يتعسف الحاكم ولا يستبد بالمحكومين ، بل ينزل على ارادة القانون فى سياسة المحكومين ، وهو غير الحكم الاستبدادى الذى يقوم على محض القوة .

ويستمد القانون قوته وصلاحيته من الدستور الذى يصدر عن الأمة وترضاه الأمة ، أما الحكم الاستبدادى فانه يقوم على وهم كبير يفسره لطفى السيد على أنه أثر من آثار عبادة البسالة أو القوة التى خلقها الماضى فى نفوس الناس يوم كانت البطولة تقاس بالقوة الجسدية أو الفتح والسلطان .

وتتأثر نظرة لطفى السيد للأخلاق أو مذهبه الأخلاقى بما ذهب اليه أرسطو فى تفسيره لرذائل الاستبداد وان اختلف معه فى تقسيم الناس الى سادة وعبيد أو حكام ومحكومين ، فالاستبداد أصل الرذائل ، ويفسر لطفى السيد ذلك بأن الرذيلة تستشرى تحت الحكم الاستبدادى الذى يتوقف نجاح الفرد فيه مهما كانت كفاءته على رضاء السلطان وأعوانه ، ولكنه لا يسلم مع أرسطو بتقسيم الناس الى سادة وعبيد ، ويقول ان أرسطو ذهب هذا المذهب من ملاحظته الشخصية لأخلاق قومه وأخلاق جيرانهم الأسيويين ، ويرى أن ملاحظته هذه لا تكفى وحدها لتقرير تلك القاعدة ، فان الله قد فطر الناس على فطرة

واحدة ، أو متقاربة الفروق جدا ، وانهم جميعا قد فطروا على الحرية الشخصية ، والأنانية فى الاحتفاظ بمقومات شخصيتهم ، ولكن اذا كان لا يسلم بما ذهب اليه أرسطو تبريرا لنظرية الرق ، فانه قد سلم بأن الرذيلة لا ينميها غير الاستبداد وفقدان الحرية الشخصية وهى أثر من آثار الرق كما يراها أرسطو ، وأثر من آثار عبادة البسالة كما يراها هو ، وعبادة البسالة كما يرى ليست الا نوعا من الاسترقاق يذهب بفضائل النفس البشرية، فليس الرياء والبغى والكذب ، وليست المباهاة بالجاه أو التقرب من ذوى السلطان ، والاستكانة والضعف وعبادة البسالة أو الخضوع للقوى القاهر الا رذائل تنمو فى ظل الاستبداد وفقدان الحرية الشخصية ، وقد بلغ من اعجابه بأرسطو أن كان يدعوه « سيدنا أرسطو رضى الله عنه » (١) وعمل على نقل كتبه كما قلنا الى العربية وقطع فى هذا العمل زهاء ربع قرن .

ويصدر هذا التكوين الفكرى عند لطفى السيد كما قلنا بفلسفة سياسية واجتماعية متكاملة ، تقوم من الناحية السياسية على قاعدتين متلازمتين : الدولة والحكم ، ومن الناحية الاجتماعية على مضمون واحد هو الارتقاء ، فالدولة التى ينشدها والتى تراود تفكيره هى الدولة القومية فى صورتها التى انتهت اليها فى أوربا فى القرن التاسع عشر ، والحكم الذى يؤمن به ويدعو اليه هو الحكم الديمقراطى فى صورته الدستورية التى لازمت

---

(١) رجال عرفتهم ص ٢٥٠ .

قيام الدولة القومية ، والارتقاء هو الكمال الذى تحققه الأمة وتعمل الدولة له فى مضمار النهوض والتقدم فى شتى مجالات الحيـــاة .

وتتبلور فكرته عن الدولة القومية التى يراها لمصر فى عبارة بسيطة واحدة ترددت من قبل على لسان أقطاب الثورة العرابية هى عبارة « مصر للمصريين » . وهى العبارة التى أخذ يفلسف فى اطارها فكرة الاستقلال التام والدعوة اليه ، ولكنها لم تكن تعنى لدى العرابيين أكثر من مساواة المصريين بالترك والجركس وأن يكون حكم المصريين للمصريين ، بينما تعنى لدى لطفى السيد حرية الفرد وحرية الدولة .

ولم يأخذ الأعيان من أعضاء حزب الأمة عبـــارة « مصر للمصريين » على هذا المعنى القومى الذى يريده لطفى الســـيد ويدعو اليه ، ولكن بالمعنى الذى أرادته الثـــورة العـــرابية ، فلم يفكروا فى نبذ الولاء لدولة الخلافة أو الخروج على السيادة العثمانية ، بعكس المثقفين من أعضاء الحزب الذين رأوا الانفصال بمصر عن الرابطة العثمانية ، وأنكروا فكرة الجامعة الاسلامية متأثرين فى ذلك بنجاح القوميات الأوربية وازدهارها ، ففى ظل الدولة القومية اكتملت حرية الدولة ، ونمت حرية الفرد ، وعظمت الديمقراطية بتوطيد أركان الحكم الدستورى .

ولا ينكر الأعيان عـــلى لطفى السيد حملته عـــلى الجامعة الاسلامية ، خوفا من عودة النفوذ التركى ، الا حين تبلغ الحملة مدى لا يستطيعون معه السير فى انكار الرابطة العثمانية أو الحملة

على الجامعة الاسلامية كما حدث حين وقعت الحرب بين ايطاليا وتركيا عام ١٩١١ وحملة ايطاليا على طرابلس ، فقد دعا لطفى السيد الى حياد مصر وأخذ على المصريين انسياقهم وراء ما دعاه بالعاطفة فى مساندة تركيا ، وأنكر عليه رجال حزبه هذا الموقف كما أنكره المصريون جميعا .

ولا تتحقق حرية الدولة مالم تحقق استقلالها خالصا من كل شائبة ، وهذا ما عناه بالاستقلال التام وهو ما حمله على انكار الجامعة الاسلامية ، انكارا للسيادة العثمانية ، التى تعوق تحقيق الكيان القومى الذى ينشده لمصر ، وليس انكارا للاخاء الاسلامى والعاطفة الدينية التى حملته على مناجزة كرومر حين اتهم المسلمين بالتعصب ورمى الاسلام بالجمود .

فالاستقلال هو غرض المصريين النهائى — كما يقول — « فاذا كان ممكنا طلبناه واذا كان مستحيلا عالجناه ، لأنه معنى الوجود القومى ومناط الأمل فى الحياة القومية .. على أن استقلال أمة فى عددنا وفى ثروتنا وفى مركزنا الجغرافى ، بعيد أن يكون مستحيلا ، وأقرب شىء أن يكون ، متى طلبناه من بابه بالوسائل المنتجة .. » .

« واستقلال الأمة أو حريتها السياسية حق لها بالفطرة ، لا ينبغى لها أن تتسامح فيه أو أن تنى فى العمل للحصول عليه .. بل ليس لها حق التنازل عنه لغيرها ، لا بكله ولا بجزئه ، لأن الحرية لا تقبل القسمة ولا تقبل التنازل ، فكل تنازل من الأمة عن حريتها كلها أو بعضها باطل بطلانا أصليا لا تلحقه الصحة بأى

حال من الأحوال ، فلا جرم مع هذا المبدأ المسلم به عند علماء السياسة ، ان قلت انه يجب على الأمة أن توجه كل قواها بغير استثناء الى الحصول على وجودها بصفتها أمة ، أى للحصول على الاستقلال ، وان من المستحيل على أمة تشعر بوجودها أن تتساهل فى استقلالها ، أو تبرد غيرتها عليه فى كل ظرف من الظروف المناسبة ، ولا يكفى أن يعتقد جماعة من الأمة بضرورة الاستقلال ، بل يجب أن يكون الشعور بحب الاستقلال شعورا عاما فى جميع أفراد الأمة من غير استثناء ، يجب أن يكون الشعور بالاستقلال عند كل فرد هو بعينه الشعور بالوجود الذاتى » (١) .

وقد أخذ بدعوته للاستقلال التام حين نسب اليه أنه يعنى بذلك الخروج على الدولة العثمانية صاحبة السيادة الرسمية على البلاد تمهيدا لرفع الدعوى الجنائية ضده ، فرد بأنه يقول الاستقلال التام ولم يقل الاستقلال الكامل ، وهناك فرق بين الكمال والتمام يظهر فى قول القرآن الكريم « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى » .

ويعقب لطفى السيد على ما حدث حينذاك بعد مرور أكثر من أربعين عاما عليه فيقول « وانى لازلت أسفا حتى اليوم لذلك الرد فان الاستقلال الكامل أشمل من الاستقلال التام لأن المعنى فى — أتممت عليكم نعمتى — أى أسبغت عليكم نعمتى ، ولا يلزم أن يكون أكملت (٢) .

---

(١) الجريدة عدد ١٦٦٧ فى ٢ سبتمبر ١٩١٢ .
(٢) قصة حياتى ص ٨٠ .

وشاءت المصادفات أن يعرض أعضاء المجمع اللغوى للفرق بين التمام والكمال فيذكر العقاد الرئيس برأيه القديم فيبتسم ويقول :

« لعله من الوجهة السياسية رأى مقبول ، ولكننى لم أندم على شيء ندمى على ذلك التفسير الذى أحبطت به دسيسة القوم ، ووددت لو أننى تركتهم يدعون ما يدعون ولم ألحق مبدأ الاستقلال التام بأى تفسير » (١) .

ولا يترك لطفى السيد فرصة تعرض دون أن يسعى الى تحقيق هذا الاستقلال الذى ينشده ، وقد واتته الفرصة كما كان يظن عندما أغارت ايطاليا على طرابلس الغرب وقامت الحرب بينها وبين تركيا عام ١٩١١ فظنها فرصة — كما يقول — لتحقيق « ما كنت أدعو اليه من أن مصر يجب أن تكون للمصريين ، وقد أخذت أنبه — على استحياء — الى واجب مصر من هذه الحرب وهى أن تكون على الحياد ، وان سيادة تركيا لا تجلب لمصر منفعة ولا تدفع عنها مضرة ، ولا تستطيع أن تنقذها من الاحتلال البريطانى الذى لا يمكن الخلاص منه الا بتضافرنا والاعتماد على أنفسنا » .

« وقد أغضب هذا الموقف بعض الناس ، ولكنى لم ألتفت الى غضبهم ، واتفق أن جاءنى كتاب من تاجر بدمياط لا أعرفه ، يقول فيه ان الطليان احتجزوا له سفينة محملة بالأرز فى عرض البحر لأنها تحمل العلم التركى ، وهو علم مصر ، فذهبت الى حسين رشدى باشا وزير الخارجية وقتئذ وأطلعته على الخطاب »

(١) رجال عرفتهم ص ٢٣١ .

وطلبت اليه التوسط للافراج عن السفينة ، فخابر ممثل ايطاليا فى مصر فأفرج الطليان عنها ، وعادت السفينة الى صاحبها » .

ويذهب الى رشدى باشا مرة أخرى ويطلب اليه أن « نبدل بالعلم العثمانى علما مصريا يرفعه المصريون على سفنهم وبواخرهم اتقاء لمثل ما وقع لتاجر دمياط » ويعاود الكرة على رشدى باشا مرة ثالثة طالبا اليه « أن تعلن مصر استقلالها عن الدولة العثمانية وأن تنصب الخديو ملكا عليها ، ويعترف لها الانجليز بهـذا الاستقلال ، ورجوته باسم حزب الأمة أن يعرض هذا على الخديو عباس واللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر ، وطلبت اليه ألا يخبر محمد سعيد باشا رئيس الوزارة فى ذلك الحين . وبعد يومين استدعانى وأخبرنى أن الخديو مسرور جدا من هذه الفـكرة ، وأما اللورد كتشنر فقد رفضها لأن انجلترا لا تريد مضايقة تركيا . وقال لى انه أخبر بها سعيد باشا ، فقال « هذه هى الخيانة العظمى » . فذهبت الى اللورد كتشنر وحادثته فى الأمر فقال لى :

— لقـد بسطنا يدنا لتركيا فبصقت علينا ، وولت وجهها شطر ألمانيا ، ولو أنها كانت قبلت مودتنا لتغير الموقف كثيرا . ومع هذا فانى لا أجد الوقت مناسبا لقبول فكرتك .

رجعت الى رشدى باشا بعد ذلك وكان قد قابل الخديو مرة ثانية فقال لى :

— ان الخديو يرى أن يؤلف وفد من عدلى باشا وسعد باشا

وأنت للذهاب الى لوندرة للسعى لتحقيق هذا الأمر مباشرة مع الحكومة الانجليزية والرأى العام الانجليزى وعليه النفقات .

واجتمعنا فى بيت سعد زغلول باشا نحن الثلاثة لندبر الخطة وأخذت أنا أنشىء حملة فى هذا المعنى تحت عنوان (سياسة المنافع لا سياسة العواطف) .

هذه الأحداث امتدت أسابيع ، فى أثنائها قام الأمير عمر طوسون ، وبعض الكبراء والأعيان لجمع التبرعات لمساعدة تركيا فى هذه الحرب ، وأخذوا يطوفون البلاد لهذا الغرض ، ويشترون المؤن والأسلحة ويرسلونها للجيش التركى بطرابلس .

وكانت الصحف المصرية — عدا الجريدة — تشجع هذه الحركة ، وتنشر أخبارا عن هذه التبرعات تنبىء أن الأمة كلها مع تركيا ، فتداولنا نحن الثلاثة ، سعد ، وعدلى ، وأنا — فى هذا الموقف العسير ، لأن الأمة وهى بهذه الحال من تأييد تركيا والاقبال على مساعدتها والتبرع لها ، لا يمكن أن تريد الانفصال عنها ، ولهذا لم ينجح المشروع ، وسقط فى الماء » [1] .

وظن أن الفرصة مواتية مرة أخرى عند قيام الحرب العالمية الأولى لتحقيق ما عجز عن تحقيقه من قبل لاعلان استقلال مصر ، ففى لقاء له مع صديقه حسين رشدى رئيس مجلس النظار حينذاك عرف بقيام الحرب وانه يعد مرسوما باعلان الأحكام العرفية فى البلاد فقال له :

— أتدخل الحرب مجانا يا باشا .. ؟

(١) قصة حياتى ص ١٣٢ .

وأجابه حسين رشدى قائلا :

— بل احترزنا مما نخاف بأن قلنا « نظرا للاحتلال الفعلى لانجلترا فى مصر » .

فقال له لطفى السيد وكان معهما عدلى يكن وزير الخارجية .

— أخشى أن يقول الناس ان هذه سذاجة ، فاذا كانت انجلترا تريد أن تجرنا معها الى هذه الحرب ، فلتعترف لنا أولا بالاستقلال .

وقال رشدى :

— لم يفت وقت ذلك .

واتفق الثلاثة — لطفى السيد ، ورشدى ، وعدلى ، على السعى لتعترف انجلترا باستقلال مصر ، على أن تكفل مصر لانجلترا مصالحها فى البلاد حتى وان أدى ذلك الى دخول الحرب الى جانبها .

واتصل رشدى بالوكالة البريطانية ويقول لطفى السيد ان « سير ريجنلد ونجت » ارتاع لما سمع ذلك ووعد بعرض الأمر على حكومته .

وقابل لطفى السيد « سير جراهام » مستشار وزارة الداخلية وحدثه فى الأمر قائلا :

— ان مركزنا الآن دقيق ، فنحن تابعون لتركيا ، وهى ستدخل الحرب مع ألمانيا ، وأنتم محتلون بلدنا الذى أعلنت حكومته الحكم العرفى تضامنا معكم ، فلابد لنا من تنظيم هذه

الحالة .. ولست أرى طريقا لذلك الا أن نعلن استقلالنا ونصب الخديو ملكا علينا وأنتم تعترفون بذلك .

فقال :

— تركيا لن تدخل الحرب ، وعندنا على ذلك ضمانات .

ورد لطفى السيد قائلا :

— ان لم يكن دخول تركيا الحرب راجحا ، أقلا يكون محتملا .

ورد جراهام

— كل شىء محتمل .

وقال لطفى السيد :

— اذن ماذا يكون .

وأخذ يسوق الأدلة اليه على ضرورة دخول تركيا الحرب ، وسوء مركز مصر حينذاك .

ورد عليه جراهام بقوله :

— يا صاحبى نحن نعرفكم كما تعرفون أنفسكم .. فحين ظهور أول طربوش تركى من القنال تتركوننا وتجرون وراءه .

ونقل لطفى السيد ما جرى من هذا الحديث بينه وبين جراهام الى حسين رشدى وأخبره حسين رشدى انه كلم جراهام فى ذلك فلم يخرج منه بطائل .

وفى لقاء على الغداء بين حسين رشدى ومحمد محمود ولطفى السيد وستورس عرفوا أن : « ستورس يؤيد فكرتنا كالسير

ريجفلد ونجت ووعد بأنه سيخابر أباه العضو فى البرلمان البريطانى ليثير هذه المسألة عن الحكومة البريطانية » .

وظل لطفى السيد يتردد على عدلى يكن ليعرف ما انتهى اليه هذا السعى ، وفى يوم قابله عدلى متشائما وهو يقول :

— ليس عندى أمل فى نجاحنا .

ولكن الأمل راودهم من جديد عندما كلمه « ستورس بالتليفون وقال » له :

— لا تيأس .

وفى لقاء ضم ستورس ولطفى السيد وعدلى يكن فى بيت نجيب غالى باشا وكيل الخارجية وقد ظنوا أن الأمل فى تحقيق الاستقلال قريب وضعوا صورة لمعاهدة بين مصر وبريطانيا تعترف بريطانيا فيها باستقلال مصر وتعترف مصر بمصالح بريطانيا فيها وفى قناة السويس .

وكان ذلك فى شهر أغسطس سنة ١٩١٤ .

وانتهى هذا السعى كسابقه بالفشل مما حمل لطفى السيد — كما يقول — على اعتزال السياسة فقدم استقالته من رئاسة تحرير « الجريدة » الى محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة وسافر الى بلده برقين وكان هذا آخر عهده بالصحافة (١)

وتتحدد فى هذا الاطار من اعتراف بريطانيا باستقلال مصر واعتراف مصر بمصالح بريطانيا صورة الاستقلال الذى يراه

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٢ — ١٦٦ .

قريبا من التحقيق ، والذى يراه جديرا بتحقيق فكرة الدولة القومية التى ينشدها والتى يراها كفيلة بابراز شخصية الأمة التى تتوارى فى المحيط العام « لما يسمى خطأ بالجامعة الاسلامية ، تلك الجامعة التى يوسع بعضهم معناها ، فيدخل فيه أن مصر وطن لكل مسلم » (١) .

وقد نشأت الدولة القومية فى أوربا بعد أن تحررت من فكرة الامبراطورية والدولة الدينية اللتين سادتا فى العصور الوسطى وفى ظلها توطدت أركان النظام الدستورى ودعائم الحرية الشخصية ، ورأى لطفى السيد أن الانفصال عن الدولة العثمانية والتحرر من سيادتها مما يحقق أول ركن من أركان الدولة القومية وهو ابراز شخصية الأمة كشخصية متميزة قائمة بذاتها ، أما استقلال مصر على هذه الصورة التى يرتضيها من ربط البلاد بعجلة المصالح البريطانية فانه استقلال ينقص دون شك من كيان الدولة القومية الذى يقوم على حرية الوطن وحرية المواطن ، ولكن لطفى السيد كان يرى أن تحقيق هذه الخطوة خير من بقاء البلاد على حالها ، ثم انها خطوة لما بعدها من خطوات حتى يتحقق الاستقلال التام الذى ينشده وينادى به ويصل اليه بالتدرج ، اذ لا سبيل اليه مع دولة تعتز بقوتها العسكرية وتدل بها على الشعوب العزلاء غير المسالمة والاقناع الذى يقوم على اعتراف كل طرف بمصالح الطرف الآخر ، فالاستقلال التام هو

---

(١) الجريدة عدد ١٦٦٧ فى ٢ سبتمبر ١٩١٢ .

الغرض النهائى وهو غاية الغايات ولكن ما لا يدرك كله لا يترك كله .

ولا تتحقق حرية الوطن ما لم تتحقق حرية المواطن ، ولا تتحقق الحرية الشخصية للمواطن مالم تكفلها الحرية السياسية والحرية السياسية كما يراها لطفى السيد هى « أن يشترك كل فرد فى حكومة بلاده اشتراكا تاما كاملا وهذا معنى ما نسميه بسلطة الأمة » (١) لذلك أخذ بالدعوة للدستور وقدمها أحيانا على الدعوة للاستقلال على أساس أن حرية الفرد أساس لحرية المجتمع ، وأن الفرد الحر حريص أشد الحرص على حرية الوطن ، فاذا نمت الحرية الشخصية فى نفس المواطن كانت كفيلا لحرية الوطن وحافزا للمواطن على تحقيق استقلال الوطن .

ولم يترك لطفى السيد سانحة تمر دون الدعوة للدستور حتى أصبح للدستور عنده لكثرة ما كتب عنه وعن شكله ومقوماته فلسفة خاصة ، فسر فى اطارها نزعته الليبرالية أو « مذهب الحريين » الذى غدا سمة عليه كما أصبحت الديمقراطية صفة من صفاته ، ومما يحكى عنه فى هذا الصدد انه رشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ فأشاع عنه منافسه « عثمان سليط » أحد أعيان مركز السنبلاوين — وكان من أعضاء حزب الأمة الذين خرجوا عليه تقربا من الخديو كما قدمنا — انه ينادى بالديمقراطية وراح يشرح الديمقراطية للناخبين على

---

(١) الجريدة عدد ١٥٦٣ فى أول مايو ١٩١٢ .

هواه ويعرفها بأنها خروج على العرف والتقاليد وقواعد الدين الاسلامى حتى التبست فى أذهانهم بهذه المعانى المضللة ولم يكن أمامهم للتأكد مما ظنوه انحرافا الا أن يسألوا لطفى السيد ، هل هو حقيقة ديمقراطى ، وأجاب الفيلسوف معتزا بأنه ديمقراطى يدين بالديمقراطية وشعاره الديمقراطية ، فانصرفوا عنه مكتفين بالتحقق من نسبة الديمقراطية اليه دون أن يفهموا حقيقة الديمقراطية ، وسقط لطفى السيد فى الانتخابات .

وينكر لطفى السيد هذه القصة ويقول ان الحكومة هى التى أوعزت باسقاطه هو وسعد زغلول ، وقد طلب اليه صديقه فتحى زغلول ألا يتقدم للانتخابات حتى لا يذهب سعيه سدى ، ولما سأل لطفى عن حقيقة ذلك أكد له « مستر جراهام » مستشار الداخلية حرية الانتخابات ، ولكنه يوم اجرائها رأى سعيد باشا ذوالفقار وزير المالية الجديد وكان مديرا للدقهلية من قبل على « باب مركز السنبلاوين » وقد طلب اليه أن يدير الانتخابات بدلا من المدير الجديد « حافظ حسن باشا » وكانت الحكومة تعلم انه صديقه . وكانت النتيجة سقوطه فى الانتخابات ، ولكن سعد زغلول نجح فى دائرتين بالقاهرة فأرسل اليه تلغرافا يقول فيه :

« لئن سقطت فى الانتخابات فلك عطف العقلاء » (١)

ولئن صحت شائعة الديمقراطية التى أدت الى سقوطه وان لم يسمع بها ، أو لم تصح ، فليس لها من دلالة الا أن الديمقراطية

---

(١) قصة حياتى : ص ١٤٠ .

هى السمة التى لصقت به وعمت عنه ، ومن الطبيعى ألا يكون قد سمع بتلك الشائعة والا فسر لمن سألوه معنى الديمقراطية على حقيقته دون أن يكتفى بصحة نسبتها اليه .

وبنفس الأسلوب السلمى الذى كان يدعو به لقضية الاستقلال كان يدعو لقضية الدستور ، وعلى نفس الطريقة من التدرج لنيل الاستقلال ، كان يرى أن ما تكسبه الأمة من اشكال الحكم الدستورى ، حتى وان لم يحقق المعنى الكامل للدستور ، كسب جدير بطلبه ، وخطوة تتلوها خطوات للظفر بالأمانى الدستورية كاملة . ففى مايو عام ١٩٠٧ تقدم رجال شركة الجريدة — وهم من أصبحوا حزب الأمة فيما بعد — بمشروع مفصل لتنظيم مجالس المديريات وتوسيع اختصاصاتها مفاده زيادة عدد أعضاء هذه المجالس الى الحد الذى يكفل تمثيل المديريات تمثيلا نسبيا صحيحا ، وأن يخفض النصاب المالى للضريبة المفروض على المرشح استيفاءها ليكون له حق الترشيح من خمسين جنيها الى عشرين جنيها ، وأن تكون مدة العضوية للمجلس أربع سنوات بدل ست ، وأن يكون من اختصاص هذه المجالس فرض رسوم (ضرائب) غير اعتيادية للصرف منها على المنافع العامة فى حدود خمسمائة جنيه بدون حاجة الى تصديق الحكومة ، فاذا رأى أعضاء المجلس زيادتها ، ولم تصدق الحكومة على الزيادة فى خلال شهر ، أصبح رأى المجلس نافذا وأن يكون لهذه المجالس اشراف فعلى على كل ما يتصل بالمنافع فى دائرة اختصاصها كالمبانى والأملاك وانشاء الأسواق ، والتصريح باقامة الموالد ، والاشراف

على الكتاتيب والمدارس الحرة والمستشفيات العمومية ، ودور الكتب ، وكذلك الاشراف على المجالس البلدية الداخلة فى اختصاصها ، أما فيما يتعلق بالأمن العام كتوزيع نقط البوليس فى الجهات المختلفة فى المديرية ، وتعيين الخفراء وتقرير العدد اللازم منهم لكل جهة ، وتنصيب العمد والمشايخ وتأديبهم واصدار أحكام مخالفات الرى فتترك للجهات المختصة .

ويطالب المشروع بتقييد سلطة المدير بسلطة مجالس المديريات ، الا فيما يقيده فيه القانون بأوضاع مخصوصة ، وأن تكون جلسات المجالس دورية فلا يقيد انعقادها بأمر عال كما هو الحال فى القانون النظامى الصادر سنة ١٨٨٣ (١) .

وظل لطفى السيد يلاحق المشروع على صفحات الجريدة ويتتبع مشروع الحكومة لتعديل القانون النظامى ، حتى صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩ ، بتعديل نظام مجالس المديريات ، فلم ير لطفى السيد فيه ما كان ينشده من استكمال تمثيل سلطة الأمة ، وحق ادارة التعليم الأهلى من غير قيد أو شرط ، دون أن يفسر ما يقصده بذلك ، وان امتدحه محمد فريد رئيس الحزب الوطنى حينذاك واعتبره خطوة تعود ببعض الفائدة لو أحسن استعمالها : ولم يشر لطفى السيد بعد ذلك الى القانون ناقدا أو محبذا ، ولعله لم يجد بينه وبين مشروع حزبه من الفروق ما يستحق النقد ، ولم يرد أن يتعرض له مادحا أو محبذا بعد أن

---

(١) الجريدة عدد ٦٠ فى ٢٠ مايو ١٩٠٧ .

اتخذت الجريدة موقف المعارضة من سياسة جورست ، فاذا كان عام ١٩١٢ — وكان كتشنر قد عين قنصلا عاما فى مصر بعد وفاة جورست عام ١٩١١ ، وانتهت سياسة الوفاق ليحل الخلاف من جديد بين الخديو والمعتمد البريطانى — كتب لطفى السيد يقول ان قانون مجالس المديريات جاء خطوة فى سبيل الاشتراك مع الحكومة فى المسئولية ، وأشار الى ضرورة تعديل القانون النظامى كله تعديلا جديدا حتى تتعادل الحقوق بين الهيئات النيابية المختلفة ، فاذا جاء قانون مجالس المديريات محققا سلطة الأمة لمجلس المديرية وهو مجلس محلى صرف فقد قنع بمجلس الشورى والجمعية العمومية من تلك السلطة « مع أنهما مجلسان عموميان للأمة بأسرها [1] .

واشتدت الحركة الدستورية فى تلك الآونة نتيجة لنجاح الحركة الدستورية فى فارس وفى تركيا ، وأخذ لطفى السيد يغذيها بقلمه حتى اجتمع عليها المتطرفون والمعتدلون ، وحين أعلن جورست عام ١٩٠٩ أن الأمة المصرية ليست (الآن) أهلا للدستور ينبرى لطفى السيد للرد عليه ، فيحذر الأمة من خطا « فكرتين يجب على كل مصرى محب لبلاده وللحق أن يحاربهما قياما بواجب الخدمة الوطنية وانتصارا للحق وهما : أن الدستور متوقف على شهادة الحكومة المطلقة بأن الأمة كفء له ، وأن السواد الأعظم فى مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد

---

(١) الجريدة عدد ١٦٦٩ فى ٤ سبتمبر ١٩١٢ .

تغيير الحال من حكومة مطلقة الى حكومة دستورية » [1] .

ويحمل لطفى السيد على هاتين الفكرتين فيقول « ان الأمة ليست أهلا للحكومة النيابية » هى فكرة « اخترعها الانكليز ليجروا الأمة من حيث لا تشعر الى البحث فى كفاءتها من عدم كفاءتها » ، لتشغل الأمة بذلك بدلا من المطالبة بالدستور « ولا شك أن البحث فى ذلك هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد ، مبدأ أن الأمة تحتاج فى حريتها العامة أو فى نيل الدستور الى شهادة بالكفاءة »

ولم تقنع الأمة بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات واستمرت فى مطالبها الدستورية التى اجتمعت عليها فى ذلك الوقت كما لم تجتمع من قبل حتى قام مجلس شورى القوانين يشارك الأمة فى طلب الدستور فاتهمه جورست بأنه غدا آلة يحركها الحزب الوطنى ويوجهها لمحاربة الانجليز [2] ، وواجه كتشنر هذا الموقف بعد أن تولى منصبه فلم يلق اليه بالا فى البداية حتى اذا كان عام ١٩١٣ نراه يعرض فى تقريره السنوى لتطور المجالس النيابية فى مصر منذ عهد محمد على وينقد نظام الانتخابات لمجلس شورى القوانين فيقول ان انتخاب أعضاء من مجالس المديريات لمجلس شورى القوانين لم يكن مطابقا للعقل ولا لأحوال البلاد لاختلاف وظائف المجلسين اختلافا عظيما، فكثيرا ما يتفق أن الرجل الذى يحسن اختياره عضوا لمجلس

---

(١) الجريدة عدد ٥٤٤ فى ٢ يناير ١٩٠٩ .

(٢) جورست : تقرير ١٩٠٩ ص ٨ ، ٩ .

المديرية نظرا الى معارفه المحلية ومقامه فى مديريته لا يوافق انتخابه لمساعدة الحكومة فى المسائل التشريعية العمومية ، وكذلك يتفق أن الرجل الذى يكون رأيه أدنى من رأى أقرانه كثيرا فى مسائل المديرية يكون عونا عظيما للحكومة فى الشئون التشريعية، ويبدو أن فكرة فصل انتخابات مجالس المديريات عن انتخابات مجلس شورى القوانين هى التى كانت تسيطر على ذهن كرومر حين فكر فى تلك الخطوة الدستورية التى خطاها بانشاء الجمعية التشريعية على أساس انتخاب غير مباشر يتم على درجتين : الأولى لانتخاب المندوبين الخمسينيين والثانية لانتخاب أعضاء الجمعية بدلا من انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين من بين أعضاء مجالس المديريات ، ولم ترقه أيضا ثنائية المجلس النيابى (مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) وفضل عليهما هيئة تشريعية واحدة ، وكان ذلك تبريرا لما قام به من تعديل القانون النظامى على الصورة التى انتهى اليها بانشاء الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ .

ويرى لورد لويد أن الخاطر الذى حدا بكتشنر الى اتخاذ تلك الخطوة هو رغبته فى تمثيل الفلاحين فى المجالس النيابية ، وكان يعتقد أنهم عماد رفاهية البلاد وتقدمها ، ولم يكن يؤمن بالهيئات والأحزاب السياسية عند الشرقيين ويرى أنها تطيح بعقولهم وتفقدهم الصواب [1] . ولكنه لم يكن خاطرا بقدر ما كان توجيها سياسيا مقصودا — كما نعتقد — لمواجهة الحركة

(١) Lord. Llyod. V.IP. 140

الدستورية التى اشتدت بنوع من الاستجابة يخفف من حدتها ، وان لم يحقق غير الأدنى من مطالبها .

وحظى مشروع الجمعية التشريعية بتأييد الوطنيين والمعتدلين على السواء ، فقد عدوه خطوة لا بأس بها للتوسع فى النظام الدستورى ، وأصدرت اللجنة الادارية للحزب الوطنى منشورا حثت المواطنين فيه على التدقيق فى انتخاب ممثليه وحسن اختيارهم سواء من المندوبين الخمسينيين أو من المرشحين لعضوية الجمعية .

ولا يبلغ سرور لطفى السيد غايته بها « لأنها جمعية استشارية لا تحقق سلطة الأمة بالمعنى المطلوب ومرجع أمرها الى سلطة الحكومة القاهرة ، ولكنه يتخذ من انتخابات الجمعية دليلا على « حسن تقدير الأمة للحكم الدستورى وشوقها اليه » ويستشهد على ذلك بالناخبين ، فقد أظهروا من الاهتمام بالانتخابات ما لا يقل عن اهتمام « الناخبين فى أرقى الأمم مدنية وحكومة » مما يدل على أن الحرية قد أصبح لها « فى قلوب مواطنينا مكان صدق ، وان للواجب القومى نارا تأجج فى الصدور » ، ويرى فيها منبرا يمكن أن يصل فيه النواب بمطالبهم الى الحكومة وساق فى ذلك بضع مقالات خاطب فيها النواب بما يحسن أن يتجه اليه اهتمامهم ، وجعل من تقرير مبدأ الحرية فى كل صورها محور هذا الاهتمام الواجب ، فحدثهم عن حرية التشريع وحرية القضاء وحرية التعليم وحرية الصحافة وحرية الخطابة وحرية الاجتماع ، واستوى فى تلك الأحاديث معلما بحق ، لا يسوق المطالب مدافعا

أو محبذا فحسب ، وانما يفلسفها ويتناول معانيها المجردة والحسية بالتحليل المنطقى الجديد على المصريين حينذاك .

وفى هذا الاطار القومى لحرية الوطن والمواطن يقف لطفى السيد مناجزا دون أية بادرة تصدر للانتقاص من وحدة الكيان القومى للوطن وللأمة كما كان منه يوم أرادت تركيا اقتطاع بعض أراضى سيناء ، ففى أواخر عام ١٩٠٩ جرت محاولة لمد امتياز قناة السويس لأربعين سنة أخرى ، وبدأت المفاوضات سرا بين « مستر بول هارفى » المستشار المالى وشركة قناة السويس ، وكشف محمد فريد عن المشروع حين وقعت فى يده نسخة تضم تفاصيله بادر بنشرها فى اللواء ، وحمل عليه فى عنف وأخذ يهيج الرأى العام ضده ، وكان بطرس غالى والدن جورست يعضدان المشروع ويميلان الى تنفيذه .

وتحمل الصحف المصرية على اختلاف ألوانها ونزعاتها على المشروع ، وكانت الحملة قاصرة فى البداية على مناقشة الجانب المالى من المشروع حتى نشر محمد فريد مقالا فريدا فى اللواء بعنوان « مسألة قناة السويس — اعتبارات سياسية » عرض فيه للمشروع باعتباره مسألة تتعلق بكرامة الوطن وحقوقه .

ويثور الرأى العام ثورة عنيفة ويطالب بعرض المشروع على الجمعية العمومية ، وينزع لطفى السيد رداء الصحفى الى رداء السياسى ، ويتصل بصديقيه حسين رشدى وسعد زغلول وكانا من أعضاء الوزارة ، فأحالاه على ناظر النظار بطرس غالى والمستشار المالى بول هارفى ، وبدأ لطفى السيد اتصاله بالمستشار

المالى واعترض لديه على المشروع وطالب بعرضه على الجمعية العمومية ، ولكن المستشار رفض الأمرين معا ، ثم ثنى برئيس الوزراء وزاره فى بيته بالفجالة وطلب اليه باسم حزب الأمة عرض المشروع على الجمعية العمومية فأجابه بطرس غالى بقوله :

— يا لطفى أما تنزل من السحاب لتكون معنا على الأرض .

وأبى أن يستجيب الى رأيه .

ويعود لطفى السيد الى ردائه الصحفى فيحمل على المشروع فى الجريدة ، وتصدر الجريدة خلال شهر سبتمبر عام ١٩٠٩ وليس لها من حديث غير مسألة قناة السويس ، وتنظم حملة شعبية على صفحاتها بعنوان « صوت الأمة — مسألة القناة » تتلقى فيها آراء المصريين وتنشرها كما تنشر برقياتهم التى يطلبون فيها احالة الأمر على الجمعية العمومية .

وتنزل الحكومة على ارادة الرأى العام ، وتقرر احالة المشروع على الجمعية العمومية . ويقول لطفى السيد فى « قصة حياتى » انه يظن أن شركة القناة اشترطت « أخذ رأى الجمعية العمومية لما رأت من هياج الرأى العام ضد المشروع ويذكر أن بطرس غالى « استدعانى بالتليفون لأحضر عنده فى وزارة الخارجية ليلقى الى حديثا صحفيا فى مسألة القناة ، وعلى ظنى أنه هو الحديث الوحيد الذى أخذته من وزير أو رئيس وزراء طول مدة اشتغالى بالصحافة . ولما دخلت على بطرس باشا وجدت عنده فتحى زغلول باشا وكيل وزارة الحقانية فبادرنى بطرس قائلا :

— هأنذا أجيب طلبكم وأحيل الأمر على الجمعية العمومية تقضى فيه بما تشاء » .

وكانت الجريدة هى أول من نشر هذا الخبر . وقد عرض الموضوع على الجمعية فقررت رفضه .

ثم تعرضت وحدة الأمة القومية لخطر الانقسام اثر اغتيال بطرس باشا غالى ناظر النظار فى ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ . فقد اعتقد كثير من الأقباط أن الجريمة لم ترتكب الا بدافع من التعصب الدينى ، وان بطرس غالى لم يقتل الا لأنه قبطى . واتهموا الحزب الوطنى بأنه هو الذى حرض على قتله بتهييج الرأى العام عليه ، وكان الأقباط يعدون بطرس غالى رئيسا لهم فأوغر قتله صدورهم على اخوانهم المسلمين ، كما يقول جورست فى تقريره عن عام مصرعه .

وبدأت الصحف القبطية وعلى رأسها صحيفتا « مصر » و « الوطن » تنبش رماد النار الخابية بين المسلمين والأقباط وتنفخ فى سعيرها من جديد ، فتنشر صحيفة مصر سيلا من البرقيات بعنوان « قلق الأقباط العظيم » وتكتب « عما يجب على الأقباط » فتطالب بالالتجاء الى دولة قوية « لتكون عضدا لنا فى المستقبل » وعدم منح المصريين الدستور « والالتجاء الى عموم الدول الأوروبية للنظر فيما آلت اليه حالتهم » ثم تنقل عن صحيفة « الأجبشيان جازيت » افتتاحيتها التى هاجمت فيها مدارس الشعب التى يديرها الحزب الوطنى ، واتهمتها باثارة

الفتنة وبث روح التعصب الدينى ، « وايغار صدور العامة ضد الحكم الحالى وضد المحتلين والنصارى » .

وتحمل الوطن على اللواء « المرذول جريدة حزب الخراب والشر » ثم تنقل حملتها الى ميدان آخر ، فتعارض فى طلب الدستور وتشير الى تخوف الأقباط منه ، وتستعدى الانجليز على محررى اللواء .

ولا تقف حملة الأقباط عند هذا الحد بل يبعثون « بقرياقص افندى ميخائيل » [1] الى لندن ليشرح مطالبهم للانجليز ويدعو لأغراضهم فى الصحافة الانجليزية .

ويستفحل الخلاف بين الفريقين فتضيع بينهما مساعى العقلاء لكبح جماح المتطرفين ، ويدعو جماعة من الأقباط بزعامة مطران أسيوط وعلى غير هوى البطريرك ، لعقد مؤتمر للأقباط فى أسيوط .

وعقد المؤتمر القبطى فى الفترة من ٥ الى ٨ مارس سنة ١٩١١ وقد حضره حوالى الخمسمائة على حد تقدير جورست وهو تقدير صادق لاستناده الى المصادر الرسمية ، وأصدر عدة مطالب أهمها أن تكون الكفاءة لا النسبة العددية هى قاعدة الترفيع فى الحكومة ، وأن يكون يوم الأحد عطلة رسمية لغير

---

(١) عاش قرياقص ميخائيل فى انجلترا بعد ذلك وله كتاب باللغة الانجليزية طبع بلندن عام ١٩١١ بعنوان Copts and Moslems under British Control" ، وكانت داره بلندن ملتقى المصريين حتى توفى عام ١٩٥٦ ونقل جثمانه الى مصر .

المسلمين بجانب يوم الجمعة ، عدا بعض المطالب الأخرى التى تتصل بالخدمات التعليمية ، وتمثيل الأقباط فى المجالس النيابية .

ويرى جورست أن المؤتمر لم يكن ممثلا لغالبية الأقباط ، فلم يزد عدد الداعين اليه ومؤيديه وحضوره عن اثنى عشر ألفا من سبعمائة ألف قبطى فى مصر حينذاك ، فهم لا يمثلون طائفتهم وان أقاموا من أنفسهم نوابا عنها بالرغم من وجود جماعة نافذة الكلمة منهم لا تستصوب عملهم وتخطئه وعلى رأسها البطريرك وهو رأس الكنيسة القبطية فى مصر (١) .

ويلهب انعقاد المؤتمر القبطى أوار المعركة الصحفية بين الفريقين ، فتقف المؤيد والجريدة والعلم والأهالى فى الناحية الاسلامية ، وتقف الوطن ومصر فى الناحية القبطية وبجوارهما أكثر الصحف الأجنبية التى أخذت جانب الأقباط كالأجبشيان جازيت .

وينزل لطفى السيد الى الميدان مفندا مزاعم الأقباط على صفحات الجريدة فى عنف لم يؤثر عنه من قبل ، وان لم يتخل عن منطقه المتزن وأسلوبه العف الرصين ، فيأخذ على الأقباط تلك الحركة التى تفسد وحدة الأمة ، وينعى عليهم قولهم المسألة القبطية والأمة القبطية وتفريقهم للوحدة القومية ، ويشتد فى حملته ويتهم القائمين بالحركة بالتعصب وبأنهم يودون التحكم فى الأكثرية ، ويسخف مطالبتهم بأجازة يوم الأحد كيوم الجمعة ،

---

(١) جورست : تقرير ١٩١٠ ص ٤ .

وينكر أن يكون يوم الراحة الأسبوعى لعامل دينى ، ولا يعقل أن يكون هناك يومان للراحة ، فليس للاعتبار الدينى أى دخل فى هذا ، وليست صلاة الجمعة هى السبب فى اتخاذ يوم الجمعة يوما للراحة الأسبوعية ، ويناقش مبدأ المساواة بين المسلمين والأقباط فى الوظائف وفى جملة المرتبات ويثبت فى النهاية أن الأقباط فائزون بنصيب الأسد ، ثم يعرض لشروط الكفاءة فيقول انه ليس من شروط الكفاءة أن يكون الموظف قبطيا .

ولم يجرف هذا التيار الطائفى النابهين من المسلمين فدعوا الى مؤتمر مصرى يضم المسلمين والأقباط برئاسة مصطفى رياض رئيس مجلس النظار السابق ، وتولى لطفى السيد وعبد العزيز فهمى وأحمد عبد اللطيف سكرتيرية المؤتمر .

وتلا لطفى السيد تقرير اللجنة التحضيرية وخلاصته أن المؤتمر يتوخى التوفيق بين العناصر التى تتألف منها الوحدة المصرية التى تصدع بناؤها بعقد المؤتمر القبطى ، وان الدين ليس هو الأساس الذى تقوم عليه الأكثرية والأقلية ، ولكنه المذاهب السياسية ، فالأمة كائن سياسى يتألف من عناصر سياسية ، وأيما مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عددا وأثرا كان أكثرية وكان الآخر أقلية ، وعلى هذا يكون فهم الأكثرية والأقلية فى كل أمة ، وليس للدين فى ذلك دخل .

وعطف التقرير الى استعانة هؤلاء الأقباط بالانجليز ، وبين ما تنطوى عليه من خطر على الوطن وعلى الجامعة القومية ، مما يدعو الى الاسترابة فى حسن نية القائمين بالمؤتمر القبطى ،

الذين أرادوا أن يصلوا بمعونة انجلترا المسيحية الى أن يكون لهم فى مصر — وهم أقلية — حق السيادة على الأكثرية اعتمادا على الاحتلال الانجليزى ، وعلى أن المصريين أخوف ما يكونون من أن يرموا بالتعصب الدينى ، وأعلن أن المؤتمر سيبحث فى عمل الأقباط وتقديره ليزن مطالبهم بميزان العدل من غير أن يحوجهم الى السعى باخوانهم وشكايتهم الى غيرهم .

وما من ريب فى أن مثل هذا الشقاق بين المسلمين والأقباط مما يهدم دعوة لطفى السيد الى القومية المصرية التى لا تقوم على الدين ، بل تقوم على الشعور المشترك بالمصلحة العامة لمجموعة من السكان فى رقعة محدودة من الأرض هى التى تعرف بالوطن — كما يقول لطفى السيد — لهذا كان اهتمامه بهذا الشقاق فوق اهتمام الآخرين به مما ظهر على صفحات الجريدة ، ولهذا كان تقرير اللجنة التحضيرية — وهو من عمله كما يبدو من أسلوبه وروحه — يدور حول الجامعة القومية ، وان اختلاف المذاهب السياسية لا اختلاف الدين هو الأصل فيما يعرف بالأكثرية والأقلية ، ولهذا كانت حملته على هذا الشقاق كحملته على الجامعة الاسلامية ، لأن كليهما يتنافى مع الاتجاه القومى الذى يدعو اليه .

وتمر تلك المحنة التى ألمت بالجامعة المصرية أو وحدة الرابطة القومية — على حد تعبير لطفى السيد — ويعود الوئام الذى بدا فى صورته الرائعة خلال الثورة المصرية عام ١٩١٩ .

ولا يتحقق كيان الدولة القومى مالم تأخذ الأمة بسنة الارتقاء

وهو الكمال الذى تحققه الأمة وتعمل الدولة له فى مضار النهوض والتقدم فى شتى مجالات الحياة — كما قلنا من قبل — وتمثل كلمة الارتقاء الجانب الاجتماعى من فلسفة لطفى السيد فى الدولة والحكم .

والتعليم هو وسيلة الارتقاء الأولى وهو النواة لكل تقدم منشود ، وقد أهمله الاحتلال حين « حصر التعليم فى دائرة ضيقة وهى اعداد المتعلمين فحسب للعمل فى ادارات الحكومة عملا آليا » . وحال بينه وبين أن يتطور « تطورا يقوم على نماء الحرية الفكرية والاستقلال فى العمل » . وحد منه حتى قصر عدد المدارس الموجودة عن حد الكفاية الضرورية لسد حاجة البلاد الى المتعلمين .

لذلك كان الاهتمام بنشر التعليم ورفع مستواه ، طلبة المصريين جميعا ، المتطرفين منهم والمعتدلين على حد سواء ، وكان على رأس المبادىء التى نادى بها حزب الأمة أساسا لدعوته ، فكانت عناية الجريدة التى تنطق باسمه بفرض التعليم الأولى لا تقل عن عنايتها بنشر التعليم الثانوى ، وافساح المجال للقادرين على التعليم العالى ، ونرى لطفى السيد يدعو الى تشجيع حركة انشاء الكتاتيب وتحويلها من النظام العتيق الذى كانت تسير عليه الى نظام مدرسى يتفق مع تطور المدينة من حيث نظافة الكتاب وكفاءة المعلم .

وكان كرومر قد عمل على نشر الكتاتيب ورفع مستواها ، وقيل يومها انه قصد دفع المصريين الى الاهتمام بها وصرفهم عن

التفكير فى انشاء الجامعة المصرية التى ظهرت دعوتها حينذاك ، مما حمل الكثيرين على مقاومة فكرة كرومر ، ولم يرق ذلك فى نظر لطفى السيد ، مع أنه كان من أول الداعين الى انشاء الجامعة المصرية ومن أعضاء لجنتها التى عملت على اخراج فكرتها الى حيز التنفيذ ، فنراه ينقد أولئك الذين يقاومون حركة انشاء الكتاتيب بحجة أن كرومر ما دعا اليها الا لغرض فى نفسه فيقول « من ذا الذى يقول بأن نظافة الكتاب وكفاءة المعلم يمكن أن يراد بها تخريب البلد كما يدعون ؟ ولو أريد بهما ذلك فها نحن أولا والكتاتيب ملكنا وبين أيدينا فلننف عنها جهة الشر ، ونسيرها فى جهة الخير الذى تفهمه ، والا فان السكك الزراعية قد خطت فى عهد الاحتلال ، والخزان بنى فى عهد الاحتلال ، فهل يجب علينا قياما بالوطنية أن نخرب الطرق الزراعية ونكسر الخزان ، بفكرة أنها ربما كان لانشائها غرض مستتر ضار كما كانوا يقولون ؟

كما ينقد لطفى السيد أولئك الذوات الذين يخشون تعليم الفلاحين بحجة انهم اذا تعلموا انقطعوا عن زراعة أراضى الذوات الفسيحة ، واستبدلوا « الجلابية الزرقاء بالجلابية البيضاء ، والبدة الحمراء بالعمة البيضاء ، وجلسوا يزورون المستندات ، ويكتبون الشكايات ، ويقول ان ذلك اذا كان يحدث حقيقة فلندرة القارىء والكاتب فى القرية ، فالقارىء بهذه القدرة يكسب امتيازا بين ذويه لا يكون له اذا عم التعليم وانتشر بين الجميع ، وكأن أولئك الذوات فيما يخشونه أيضا من تعليم الفلاحين أن

يتساووا معهم فى تلك الميزة ، فان أولئك الذوات « لا يعلمون من العلم الا فك الخط » ولكن ليطمئن أولئك الذوات فان القراءة والكتابة لا تعطى لصاحبها حق التقلب فى المناصب العالية كما كان الأمر فى سالف الزمن ، وليطمئن أعداء المساواة فان لنا من الرأى العام قوة كافية لانجاح التعليم الأدنى والأعلى معا » .

وحين يؤيد لطفى السيد انشاء الكتاتيب فلأنه لا يرى فى انشائها ضيرا على الأمة ، ولا يمكن أن تصرف الرأى العام عن فكرة انشاء الجامعة .

وينادى لطفى السيد بفتح أكبر عدد من المدارس الثانوية لتخريج عدد كبير من الطلاب ، يستطيع أن يتم دراسته ويكون عدد النابغين فيهم بالضرورة متكافئا مع نسبتهم العددية قلة أو كثرة ، فان « بلدا يعد اثنى عشر مليونا من النفوس ويكون عدد طلاب الشهادة الثانوية فيه هو أربعمائة فى أشد الحاجة الى عناية الأمة والحكومة معا لفتح المدارس الثانوية وأن خير الطرق للوصول الى هذه الغاية هو تسليم التعليم الثانوى لمجالس المديريات ، واعطاؤها حق ضرب الضرائب الاضافية للانفاق عليه بشرط أن يكون أهليا ، أى لا يخضع الا الى اللوائح العمومية وقوانين التعليم التى تضعها الحكومة بالأوامر العالية ، ولكنها لا تكون مقيدة بقرارات نظارة المعارف ومنشوراتها » أما اذا « وقف العدد عند أربعمائة طالب فان عدد الذين يدخلون المدارس العالية سيقل وتكون النتيجة التقهقر والرجوع الى الوراء وهى شر النتائج » .

ومن الطبيعى ألا يألو لطفى السيد جهدا فى تأييد حركة انشاء الجامعة المصرية وهو أحد مؤسسيها ، فنراه يصف ذلك بقوله « ان حركة الجامعة ونهضتها من أشرف ما وجد فى هذا البلد من النهضات بل هى أكبرها فائدة ، وأعظمها ضمانا للتقدم الحيوى المطلوب ، لذلك وجب أن ينظر اليها دائما بعين الرعاية والارتياح وأن تلقى من عظماء الأمة كل اقبال ومساعدة » .

ولا تقف عنايته بالدعوة لنشر التعليم بل تمتد الى الدعوة لطرق التربية الحديثة التى أغفلتها الحكومة حتى غدا التعليم « قاصرا عن انماء شخصية الفرد واستقلاله الذاتى وتكوينه الخلقى والنفسانى » ، وما زال قاصرا كذلك عن « اعداد الأمة بمقومات الاستقلال والتضامن القومى » قصوره عن « تثقيف العقل وتقويم الشعور » لذلك وجبت العناية بالتربية مع التعليم فى كل مراحله المختلفة أى « من التعليم الأولى الى التعليم العالى » حتى يقضى على هذا القصور فان « من المتفق عليه ان أول ما تهدى اليه البيداجوجيا الحكيمة هو ، تنمية العقل الانسانى فى جميع جهاته وخواصه وحفظ الموازنة بين قوى الملكات المتضادة » .

أما الغرض من التربية فهو الحصول على صفة التوازن الخلقى والنفسى فى الأمة وفى الفرد « وبالتربية مع التعليم يتم التوازن بين العقل والجسم فينموان معا وبقدر واحد تقريبا ، فالأمة التى تعنى بالعلوم العقلية وحدها مهملة ، والأمة التى تعنى

بالرياضة البدنية وحدها مهملة ، والأمة التى تعنى بالفنون الجميلة وحدها مهملة .. وهكذا » .

« وعلينا أن نختار من مذاهب التربية أكثرها موافقة لحالنا ، وأدناها لتحقيق المثل الأعلى للرجل فى خيالنا المصرى ، فلكل أمة استعدادها الخاص لنوع معين من أنواع التربية تبعا لما قطعته من مراحل التطور حتى يمكن أن تتكيف عاداتها وأخلاقها مع هذا النوع من التربية ، فليس للتربية على وهنها فى مصر طابع خاص بها ، ولا مذهب معين من مذاهبها المختلفة ، ويختلف تبعا لذلك المثلى الأعلى فى نفوس المعلمين ، فهو فى الأزهر غيره فى مدارس الحكومة ، أو مدارس التعليم الحر ، وغيره فى مدارس الارساليات المسيحية كالفرير والجزويت والبروتستانت ، وغيره فى المدارس الأوربية اللادينية ، هذا اذا افترضنا أن لكل منهم طابعه التربوى ومثله الأعلى فى تربية النشء ، وهو فرض لا يقال الا فرارا من التصريح بأن همهم قاصر على كسب العيش » .

ويجب أن تتجه التربية والتعليم فى مصر نحو « اعداد الناشىء للقيام بوظيفة رجل ، والاضطلاع بواجب الحياة لا أن يكون موظفا فى الحكومة ، هذا من الناحية الفردية ، أما من الناحية الجماعية فالغرض العام للتعليم هو صبغ الناشئة بصبغة واحدة ، حتى يصبحوا بقدر الامكان متشابهين فى الأخلاق والميول والعادات ، فقد فطر الناس مختلفين فى الأمزجة والملكات مندفعين الى الحرص والأنانية ، وهذا الاختلاف يجعل بينهم فروقا عظيمة ، لا يمكن معها التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع ،

وهدف التعليم أن يقلل من تلك الفروق ويكثر من المشابهات بين الأفراد ، فاذا ضاقت بينهم دائرة الفروق سهل عليهم أن يكونوا مجموعا متشابه الأجزاء يكاد يرى بعين واحدة ، ويسمع بأذن واحدة ، ويحس بقلب واحد ، وذلك هو معنى الوحدة القومية التى ينشدها كل من يريد أن يحمل الأمة على الأخذ بأسباب سعادتها .

ومن وسائل الارتقاء الاجتماعى أن تدرك الأمة أوجه النقص فى حياتها العامة والخاصة وهى ماثلة فى الخلق الشخصى للفرد والأخلاق العامة للجماعات ، وهى أوجه من النقص ليست أصيلة فى المجتمع المصرى بل هى عارض نجم عن عاملين هما : الاستبداد والجهل . فالاستبداد مفسدة للأخلاق والطباع ، والجهل علة التأخر والانحطاط ولقد « خرجت مصر من الحكم القديم ضئيلة الشخصية ، متحللة الروابط القومية ، فانية الارادة فى ارادة الحكام ، خرجت مريضة من كل وجه ، وما دواء الأمة المريضة الا التربية والتعليم » .

وليس التعليم وحده كفيلا بالرقى الاجتماعى المنشود ، بل هناك أمران آخران لا يصح اغفالهما ، أولهما : « العلاقات العائلية التى يجب على الكتاب أن يصلحوها بكل ما لديهم من أساليب الانتقاد ، والثانى : هو الفضائل العامة التى يدخل انماؤها والحث عليها فى واجباتهم أيضا » .

ولا ينكر لطفى السيد فى دعوته للاصلاح الاجتماعى ، الفضائل القديمة ، ولا يدعو للجديد على علاته ، وكل ما يبغيه هو الاصلاح

ومجاراة التقدم الحضارى بنبذ ما يعوقه من تراث الماضى والابقاء على محامد القديم وتقاليده الكريمة ، والأخذ من سنة التقدم بما يدفع عجلته الى الارتقاء المنشود .

ومن أبرز مظاهر الارتقاء فى أمة من الأمم هو ارتقاء المرأة ومهما يكن من تفوق المرأة العربية على غيرها من « الوجهة الأخلاقية وتربية أولادها على الفضيلة وتعليمهم مفاخر العرب ومساعدتهم على الأخذ بأسبابها » — وفى هذا يجمع لطفى السيد بين المرأة المصرية وشقيقتها العربية فى الفضائل وفى أسباب التخلف — فانها ما زالت متخلفة عن غيرها فى ميدان التعليم . لذلك حظيت دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة من تأييد لطفى السيد بمالم تحظ به من كاتب أو صحفى آخر ، ولم يكن لطفى السيد فى هذا معبرا عن رأى حزبه وانما كان يصدر عن فكره ورأيه وحده ، فقد كان طلعت حرب وهو من رجال حزبه على النقيض من موقفه منكرا لحرية المرأة ناقدا عنيفا لدعوة قاسم أمين ، وكان يصدر هو الآخر عن رأيه وحده دون رأى حزبه ، فلم يكن مثل هذا الموضوع مهما يهم الحزب كحزب وان كان موضع اهتمام أعضائه فرادى وكان لكل رأيه فيه . فقد كانت أعظم ما شغل به الرأى العام حينذاك بعد القضية الوطنية . ففى عام ١٨٩٩ أصدر قاسم أمين كتابه « تحرير المرأة » ثم قفاه بعد ذلك بعامين بكتابه « المرأة الجديدة » فأحدثا فى الرأى العام دويا لم يحدثه أى كتاب آخر لعدة قرون ، اذ تناول فيهما الدفاع عن حرية المرأة وشعورها وحقها فى المساواة بالرجل ، فهوجم من أجل ذلك وأسىء

اليه ، فقد توهم الناس أن دعوته تهدم كيان الأسرة وتعرض المرأة للزلل ، وتصدى له كثير من الكتاب يفندون آراءه حتى أربى ما صدر فى الرد عليه ، على ثلاثين كتابا ، لم تكن كلها نقدا لآرائه بل تعدتها الى التهجم عليه والتعرض لذاته .

على أن قاسما استطاع أن يقف نفسه فى حماس ومثابرة على هذه الرسالة التى استأثرت بوجدانه الرقيق ، الى آخر نسمة من حياته القصيرة ، ففى ليلة وفاته بالسكتة القلبية فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٨ كان يقدم طالبات رومانيات فى نادى المدارس العليا .

وكانت دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة من ربقة الجهل والحجاب ، أروع مظهر للنهضة الاجتماعية حينذاك ، وستبقى أعظم بداية للتحرر الاجتماعى والارتقاء الفكرى والتحضر الغربى فى تاريخ مصر الحديثة .

وكان قاسم أمين من المدرسة الفكرية التى ينتمى اليها لطفى السيد ، فكلاهما ينتميان الى مدرسة الشيخ محمد عبده ويعتبران من أخلص تلاميذه لآرائه ودعوته الاصلاحية ، وقد اشترك قاسم أمين ولطفى السيد معا فى تأسيس الجامعة المصرية ، ويقول لطفى السيد فى « قصة حياتى » ان قاسم أمين قرأ عليه وعلى الشيخ محمد عبده فصول كتاب « تحرير المرأة » فى جنيف عام ١٨٩٧ قبل أن ينشره على الناس .

وتمثل دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة مراحل التطور الفكرى فى مصر الحديثة ، هذا التطور الذى راده رفاعه الطهطاوى من

قبل فقد عرض رفاعة لتعليم المرأة ومكانتها وما يجب لها من حقوق وما عليها من واجبات .

ويسلك لطفى السيد فى الدفاع عن حقوق المرأة نفس السبيل الذى سلكه قاسم أمين ومن قبله فى حدود ضيقة الشيخ محمد عبده من حيث التمسك بالفضائل الاسلامية والتدليل على أن حقوق المرأة وسفورها لا يتنافى مع قواعد الدين الاسلامى ، ولم يكن غريبا أن يمتدح لطفى السيد آراء « باحثة البادية » ملك حفنى ناصف لأنها فى دفاعها عن حقوق المرأة — كما يقول — قد سلكت سبيلا معتدلا فى حدود الشرع [1] ، وان يفسح لها مجال الكتابة فى الجريدة » .

وحين صدرت الجريدة كانت المعارضة العنيفة التى واجهتها دعوة تحرير المرأة قد بدأت تخف ، ويعلل لطفى السيد ذلك بأن المعارضة الشديدة لم تكن الا « بسبب الفزع الذى أصاب المحافظين من الانتقال مما يألفون الى مالا يعرفون شأنهم أمام كل جديد من الأفكار والآراء والمقاصد ، الا أن الظروف التى اجتمعت لهذه الدعوة قد تكاتفت على نصرتها ، فالدين الحنيف فى صفها ، ويقظة الأمة ونهضتها كانتا فى عونها ، وهذا التمدن الغربى الذى يحملنا فى تياره قد جاء بدوره نصيرا لها فسارت فى طريقها قدما الى الأمام ، حتى غدت المرأة المصرية تتشبث بوجودها ، وتضن بشخصيتها أن تفنى فى شخصية ابنها

---

(١) لطفى السيد : مقدمة النسائيات لباحثة البادية ص ٧ .

الرشـــيد ، أو زوجهـــا المسـيطر ، أو اخيهـــا الكفيل ، شاعرة بأن عليها مسئولية عامة بقدر طاقتها ، والرجل من ناحيته قد يسهل لها سبل هذه الحياة الجديدة من غير اكراه ولا مضض ، واتفق الرجل والمرأة بهذا العهد على « تحرير المرأة » فلم يبق الا الزمن الكافى للحصـــول على الثمرات المنتظرة من هـــذا التحرير »(١) .

ويكمل لطفى السيد دعوة قاسم فلا يتحدث عن الحجاب والسفور وانما يتحدث عن المرأة الجاهلة والمرأة المتعلمة وعن الوفاق بين الرجل والمرأة اذا كانا على درجة واحدة من الثقافة والتعليم ، وعن حق المرأة فى التزين كحق الرجل فى « تنظيف الوجه وحلق اللحية وفرق الشعر أو تسريحه » ، ويقول أحيانا ان من دواعى غفلة الرجل أن يسلب المرأة حقوقها بينما هى فى الحقيقة تستذله بجمالها « فيغدو عبدا لها تحكم فيه وتسوقه حيث تشـــاء ، ومن الخير للرجل أن تملكه وتتحكم فيه امرأة متعلمة فانها تكون حينئذ أقل ظلما وأكثر عطفا عليه »(٢) .

ويقيم لطفى السيد من دار الجريدة منتدى للمرأة تقصده محاضرة ومستمعة فى اجتماعات قاصرة على النساء كما يفسح للنابهات منهن من صفحات الجريدة ما أفسحه للنابهين من شباب الجيل الجديد فنقرأ لباحثة البادية ومى زيادة ونبوية موسى

---

(١) الجريدة عدد ١٤٨١ فى ٢٧ يناير ١٩١٢ .
(٢) الجريدة عدد ٥٣٤ فى ٢٦ نوفمبر ١٩٠٨ .

ولبيبة هاشم وكاتبة أخرى هى نفيسة أحمد المشهدية لا نعرفها الا من مقال كتبته بعنوان « لفتات روح » [1] .

وقد ظلت الباحثة تكتب فى الجريدة بهذا التوقيع ولا يصدق الشيخ رشيد رضا نسبة مقال كتبته عن انشاء مقبرة للعظماء فى مصر على نمط « الوستمنستر » فى لندن أو « البانتيون » فى باريس ، الى فتاة ناشئة فنسبه الى « باحث الحاضرة » وقرأ حفنى بك ناصف المقال وهو فى قنا وكان قد نقل اليها فاستنتج ان المقال لابنته ، الا أن الاسم ظل مطويا لا يعرف حتى كان أول خطاب ألقته فى نادى حزب الأمة فى ١٥ مايو عام ١٩٠٩ على حشد من السيدات دعين لسماعها ، فعرفت بعد ذلك ، ونشرت الجريدة الخبر تحت عنوان « أول خطيبة مصرية — خطبة الباحثة بالبادية فى نادى حزب الأمة وبحضور مئات من السيدات » .

ولا يترك لطفى سببا لارتقاء الأمة لا يطرقه ولا يدعو اليه على صفحات الجريدة أو فى خطبه التى يلقيها فى نادى الحزب فيخوض فى كل ميدان يرى فيه صلاحا للأمة من الحديث عن تربية الذوق والحاسة الجمالية والفنون والآداب وتطوير اللغة الى مسائل السياسة العليا وفلسفة الدولة والقومية والدستور .

وتصدر الجريدة بتلك الأفكار الجديدة التى غدت غذاء الجيل والتى استقام عليها تفكير مصر بعد ذلك .

---

(١) الجريدة فى ٣٠ ابريل ١٩١٤ .